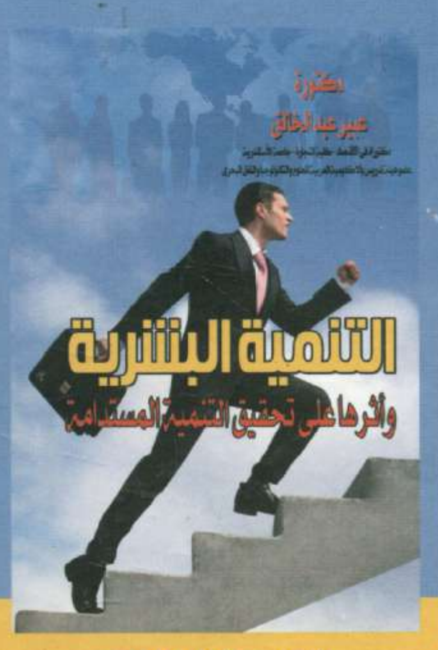


دكتورة
عبير عبد الخالق
دكتوراة فى الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الأسكندرية
عضو هيئة تدريس بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى
التنمية البشرية
وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة



التنمية البشرية

مؤشرات وسياسات التنمية البشرية

أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها

تحليل مؤشرات التنمية المستدامة فى مصر ودول أخرى

أليات تفعيل دور التنمية البشرية فى تحقيق التنمية المستدامة

دور التنمية البشرية فى تحقيق التنمية المستدامة فى الفكر الإسلامى

نموذج قياسى بسيط لتقدير أثر التنمية البشرية على التنمية المستدامة

الدار ال
٨٤ شارع زكريا غنيم -
ت / فاكس : ٥٩٠٧٤٦٦٦ - ٢/٨٨٢
الاسكندرية - جمهورية مصر ال
w.eldarelgamaya.com
w.eldarelgamaya.net




تليجرام
هنا سور الازبكية
غواص في بحر الكتب
باحثون
محمد خطاب


تليجرام
غواص في بحر الكتب


تليجرام
هنا
سور الأزبكية

التنمية البشرية

وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة

دكتــورة

عبــير عبــد الخـــالق

دكتوراه فى الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

عضو هيئة تدريس بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى

2014

الدار الجامعية | رقم التسجيل
84 شارع زكريا غنيم - تانيس سابقاً
E-mail : m20ibrahim@yahoo.com
Web Site : www.eldarelgamaya. net
(203) 5907466 -5917882 : ☎

أسم المؤلف: د. عبـــير عبد الخـــالق

أسم الكتاب: التنمية البشرية – أثرها على تحقيق التنمية المستدامة

الناشر: الدار الجامعية – الإسكندرية

العنوان: 84 شارع زكريا غنيم الإبراهيمية الإسكندرية

تليفاكس: 002035907466–002035917882

الموقع الإلكتروني: www. Eldarelgamaya.com

البريد الإلكتروني: m20ibrahim@yahoo.com

رقم الإيداع: 21269

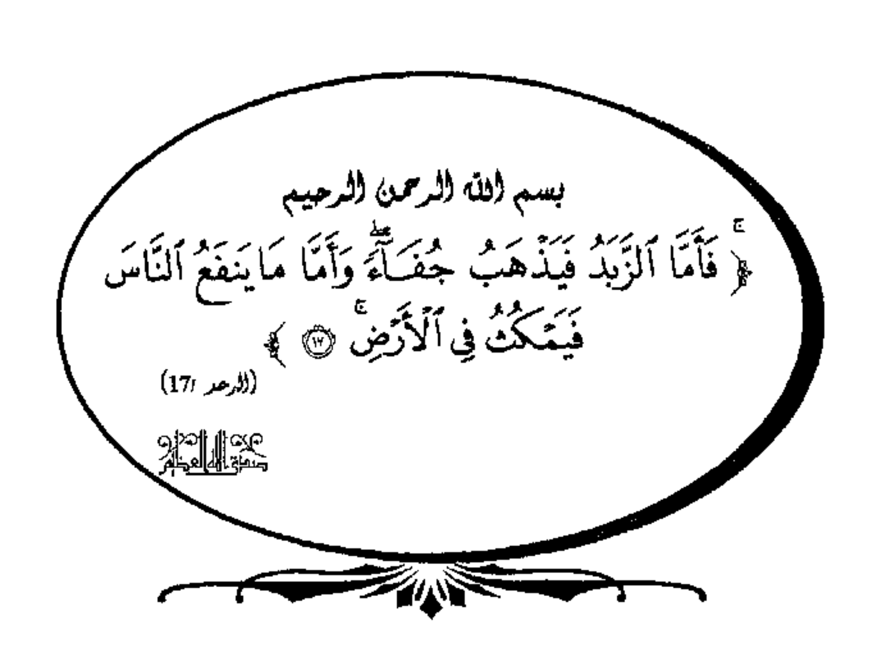
الترقيم الدولى: 978-977–422 - 293—2

رقم الطبعة: الأولى

فريق عمل الكتاب:

التجهيز والإشراف الفنى: الدار الجامعية إسكندرية

تصميم الغلاف: أميرة أحمد رأفت


بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ
فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ ﴿١٧﴾ ﴾
(الرعد /17)
صدق الله العظيم



إهداء

إلى

زوجي/ خـــالد

وأبنائي الأربعة

أحمد ومحمود ومحمد وهاجـر

أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

الشكر لله أولاً وأخيراً، فهو صاحب كل فضل وولي كل نعمة.. فاللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك. ثم جزيل الشكر ووافر التقدير لكل من ساهم في إتمام هذا العمل، واخص بالشكر أستاذي الجليل **الأستاذ الدكتور/ محمد علي الليسي، – أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة الإسكندرية** – والذي لم يدخر وسعاً في تقديم يد العون لي وكانت لتوجيهاته العلمية أثر بالغاً ودوراً لا ينكره منصف في إنجاز هذا العمل. فجزاه الله عني خير الجزاء..

وجزيل الشكر والعرفان للأستاذ **الدكتور/اسماعيل حسين اسماعيل، – استاذ الاقتصاد بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى–** وقد عهدناه دائماً لا يتوانى في بذل وقته وجهده وتقديم يد العون لكل طالب علم دونما أدنى تردد أو كلل.. أتم الله عليه نعمته وعافيته في الدنيا والآخرة.

كما أتقدم بوافر التقدير **لجميع أساتذتي وزملائي** .. جزاهم الله خير الجزاء..

تحية إجلال وتقدير لأصحاب الرسالات من أبناء هذه الأمة

اللهم علمنا ما ينفعنا

وانفعنا بما علمتنا

وزدنا علما

المـــؤلفة

قائمة المختصرات

دليل التنمية البشرية	HDI
أهداف التنمية للألفية الجديدة	MDGs
مؤشرات التنمية المستدامة	SDI
البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	UNDP
الناتج القومي الحقيقي الإجمالي	RGNP
متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الإجمالي من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون	CO2/GDP
مستخدمي الإنترنت	I U
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD
المنظمة العالمية للبيئة والتنمية	WCED
البرنامج البيئي للأمم المتحدة	UNEP
شبكة المنظمات غير الحكومية	NCW
معهد الدراسات التنموية	IDS
المعهد الدولي للتنمية المستدامة	IISD
البنك الدولي	WB

تمهيد

تعد التنمية هدفاً تسعى إليه الأمم والشعوب، وغاية تستوجب مشاركة فعالة من كافة أفراد المجتمع على اختلاف شرائحه وفئاته لتحقيق مستهدفات العملية التنموية، ومن أهمها الحد من الفقر وتحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الدخل، وهو ما يتطلب العمل على رفع كفاءة الموارد البشرية في المجتمع وتعظيم العائد الاقتصادي لتلك الموارد. وقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين ظهور مفهوم أكثر شمولاً للتنمية، وهو مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development بما ينطوي عليه ذلك المفهوم من ابعاد لا تختلف عن- بقدر ما تتكامل مع- مفهوم التنمية الاقتصادية Economic Development حيث تشير التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها التنموية، وذلك بالارتكاز على ثلاث دعائم رئيسية هي: النمو الاقتصادي المستدام، والإلتزام بالمعايير البيئية، والمسئولية الاجتماعية.

ونظراً لأن العنصر البشري هو هدف العملية التنموية وهو وسيلتها في الوقت ذاته، ولأن كثيراً من القرارات التي يتم اتخاذها على المدى القريب غالباً ما يكون لها نتائجها وتبعاتها في المدى البعيد، فإن الحاجة قد تبدو ملحة لاتخاذ ما يلزم من سياسات وتدابير لتنمية قدرات هذا العنصر ورفع كفاءته بما يكفل تعظيم مساهمته في عملية التنمية، ومن ثم تعزيز خيارات التنمية للأجيال القادمة، وإحداث نوع من التوافق بين إشباع الاحتياجات الحالية وتحقيق الاستدامة المستقبلية. ويتفاوت اهتمام الدول المختلفة بالعنصر البشري من حيث تعليمه، وتدريبه، ورفع كفاءته، والاستفادة بقدراته تبعاً لظروف ومعطيات كل دولة حيث تسعى دول العالم إلى تنمية مواردها البشرية من خلال زيادة معارف ومهارات وقدرات القوى العاملة لديها، وذلك بهدف رفع مستوى كفاءتها الإنتاجية بما يتلاءم مع المتطلبات والسياسات التنموية. ويستدعي ذلك مزيداً من التوازن في الخطط التنموية بين تنمية العنصر البشري من خلال التعليم والتدريب وتوفير الرعاية الصحية من ناحية، وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى.

وتشير الأدبيات المعاصرة في مجال التنمية الاقتصادية إلى أن نجاح برامج التنمية وضمان استدامتها وقدرة المجتمعات على مواجهة التغيرات العالمية والتكيف معها رهن بتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة وحسن تخصيصها بما ينطوي عليه ذلك من رفع كفاءة الموارد البشرية وحسن إعدادها وتأهيلها باعتبارها أحد أهم الدعائم التي تستند إليها عملية التنمية. ومن هذا المنطلق يجب أن تستهدف سياسات التنمية البشرية- ومن أهمها سياسات التعليم والتدريب والصحة- تعظيم مساهمة العنصر البشري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يستوجب تحقيق التنمية المستدامة وضع استراتيجية متكاملة تراعي الظروف الحالية، وفي الوقت ذاته تأخذ بعين الاعتبار أهمية التنبؤ بالمتغيرات المستقبلية والتطورات العالمية. وهو ما يتطلب تطوير سياسات التنمية البشرية وإعادة توجيهها بما يتسق مع خطط ومستهدفات التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها.

من هذا المنطلق تظهر أهمية تحليل كل من مؤشرات التنمية البشرية — ومن أهمها مؤشرات التعليم والتدريب والصحة— ومؤشرات التنمية المستدامة في مصر خلال فترة الدراسة لاستخلاص آليات تطوير سياسات التنمية البشرية بما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وضمان استدامتها، وبما ينطوي عليه ذلك من رفع إنتاجية العنصر البشري، والحد من معدلات استنزاف الموارد الطبيعية المتاحة، بالإضافة إلى مراعاة حق الأجيال القادمة في العيش في بيئة أقل تلوثاً من خلال تقليل نسب الانبعاثات الملوثة للبيئة كأحد متطلبات عملية الاستدامة في تحقيق التنمية الاقتصادية. ويكتسب هذا الموضوع أهمية بالغة في ضوء التطورات السريعة التي يشهدها العالم مع بدايات الألفية الثالثة، وفي ظل التغيرات المتلاحقة نتيجة للتطورات التقنية التي تحدث بفعل الإنسان وتنعكس عليه في الوقت ذاته. ويفرض ذلك على كل مجتمع أن يقوم بوضع وتطبيق سياسات متكاملة لتعظيم الاستفادة من موارده البشرية، واستهداف التخصيص الأمثل لها بما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.

والله ولي التوفيق

المؤلفة

الفصل الأول

التنمية البشرية

المفهوم- الأهمية- الأبعاد- مؤشرات القياس



الفصل الأول

التنمية البشرية

المفهوم-- الأهمية- الأبعاد- مؤشرات القياس

تعد التنمية البشرية- بما تنطوي عليه من استثمار في رأس المال البشري - في مقدمة القضايا التي تعني بها المجتمعات على اختلاف أنظمتها ومستويات نموها، حيث أن العنصر البشري ليس فقط هو أحد عناصر الإنتاج ومحددات نمو الإنتاجية، بل هو المسئول عن الجزء الأكبر من معدل نمو الاقتصاد بحيث أصبح في مقدمة المقاييس الرئيسية لثروة الأمم. وقد تزايد الاهتمام بتنمية العنصر البشري ورفع كفاءته من خلال العديد من السياسات- وفي مقدمتها سياسات التعليم والتدريب والرعاية الصحية- حيث يؤدي الاهتمام بإعداد تلك السياسات وتطويرها من أهم أشكال الاستثمار. وتزداد أهمية ذلك الاستثمار لتأخذ مجراها في الدراسات والفعاليات التي تنظم- وبشكل متواصل- على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية. ويسعى هذا الفصل إلى التعرف على ماهية التنمية البشرية من حيث مفهومها وأهميتها وأبعادها المختلفة، بالإضافة إلى تحليل انعكاسات الاستثمار في العنصر البشري على التنمية الاقتصادية والتعرف على أهم المؤشرات التي يتم استخدامها في قياس التنمية البشرية، فضلاً عن الوقوف على أهم التحديات التي تواجه التنمية البشرية والمعوقات التي تحول دون تعظيم الاستفادة من العنصر البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية وسبل التغلب عليها.

1-1 الاستثمار في العنصر البشري وانعكاساته على التنمية الاقتصادية

أكد الاقتصادي "الفريد مارشال" *A.Marshal* على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري Human Capital Investment باعتباره استثماراً لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي. وفي رأيه ان أعلى أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان، إذ عن طريق الإنسان تتقدم الأمم، وذلك من خلال القوة البشرية التي تحول الثروات إلى طاقات متنوعة تحقق التقدم المنشود.(1)

ويعد "بيجون" Arther Cecil Pigeon اول من تحدث عن مصطلح رأس المال البشرى في مقابل الاستثمار فى رأس المال المادى. وهكذا تم اعتبار بعض بنود الإنفاق الاستهلاكي الذي يترتب عليه زيادة الإنتاجية بمثابة استثمارفى رأس المال البشرى، فالطفل الذى لا ينفق عليه بشكل جيد لا يتوقع منه مردود مستقبلي كبير، كما يتوقع انخفاض إنتاجية الشخص الذي يعاني من المرض أو من لا يحصل على قدر ملائم من السعرات الحرارية اللازمة. ولذلك يعد الاستهلاك الشخصى استثمارفى رأس المال البشرى. ويرى " بيكر" Becker فى كتابه "رأس المال البشرى" الذى تم نشره عام 1964 أن رأس المال البشرى لا يقل أهمية عن الوسائل المادية للإنتاج مثل المصانع والآلات.(2)

ويتم تخصيص الاستثمار فى رأس المال البشرى في مجالات التعليم والتدريب والرعاية الصحية وفقاً لمعدل العائد منه في كل من تلك المجالات. وعلى هذا، فإن رأس المال البشرى هو بمثابة وسيلة للإنتاج تتمخض عنها مخرجات إضافية عند زيادة الاستثمار فيها.

وتعتمد المؤشرات التى وضعتها تقارير التنمية البشرية على مفهوم الاستثمار في التعليم، وذلك من خلال الاستناد إلى عدد من النظريات منها نظرية الاستثمار في

---

(1) يمكن الرجوع إلى:

Robert Dorfman, "Review Article: Economic development from the beginning to Rostow", **Journal of Economic Literature**, June 1990, pp. 23-26.

(2) انظر:

IBID, p. 28.

التعليم ونظرية الإنتاجية الحدية، ونظرية عرض العمل. وقد أدت المشاهدات الواقعية المتعلقة بحساب معدل العائد من الاستثمار فى التعليم لعديد من دول العالم إلى تدعيم ما عرف بنظرية "رأس المال البشرى" حيث تم حساب معدلات العائد الاجتماعي والخاص وفقاً لمستويات التعليم فى البلدان المتقدمة والنامية، ويدخل فى الحساب عناصر مثل: متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، معدلات البطالة، الخبرة، الضريبة.. الخ.[1]

وفي دراسة عن تأثير سياسات التنمية البشرية بشكل عام- وسياسات التعليم بشكل خاص- في التنمية الاقتصادية قسم العالمان "هاربسون" *Harbson* و"مايرز" *Mayers* بلاد العالم إلى أربعة مستويات تأثراً بدرجة التعليم هي:[2]

1- **الدول المتخلفة** *Underdevelopment Countries* : وهي الدول التي تعاني من ضعف الوعي بأهمية التعليم، ومحدودية الإمكانيات المتاحة في المدارس، وانتشار ظاهرة التسرب، وارتفاع الفاقد في التعليم، وانخفاض معدلات القيد في المدارس، والتي تتراوح بين 5٪ ، 40٪ من الفئة العمرية (6- 12) سنة في المرحلة الابتدائية، 13٪ من الفئة العمرية (12- 18) سنة في المرحلة الثانوية. كما أن أغلب دول هذه الفئة لا يوجد بها جامعات والقليل منها به معاهد عليا.

2- **الدول النامية جزئيا** *Partially Developed Countries* : وهي الدول التي بدأت في طريق التقدم وقطعت فيه شوطاً محدداً، ويتميز التعليم فيها بالتطور السريع من حيث الكم على حساب نوعية التعليم. وتعاني هذه الفئة من البلاد من ارتفاع نسبة التسرب والفاقد من التعليم خاصة التعليم الابتدائي رغم عنايتها به، وانخفاض نسبة المقيدين بالمرحلة الثانوية ونقص أعداد المدرسين. ويلاحظ أنه رغم انخفاض معدلات القيد في المدارس في تلك المجموعة من الدول، إلا أنها أكبر نسبياً مقارنة

(1) نادر فرجاني، العائد على رأس المال البشري، دار المشكاة، القاهرة، 1990، ص21.

(2) يمكن الرجوع إلى:

Andreas Rauch & Michael Frese, **Effects of Human Capital and Long-Term Human Resources Development and Utilization on Employment Growth of Small-Scale Businesses: A Causal Analysis**, Baylor University, 2008, pp 112-113.

بنظيرتها في من الدول المتخلفة. كما أن الدول النامية جزئياً يوجد بها جامعات إلا أن اهتمامها موجه بدرجة أكبر إلى التعليم النظري.

3- **الدول شبه المتقدمة** *Semi- Advanced* Countries : وهي الدول التي قطعت شوطاً متوسطاً في طريق التقدم، ويتميز التعليم فيها بأنه إلزامي لمدة 6 سنوات وترتفع معدلات القيد بها لتصل إلى نحو 80٪. ومشكلات التسرب والفاقد من التعليم في تلك الدول أقل حدة من الفئتين السابقتين من الدول. والتعليم الثانوي في تلك الدول متنوع ويميل إلى التعليم النظري بهدف الإعداد للتعليم الجامعي، غيرأن الجامعات في هذه الدول تعاني من ازدحام الطلاب وضعف الإمكانات المادية ونقص أعداد هيئات التدريس.

4- **الدول المتقدمة** *Advanced Countries* : وهي الدول التي قطعت شوطاً طويلاً في طريق التقدم، وحققت مستوى اقتصادي متطور خاصة في مجال الصناعة، وتزدهر بها حركة الاكتشافات العلمية، كما أن لديها رصيد من الكفاءات البشرية والقوى العاملة المؤهلة والمدربة. ويتميز التعليم في هذه الدول بارتفاع معدلات القيد في جميع مراحله وارتفاع مستوى التعليم الجامعي حيث الاهتمام بالبحث العلمي والابتكار والاختــراع.

ووفقاً للتصنيف السابق يمكن إدراج مصر ضمن الفئة الثانية، وهي مجموعة الدول النامية جزئياً، وهو ما يظهر من خلال مؤشرات التعليم في مصر حيث انخفضت نسبة الأمية في مصر من 34٪ عام 2000 إلى 24.8٪ عام 2010 ، كما ارتفعت معدلات القيد بالمدارس في مراحل التعليم المختلفة خلال نفس الفترة من 18.6٪ إلى 19.4٪ وانخفضت نسب التسرب في التعليم الابتدائي من 1.6٪ إلى 1.2٪ خلال نفس الفترة أيضاً. أيضاً انخفضت نسب التسرب في التعليم الإعدادي من 3.6٪ إلى 2٪ بينما زاد حجم المنفق على التعليم من 20.1 مليار جنيه بما يعادل 5.7٪ من قيمة إجمالي الناتج المحلي عام 2000 إلى33.9 مليار جنيه بما يعادل 4.1٪ منه عام 2010. وهو ما توضحه بيانات الجدول التالي:

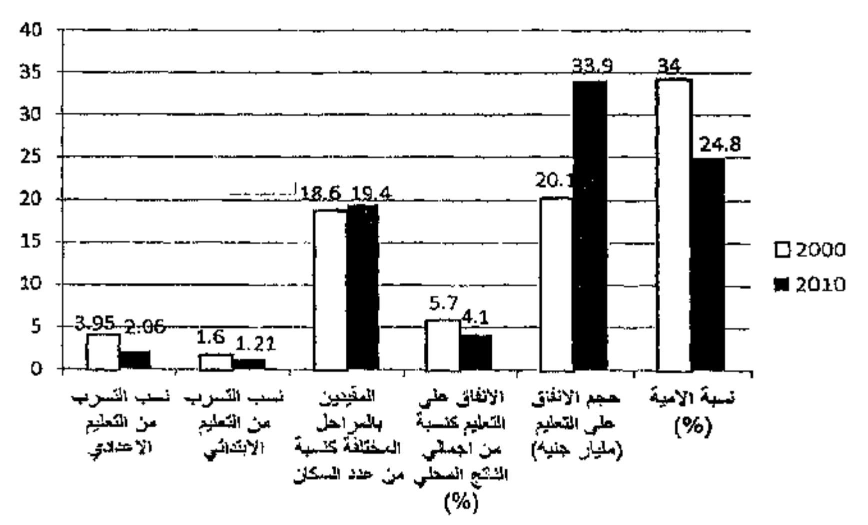
جدول (1-1)

عدد من مؤشرات التعليم في مصر عام 2010 مقارنة بعام 2000

البيـــــــان	2000	2010
معدل الأميـة (%)	34	24.8
حجم الإنفاق على التعليم (مليار جنيه)	20.1	33.9
الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (%)	5.7	4.1
المقيدين بالمراحل المختلفة كنسبة من عدد السكان (%)	18.6	19.4
نسب التسرب من التعليم الابتدائي (%)	1.6	1.21
نسب التسرب من التعليم الإعدادي (%)	3.95	2.06

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار(2000، 2010)

ويمكن تمثيل بيانات الجدول السابق من خلال الشكل البياني التالي:



شكل (1-1): تطور عدد من مؤشرات التعليم في مصر عام (2010) مقارنة بعام (2000)

المصدر: تم إعداد هذا الشكل من بيانات الجدول (1-1).

ورغم ما تشير إليه البيانات السابقة من تحسن في أغلب مؤشرات التعليم في مصر في السنوات الأخيرة، إلا أنها لا تزال منخفضة نسبياً مقارنة بنظيرتها في الدول المتقدمة. والأمثلة على تأثير الاستثمار البشري في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي متعددة، فنجد دول مثل الصين واليابان وغيرها من دول جنوب شرق آسيا قد حققت معدلات عالية للنمو الاقتصادي واستطاعت أن تتخطى حاجز التخلف وتتبوأ مكانة متقدمة بين دول العالم ارتكازاً على ما لديها من موارد بشرية حرصت على تأهيلها وتنمية مهاراتها وقدراتها.

كذلك فإن ما يشهده العالم الآن من تطور علمي كبير خاصة في تكنولوجيا المعلومات المرتبطة باستخدامات الحاسب الآلي والاتصالات والإلكترونيات يرجع إلى ما تم تأهيله من قدرات ومهارات عالية المستوي لأفراد من العنصر البشري. ولتعظيم مردود وانعكاسات الاستثمار البشري على التنمية الاقتصادية يجب أن ترتبط عملية تنمية الموارد البشرية بجانبين متلازمين ومتكاملين..

أولهما يختص باكتساب العلم والمعرفة والمهارة ممثلاً جانب التأهيل، وثانيهما يختص بالتوظيف ممثلاً جانب التفعيل، وهذان الجانبان هما الأساس في تكوين محددات الاستثمار في رأس المال البشري كالتالي [1]

أولاً: جانب التأهيل، ويشمل كلاً من عنصري التخطيط والتنمية:

التخطيط، ويعني بوضع الأسس اللازمة لبناء الإنسان وتحديد احتياجاته من المهارة والمعرفة العلمية والثقافية والمهنية وغيرها والطرق والوسائل الفعالة لتوفير تلك الاحتياجات عبر مراحل زمنية محددة.

التنمية، وتشكل الإطار التنظيمي والتنفيذي لتحقيق أهداف محور التخطيط وانجاز برامجه حيث يتم من خلاله توفير المؤسسات التعليمية والتدريبية للقيام

---

(1) لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن يمكن الرجوع إلى:

Gary S. Becker, "Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis with Special Reference to Education", **National Bureau of Economic Research**, New York, 1964, pp 63-67.

بخطوات تنمية الموارد البشرية شاملة تنمية القدرات الثقافية والفكرية والمهارات العملية لدى الفرد لتأهيله لممارسة مسئولياته كعنصر منتج.

ثانياً: جانب العمل، ويعنى بالتوظيف حيث يتم إتاحة فرص العمل للقوى البشرية التي تم تنميتها وتأهيلها من خلال برامج التعليم والتدريب بما يمكن من استغلال القدرات والمهارات التي اكتسبتها في إنتاج السلع وتقديم الخدمات للمجتمع والإسهام في توفير احتياجاته.[1]

وتمثل الموارد البشرية وتنميتها حجر الزاوية لنقطة التقاء الأهداف والغايات الأساسية لعملية التنمية، استناداً إلى القناعة بأن الارتقاء بخصائص الموارد البشرية وتحسين كفاءتها التقنية والإنتاجية يؤدي إلى تحسين مستوى أداء العمل وإلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تعتبر الموارد البشرية من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم باعتبار أن هذه الموارد على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول بما يمكن معه القول أن العنصر البشري الكفء أصبح أحد أهم العوامل الحاسمة لتحقيق التقدم. وهكذا يمكن القول أن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية رهن بإعادة تأهيل العنصر البشري وتدريبه لرفع إنتاجيته بما يكفل الاستفادة القصوى من الاستثمارات والتقنيات المستخدمة في الأنشطة التنموية، وذلك من خلال إعطاء الأولوية لتنمية القوى البشرية المتاحة وإيجاد السبل والآليات اللازمة لتعظيم مساهمة العنصر البشري في تحقيق الأهداف الإنمائية.

2-1 مفهوم التنمية البشرية وأهميتها :

وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1990) تعرف التنمية البشرية على أنها "عملية توسيع الخيارات أمام الأفراد". ويقوم هذا المفهوم على أن البشر هم الثروة الحقيقة للأمم، وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر. ومن حيث المبدأ، فإن هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت. ولكن

---

(1) لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن يمكن الرجوع إلى:

Ezzat Molouk Kenawy, **The Economic Development in Egypt During the 1952-2007 Period**, Kafr-Elsheikh University, Egypt 2009, PP 76-77

الخيارات الأساسية الثلاثة، على جميع مستويات التنمية البشرية، هي أن يعيش الأفراد حياة مديدة وصحية، وأن يكتسبوا معرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.[1]

وقد اعتمدت التقارير الدولية والمحلية على المفهوم السابق، كما اعتمدت عليه سياسات التنمية البشرية في الدول المختلفة، واستناداً إلى مكونات هذا المفهوم تقاس التنمية البشرية من خلال دليل التنمية البشرية، والذي يتضمن ثلاث مكونات هي دليل الصحة، ودليل التعليم، ودليل الدخل. ولقد اتسع هذا المدخل ليشمل التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان حيث يتم الارتقاء بنوعية الحياة الإنسانية التي تتيح الرضا والسعادة للإنسان من خلال توفير مناخ ملائم قوامه الحرية والعدالة والتميز والاستمرارية، كذلك تتسع خيارات التنمية البشرية التمتع بفرص الإبداع والإنتاج والتمتع بالاحترام الذاتي الشخصي، وغيرها من الخيارات التي تتفاوت من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لأخرى.[2]

ويشير **مكتب العمل العربي** إلى أن هذا المفهوم أصبح يتضمن التركيز على أنماط التفكير والسلوك، ونوعية التعليم والتدريب ونوعية مشاركة الجماهير في اتخاذ القرار والعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد، وثقافة الشعوب وطرق وأساليب العمل والإنتاج، أي تعبئة الناس بهدف زيادة قدراتهم على التحكم في مصيرهم وقدراتهم.[3]

---

(1) يمثل **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** شبكة التنمية للأمم المتحدة حول العالم، ويعمل على الدعوة إلى التغيير وربط البلدان بالمعرفة والخبرات والموارد لمساعدة الأفراد على بناء حياة أفضل. وللبرنامج تواجد ميداني على أرض الواقع في 166 بلدا، حيث يعمل مع تلك البلدان على تطوير حلول خاصة بهم لمواجهة تحديات التنمية العالمية والوطنية. وفي الوقت الذي تعمل فيه البلدان على تطوير القدرات المحلية، يمكنها أن تعتمد على دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشبكته واسعة النطاق من الشركاء. ويرجع في هذا الصدد إلى: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية**،1991، ص 27، متاح على الرابط: www.undp.org

(2) مجدة إمام، **التنمية الاجتماعية في مرحلة الإصلاح الاقتصادي: دراسة سوسيولوجية للمؤشرات الاجتماعية**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2007، ص8.

(3) منظمة العمل العربية، "تنمية الموارد البشرية في مواجهة البطالة"، مؤتمر العمل العربي، القاهرة، 1999.

ويمكن القول أن مفهوم التنمية البشرية يشير إلى رفع كفاءة العنصر البشري باستخدام عديد من الوسائل التى تتضمن التعليم والتدريب والرعاية الصحية، وذلك بهدف إكسابه المعارف والمهارات والقدرات التى تجعله قادراً على أداء الدور المنوط به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. وبذلك ينطوي مفهوم التنمية البشرية على بعدين أساسيين: **أولهما** يتمثل في كون التنمية البشرية تهتم بمستوى النمو الإنسانى فى مختلف مراحل الحياة، بما ينطوي عليه ذلك من نمو لقدرات الإنسان، وطاقاته البدنية والعقلية والنفسية والاجتماعية والمهارية والروحية.. وغيرها. **وثانيهما** يتمثل فى كون التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التى تولد الثروة والإنتاج اللازم لتنمية تلك القدرات البشرية.[1]

ويتضح من التعريفات المطروحة لمفهوم التنمية البشرية على النحو السابق أن التنمية البشرية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل، فالدخل لا يعتبر إلا خيار واحد يحرص الأفراد على توافره- وإن كان الدخل ربما يكون نسبياً أكثر أهمية من الخيارات الأخرى- بل إن التنمية البشرية تشتمل على مجموعة كبيرة من الخيارات، لعل أهمها:[2]

أ- مستوى معيشي لائق يمكن تحقيقه من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.

ب- مستوى تعليمي لائق.

جـ- مستوى لائق من الرعاية الصحية والتغذية الملائمة.

د- توافر فرص العمل الكريمة التي تضمن تحقيق مستوى ملائم من الدخل.

هـ- العيش في بيئة نظيفة خالية من التلوث.

---

(1) مركز الدراسات والبحوث بالغرفة التجارية الصناعية، "الاستثمار في رأس المال البشري"، مرجع سابق.

(2) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

Alan Thomas, "Meaninigs and views of development", **Poverty and development into the 21st century,** Oxford University Press 2000, pp. 78-79

و- إتاحة الفرصة لكافة الأفراد للمشاركة في القرارات التي يتخذها المجتمع.

ز- تمتع الأفراد بالحرية السياسية والاجتماعية.

وهذه الخيارات لا نهائية وغير محدودة ومتغيرة أيضاً عبر الزمن، إلا أن هناك خيارات أساسية وجوهرية لا غنى عنها ولا تتغير، وتتمثل هذه الخيارات في ثلاثة خيارات أساسية وهي: الدخل، التعليم، الصحة، وذلك على النحو التالي:

1- **الدخل**، فأفراد المجتمع لابد وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي ملائم ولائق لكي يحيوا حياة كريمة. ولذا، فإن زيادة الدخل الحقيقي للأفراد يعتبر من أهم الخيارات التي ترتكز عليها إستراتيجيات التنمية البشرية.

2- **الصحة**، فالرعاية الصحية تضمن للأفراد التمتع بمستوى صحي مناسب بما يسهم في زيادة إنتاجيتهم.

3- **التعليم**، حيث تعتمد القدرة الإنتاجية لأى دولة على الرصيد المتوفر لديها من رأس المال البشرى. وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن الإنتاجية- التي تقاس بمتوسط نصيب العامل من الناتج القومي الإجمالي- ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالثروة التعليمية. فبالنظر إلى سبل المعرفة المتوفرة حالياً والتغير في التكنولوجيا يمكن الربط بين استمرارية النمو الاقتصادي، والتغير في الوظائف المرتبط بالتطور التكنولوجي والقدرة على استخدامه. ولذا، يكتسب التعليم أهمية خاصة في سياسات التنمية لتحقيق هدف مزدوج، يتمثل في تلبية طلب الاقتصاد لقوة عاملة قادرة على تطوير إمكانياتها وتتمتع بقدرات عالية تسهل لها الحصول على مهارات جديدة تساعده على توسيع مجال المعرفة بصورة مستمرة، وفي نفس الوقت فإن التعليم يلعب دوراً حاسماً في تقليل الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.[1]

(1) لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن يمكن الرجوع إلى:
Schultz, T. P., **Education investments and returns in H. Chenery & T.N. Srinivasan**, Handbook of Development Economics, Amsterdam: North Holland, 1988.

وقد أكد علماء الاقتصاد منذ وقت طويل على أهمية التنمية البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث ذكر آدم سميث *A.Smith* في كتابه " **ثروة الأمم**" أن كافة القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أعضاء المجتمع تعتبر ركناً أساسياً في مفهوم رأس المال الثابت، وجزءاً هاماً من ثروة الفرد التي تشكل بدورها جزءاً رئيسياً من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه.[1] والأمثلة على أهمية التنمية البشرية في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي متعددة، فنجد دولة مثل الصين واليابان وغيرها من دول جنوب شرق آسيا قد حققت معدلات عالية للنمو الاقتصادي واستطاعت أن تتخطى حاجز التخلف وتتبوأ مكانة متقدمة بين دول العالم ارتكازاً على ما لديها من موارد بشرية حرصت على تأهيلها وتنمية مهاراتها وقدراتها، كما أن ما يشهده العالم الآن من تطورعلمي كبير خاصة في تكنولوجيا المعلومات المرتبطة باستخدامات الحاسب الآلي والاتصالات والإلكترونيات يرجع إلى ما تم تأهيله من قدرات ومهارات عالية المستوي للعنصر البشري.

1-3 أبعاد التنمية البشرية والعوامل المحددة لها :

1-3-1 أبعاد التنمية البشرية: جاءت أهمية العناية بالتنمية البشرية من منظور متعدد الأبعاد من أهمها البعد الثقافي والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد العلمي والبعد الأمني، وسوف يتم الإشارة إلى كل بعد من تلك الأبعاد بإيجاز فيما يلي[2]

أ- البعد الاقتصادي، يتم تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية من خلال الموارد البشرية المؤهلة والمدربة بما يحقق التقدم للدولة ويوفر احتياجات سكانها من السلع والخدمات، إضافة إلى أن الفرد المؤهل تعليمياً وتدريبياً وصحياً لديه فرصة أكبر للعمل كمواطن منتج يحقق قيمة مضافة أكبر بما يسهم بفعالية في دفع النشاط الاقتصادي.

---

(1) انظر:

Paul Streeten, "Human Development: Means and Ends", **The Amirecan Economic Review**, vol. 84, No. 2, May 1994, p 18.

(2)أكرم أنور كرارة، مرجع سابق، ص6

ب- **البعد الاجتماعي،** ينمي التعليم قدرات الفرد الذهنية والفكرية ويكسبه الأنماط والقيم السلوكية المتوازنة مما يجعله أكثر قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية وترسيخ الروابط الأسرية، إضافة إلى تأثيره الملموس في شعور الإنسان بالذات، كما تتمخض الرعاية الصحية التي يحصل عليها الفرد عن رفع كفاءته في العملية الإنتاجية وزيادة فرصته في الحصول على دخل أعلى ومستوى معيشي لائق.

ج- **البعد العلمي،** يوفر التعليم الكوادر العلمية القادرة على البحث والابتكار والاختراع والتطوير بما يسهم في إحداث النقلات الحضارية المختلفة وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة والتحسين المستمر في وسائل المعيشة.

د- **البعد الثقافي،** ينعكس تزايد نسبة المثقفين من القوة البشرية في دولة ما علي التنمية الاقتصادية للمجتمع وزيادة معرفة الفرد وتمسكه بما يتمتع به مجتمعه من تراث ثقافي ولغة وآداب، وازدياد درجة الوعي الاجتماعي والاقتصادي لديه بما يؤهله لتحمل الدور المنوط به في تحقيق الأهداف الإنمائية.

هـ- **البعد الأمني،** عندما تؤدي العناية بتعليم وتدريب الفرد إلى تخفيض نسبة البطالة مع ارتفاع المستوى التعليمي والتدريبي فإن ذلك يسهم في تحقيق الاستقرار الأمني للمجتمع، إضافة إلى قناعة الأفراد أنفسهم بضرورة وجود هذا الاستقرار.

2-3-1 العوامل المحددة للتنمية البشرية : ترتبط التنمية البشرية بمجموعة من العوامل تختلف من دولة إلى أخري، من أهمها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية والسكانية، وسوف يتم إلقاء الضوء على كل من تلك العوامل فيما يلي:

أولاً : العوامل الاقتصادية، حيث تعد العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المحددة لمستوى التنمية البشرية الذي تحققه الدولة، حيث وجد أن هناك ارتباط وثيق بين كل من المتغيرات الاقتصادية من ناحية؛ ومستويات التعليم والتدريب في المجتمع من ناحية أخرى، ذلك أن الأوضاع الاقتصادية من شأنها التأثير في النظم التعليمية والتدريبية من حيث تحديد محتوى كل من التعليم والتدريب ومناهجهما وأساليبهما ومدة كل منهما. كما يمكن أن تؤثر في توفير الموارد المالية اللازمة للإنفاق عليها، كما أن

المؤسسات التعليمية والتدريبية تمد المشروعات الاقتصادية بالأيدي العاملة المؤهلة والمدربة في مجالات أنشطتها. وقد أثبتت بعض الدراسات أن التنمية الاقتصادية- بما تنطوي عليه من زيادة في إجمالي الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد منه- لها تأثير إيجابي ومعنوي على المؤشر الصحي كأحد مؤشرات التنمية البشرية حيث تؤدي الزيادة في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى زيادة دليل العمر المتوقع بثلاث نقاط مئوية.[1] غير أن الأثر الإيجابي لكل من التعليم والصحة – باعتبارهما من أهم مؤشرات التنمية البشرية- على معدل التنمية الاقتصادية هو مثار للجدل في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة حيث يشير تقرير التنمية البشرية 2010 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ضعف علاقة الترابط بين التنمية الاقتصادية والتحسن في مؤشرات الصحة والتعليم. فالترابط بين هذين المتغيرين على مدى الأعوام الأربعين الماضية- وفقاً للتقرير- لم يتجاوز 0.13، وهو رقم لا يحمل قيمة إحصائية تذكر. ويعزي هذا التقرير الانفصال بين التنمية الاقتصادية والتحسن في الصحة والتعليم، إلى نقل التكنولوجيات والأفكار والمثل عبر البلدان، والذي أسهم في الاهتمام بإجراءات التطعيم والوقاية من الأمراض، وإيصال المياه النظيفة، وتكريس مبدأ الحق في التعليم. ويبقى الفارق في الأداء نتيجة للفارق في قدرة البلدان على استيعاب هذه التطورات، والانفتاح على الأفكار الجديدة، وتتوقف هذه القدرة على مجموعة عوامل منها خصوصية الظروف المحلية، ووضع المؤسسات، والإرادة السياسية.[2]

ثانياً : **العوامل الاجتماعية**، وتشمل المؤشرات المرتبطة بالدين واللغة والتكوين الاجتماعـي. ويأتي تأثير الدين بشكل مباشر في النظام التعليمي مع تمسك المجتمع بالحفاظ على العقائد الدينية مما يلتزم معه المختصون بوضع المقررات التعليمية على

---

(1) لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد يمكن الرجوع إلى :

Ranis, Gustav; Stewart, Frances; and Ramirez, Alejandro, "Economic Growth and Human Development", **World Development Report**, vol. 28, No.2, February 2000.pp, 87-88.

(2) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، "الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية"، تقرير التنمية البشرية، 2010 ، ص13.

أسس دينية تنمي الثقافة الدينية وترسخ العقائد والمبادئ والالتزامات المرتبطة بها. أما اللغة فهي تؤدي دورها في تشكيل النظم التعليمية باعتبارها تشكل التراث الثقافي والفكري للمجتمع ووسيلة التعبير والاتصال بين أفراده.

وفيما يتعلق بالتكوين الاجتماعي، والمتمثل بشكل أساسي في العادات والتقاليد والقيم التي تسود المجتمع، فإنه يؤثر في النظام التعليمي من خلال ارتباط الفرد بالمجتمع حيث يتكون المجتمع في تركيبته من الأفراد القائمين به، ويؤدي مدى الاتجاه الذي يتبناه المجتمع لإتاحة فرص التعليم لأفراده إلى تحديد متوسط المستوى التعليمي الذي يحصل عليه الأفراد في المجتمع. يضاف إلى ذلك التأثير غير المباشر للعوامل الاجتماعية على توجهات أفراد المجتمع وشعورهم بالمسئولية الاجتماعية فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة والحد من أنماط الاستهلاك والإنتاج الملوثة لها، ومعدلات التدخين..وغير ذلك من القيم والأعراف المجتمعية، والتي لا يمكن بحال تجاهل أثرها على المستوى الصحي للعنصرالبشري، وهو ما يؤثر بدوره على كفاءته ومساهمته في العملية التنموية.(1)

ثالثاً : **العوامل السياسية**، حيث تؤثر الأوضاع السياسية السائدة في حركة النظام التعليمي ومحتواه، فالأيديولوجية التي تشكل مجموعة الأفكار المؤثرة في النظام السياسي للدولة تجعل النظام التعليمي يختلف من دولة أو مجموعة من الدول لأخرى حيث يختلف هذا النظام في الدول التي تتبنى النظرية الرأسمالية عن تلك الدول التي تتبنى الأيدلوجية الاشتراكية، والدول التي عانت من احتلال دول أخرى لها قد تأثرت برامج تعليمها بثقافة الدولة المحتلة، بالإضافة إلى تأثير الاستقرار السياسي في فعالية التعليم واستمراريته. كذلك تؤثر الأيدلوجية السائدة على القرارات المتعلقة بتمويل سياسات التنمية البشرية والإنفاق عليها، وكذلك توزيع الأدوار فيما بين القطاعات المختلفة داخل الدولة لتنفيذ تلك السياسات.

رابعاً : **العوامل الجغرافية**، وتشمل موقع الدولة ومناخها وبيئتها الطبيعية ومصادر مواردها. فالمناخ يحدد السن الملائم لبدء التعليم وبداية ونهاية السنة الدراسية

---

(1) أكرم أنور كرارة، مرجع سابق، ص 7-9

حتى أنه يلاحظ على سبيل المثال أن الجهات الشمالية التي تنتشر فيها العواصف الثلجية والبرودة مثل السويد والنرويج والدانمارك يتأخر سن التعليم الإلزامي إلى السابعة، بينما في المناطق المعتدلة والحارة يبدأ من السادسة. أما العطلات الدراسية الصيفية ففي معظم البلاد العربية تبدأ في شهر يوليو وتنتهي في سبتمبر لارتفاع درجة الحرارة في هذه الفترة، بينما تبدأ هذه العطلة في البرازيل في شهر ديسمبر وتنتهي في فبراير لأنها شهور الصيف في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. كما يؤثر المناخ في شكل وتكلفة المباني المدرسية وما تحتاجه من تدفئة صناعية أو تبريد صناعي. أيضا نجد أنه في كثير من الدول يتم إدخال جانب من المقررات الدراسية يتعلق بطبيعة البيئة ساحلية أو زراعية أو صناعية أو صحراوية وغيرها ضمن محتويات البرامج التعليمية والتدريبية.

وفيما يتعلق بمصادر الموارد مثل الموارد الزراعية القائمة على خصوبة التربة واتساع الرقعة الزراعية، أو الموارد التعدينية القائمة على وفرة الخامات المعدنية كالذهب والنحاس والحديد والفحم والبترول وغيرها، فإن وجود هذه الموارد وتحقيق عائد منها يتيح للدول الموجودة بها مصادر مالية تمكنها من الإنفاق على التنمية البشرية. أيضاً تؤثر البيئة الجغرافية على المستويات الصحية السائدة واختيار سياسات الرعاية الصحية الملائمة.

خامساً: العوامل السكانية: وتتأثر التنمية البشرية بشكل مباشر بالعوامل السكانية خاصة التركيب العمري للسكان ومعدل النمو السكاني حيث يحدد التوزيع العمري للسكان في الفئات الموازية للمراحل التعليمية الكم المطلوب من المرافق والموارد التعليمية.

كما يترتب على الزيادة في معدل النمو السكاني الحاجة الى توفير المزيد من هذه المرافق. وفي حالة عجز الإمكانات الاقتصادية عن توفير هذه المرافق والموارد في دولة ما تتفاقم مشكلات الأمية وازدحام الفصول التعليمية والضغط على الجامعات بأعداد كبيرة والاهتمام في كافة المراحل التعليمية بالجانب الكمي على حساب النوع مما يترتب عليه إهدار الاستفادة من الموارد البشرية وضعف التوافق بين مخرجات التعليم

واحتياجات سوق العمل وانتشار البطالة وغيرها من المشكلات. وتؤثر العوامل السكانية أيضاً فيما يتعلق بنجاح الجانب الكمي لسياسات التنمية البشرية، والمتمثل في زيادة متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على كل من التعليم والتدريب والرعاية الصحية.

1-4 مؤشرات قياس التنمية البشرية :

من خلال تعريف الأمم المتحدة للتنمية البشرية، ندرك أن هذا المفهوم متشعب ومركب، وبالتالي يصعب قياسه بمؤشر وحيد أو مجموعة محدودة من المؤشرات الكمية، والتي قد تعتبر غير قابلة للقياس بالنسبة للبلدان النامية، ومن هنا تجسدت الأهمية الكبيرة لمؤشر التنمية البشرية، والذي يركز على جوانب التنمية البشرية الأساسية القابلة للقياس خلال فترات زمنية وقابل للمقارنة بين الدول باختلاف مستوياتها التنموية. وللتغلب على القصور في هذا المؤشر، قامت الأمم المتحدة بإدراج مجموعة من المؤشرات المكملة، تجاوز عددها 180 مؤشر موزعة على عدد من المجموعات، من أهمها:

أ- مؤشر التنمية البشرية، ويتضمن أربعة مؤشرات فرعية.

ب- مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس، ويتضمن ثمانية مؤشرات.

جـ- مؤشر الفقر البشري في البلدان النامية، ويضم أحد عشر مؤشراً.

ء- التقدم المحرز فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة، ويضم خمسة مؤشرات.

هـ- الملامح الأساسية للصحة، ويضم عشرة مؤشرات.

و- اختلافات التوازن في التعليم، ويضم عشرة مؤشرات.

ز- الأداء الاقتصادي، ويضم ستة مؤشرات.

ح- تدفقات المعونة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، ويضم ثمانية مؤشرات.

ط - الاتجاهات الديموغرافية، ويضم سبعة مؤشرات.

ك- استخدام الطاقة، ويضم أربعة مؤشرات.

ل- إدارة البيئة، ويضم ثمانية مؤشرات.

م- الأمن الغذائي والتغذية، ويضم سبعة مؤشرات.

ن- الفجوات بين الجنسين في مختلف مجالات التنمية، ويضم ثلاثين مؤشراً.

وتوسع هذه المجموعة المتكاملة من المؤشرات من إمكانية التحديد الدقيق والشامل لمستوى التنمية البشرية في بلد معين والتطور المحقق، وكذا الآفاق المستقبلية لتحسينها، ويعطي صورة واضحة حول مستوى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن الحقوق الخاصة والحريات العامة، كما أن غياب بعض المؤشرات في بلد معين تبين مدى الإخفاق والسلبية التي تحد من دلالة مؤشر التنمية البشرية الكلي.

وقد تعددت المحاولات والإسهامات لتحديد المؤشرات الملائمة لقياس التنمية البشرية بدءاً من الاعتماد على مؤشرات الدخل ومروراً بالاعتماد على المؤشرات الاجتماعية وصولاً إلى المؤشرات المركبة، وذلك على النحو التالي:[1]

1-4-1 مؤشرات الدخل: Income Indicators

وتتضمن عدداً من المؤشرات الفرعية التي تستخدم لقياس مستوى التنمية البشرية التي حققتها الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ومن أهمها ثلاثة مؤشرات جزئية هي: الدخل القومي الكلي للدولة- الدخل القومي الكلي المتوقع- متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. وتعاني تلك المؤشرات بعض أوجه القصور حيث يتجاهل المؤشر الأول معدل النمو السكاني في الدولة، ويفتقر المؤشر الثاني إلى توافر بيانات دقيقة بشأن حجم الثروات الكامنة والموارد غير المستغلة لدى الدولة، والتي يستند إليها ذلك المؤشر في حساب الدخل المتوقع، كما يواجه المؤشر الثالث صعوبات تتعلق بعدم دقة البيانات المتاحة في الدول النامية لحسابه. ويعد معدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من أهم مؤشرات

---

(1) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2005، ص 60-66.

الدخل وأكثرها انتشاراً، وذلك باعتبار أن معدل النمو في متوسط الدخل الحقيقي للفرد يؤدي إلى زيادة الرفاهية التي يحصل عليها مقاسة بالتحسن في المستوى المعيشي وزيادة المستوى التعليمي والصحي الذي يستطيع الفرد الحصول عليه عند مستويات أعلى للدخل. ورغم ما يتميز به هذا المؤشر من سهولة في القياس إلا أنه يعاني العديد من أوجه القصور، منها أنه لا يمكن اعتبار النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل مقياساً كافياً لمقدار الرفاهية التي يحصل عليها الفرد، كما أنه لا يشترط أن تؤدي كل زيادة في الدخل إلى زيادة متناسبة في المستوى التعليمي والصحي للفرد.

2-4-1 المؤشرات الاجتماعية: Social Indicators

وتسعى هذه المؤشرات إلى قياس التحسن الذي يطرأ على الجانب الاجتماعي للفرد، خاصة فيما يتعلق بالتغذية والصحة والتعليم وتوزيع الدخل، وغيرها من المتغيرات، وذلك على اعتبار أن تلك المتغيرات تعطي مؤشراً لما تم تحقيقه في مجال التنمية البشرية في الدولة. وقد استندت تلك المؤشرات إلى متغيرات قابلة للقياس الكمي مثل: نسبة القيد في مراحل التعليم المختلفة، نسبة الأفراد الذين يعرفون القراءة والكتابة إلى عدد السكان، العمر المتوقع عند الميلاد، عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الأفراد لكل طبيب، عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات، متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية، نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد. وتنقسم المؤشرات الاجتماعية إلى نوعين من المؤشرات: مؤشرات فردية تعكس جانب واحد من جوانب الحياة، ومؤشرات مركبة تعكس أكثر من جانب من جوانب الحياة. إلا أن هذه المؤشرات ارتبطت بكثير من مشاكل القياس التي أدت إلى عدم الدقة عند المقارنة بين دولة وأخرى، وأيضاً عند تحليل بيانات نفس الدولة من فترة زمنية لأخرى.

3-4-1 المؤشرات المركبة: Composite Indicators

وهي عبارة عن استخدام مؤشر مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة. ولذا، فإن المؤشرات المركبة تعد أكثر شمولاً مقارنة بالمؤشرات الفردية. ومن أهم المؤشرات المركبة في هذا الصدد مؤشرين:

المؤشر الأول، هو مؤشر نوعية الحياة المادية، والذي وضعه مجلس أعالي البحار بواشنطن عام 1977، ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للكبار)، معدل الوفيات بين الأطفال (مؤشر صحي للصغار)، معرفة القراءة والكتابة (مؤشر تعليمي).

والمؤشر الثاني، هو مؤشر دليل التنمية البشرية *Human Development Index* ، والذي تستخدمه تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ودليل التنمية البشرية هو مقياس مركب يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية تستخدم للمقارنة بين دول العالم المختلفة حيث يشتمل تقرير التنمية البشرية السنوي على 174 دولة مرتبة وفقاً لقيمة دليل التنمية البشرية في الدولة. وسوف تستند الدراسة الحالية إلى هذا المؤشر للتنمية البشرية، ولذلك سوف نتعرض له بشيء من التفصيل على النحو التالي:

دليل التنمية البشرية *Human Development Index* هو مقياس حديث نسبياً توصل إليه برنامج الأمم المتحدة (1990)، ويعد دليل التنمية البشرية من المعايير المركبة حيث يتكون من ثلاثة مؤشرات جزئية أو فرعية وهي:

أ- **مؤشر صحي**، ويتم احتسابه من خلال البيانات المتاحة بشأن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في الدولة.

ب- **مؤشر تعليمي**، ويتم احتسابه من خلال البيانات المتعلقة بالتحصيل العلمي، والذي يتكون بدوره من معيارين جزئيين وهما: معرفة القراءة والكتابة بوزن نسبي ($\frac{2}{3}$)، ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية بوزن نسبي ($\frac{1}{3}$).

جـ- **مؤشر اقتصادي**، ويتم احتسابه من خلال البيانات المتعلقة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي سنوياً. ويتم حساب معيار دليل التنمية البشرية باستخدام المؤشرات الثلاث السابقة وفقاً للخطوات التالية:

1- يتم تحديد القيمة الدنيا والقيمة القصوى للمعايير الثلاثة الجزئية سالفة الذكر على مستوى العالم، والمحددة من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

2- يتم حساب الأدلة الجزئية الثلاثة في الدولة المراد حساب دليل التنمية البشرية بها كما يلي:

دليل العمر المتوقع (ق)=

متوسط العمر المتوقع في الدولة – الحد الأدنى للعمر المتوقع في العالم

الحد الأقصى للعمر المتوقع في العالم – الحد الأدنى للعمر المتوقع في العالم

دليل التحصيل العلمي، ويتكون من جزئين:

أ- دليل معرفة القراءة والكتابة =

معرفة القراءة والكتابة في الدولة – الحد الأدنى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم الحد الأقصى

لمعرفة القراءة والكتابة في العالم – الحد الأدنى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم

ويعطى لهذا الدليل وزن نسبي = 3/2

ب- دليل متوسط عدد سنوات الدراسة =

عدد سنوات الدراسة بالدولة – الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة في العالم

الحد الأقصى لعدد سنوات الدراسة في العالم – الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة في العالم

ويعطى لهذا الدليل وزن نسبي = 3/1

∴ دليل التحصيل العلمي (ع) =

(دليل معرفة القراءة والكتابة × 2) + (دليل متوسط عدد سنوات الدراسة × 1)

3

دليل متوسط الدخل (ل) =

$$\frac{\text{(دليل معرفة القراءة والكتابة × 2) + (دليل متوسط عدد سنوات الدراسة × 1)}}{3}$$

$$\frac{\text{متوسط الدخل الحقيقي في الدولة – الحد الأدنى لمتوسط الدخل في العالم}}{\text{الحد الأقصى لمتوسط الدخل في العالم – الحد الأدنى لمتوسط الدخل في العالم}}$$

3- يتم حساب دليل التنمية البشرية في الدولة كمتوسط حسابي بسيط للأدلة الفرعية الثلاثة سالفة الذكر حيث:

دليل التنمية البشرية في الدولة (ت) = $\frac{\text{ق + ع + ل}}{3}$

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية فيما بين الصفر والواحد الصحيح. وكلما اقترب هذا الدليل من الواحد الصحيح فإن ذلك يعكس أن الدولة أكثر تقدماً في مجال التنمية البشرية، والعكس صحيح. وتصنف الأمم المتحدة دول العالم وعددها 174 دولة وفقاً لدليل التنمية البشرية إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:[1]

المجموعة الأولى : دول ذات مستوى مرتفع من التنمية البشرية وتكون قيمة الدليل 1≥ ت ≥ 0.8.

المجموعة الثانية : دول ذات مستوى متوسط من التنمية البشرية وتكون قيمة الدليل 0.5 ≤ ت < 0.8.

المجموعة الثالثة : دول ذات مستوى منخفض من التنمية البشرية وتكون قيمة الدليل ت < 0.5.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 76

وتضم المجموعة الأولى 64 دولة والثانية 83 دولة والثالثة 30 دولة وفقاً لتقرير الأمم المتحدة عام 2010، وتقع مصر ضمن المجموعة الثانية حيث تراوح دليل التنمية البشرية في مصر في السنوات العشر الأخيرة بين 0.585 ، 0.644.

ويعد دليل التنمية البشرية من أفضل المعايير لقياس درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم عملية التنمية ككل لأنه يتضمن العديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية معاً. ومن أهم المجالات التي يستخدم فيها دليل التنمية البشرية ما يلي:

1. مساءلة الحكومات بشأن التقصير في الأداء فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الضرورية، وذلك من خلال مقارنة أداء الدولة بغيرها من الدول في مجال التنمية البشرية حيث يخلق حافزاً للنقاش فيما يتعلق بمصلحة الأفراد.

2. توجيه الإنفاق الاجتماعي للأولويات، فمن خلال مكونات الدليل يتم الكشف عن مواطن القصور فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية، مما يساهم في وضع استراتيجيات محددة للتنمية البشرية، كما حدث في عدة دول مثل: باكستان وتونس وغانا ومصر وعديد من الدول في أمريكا الوسطى.

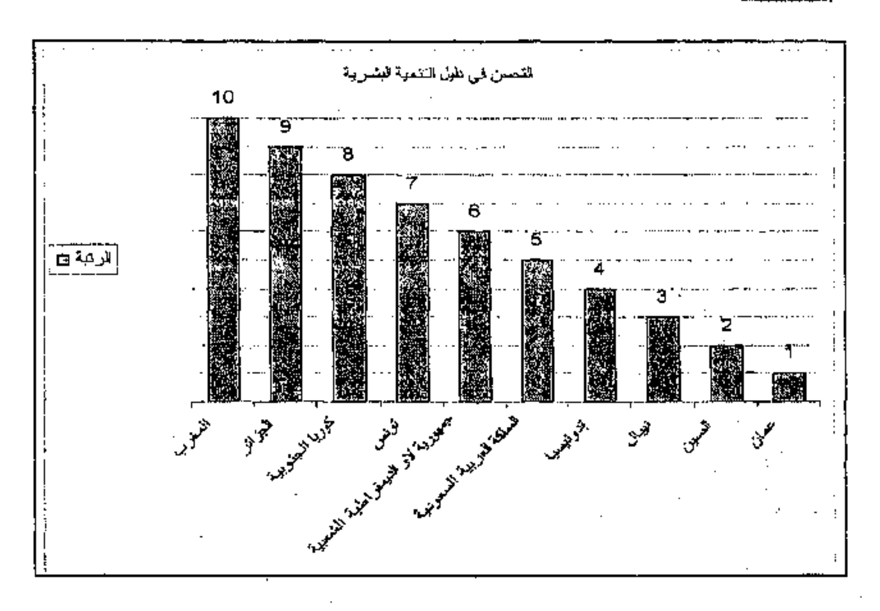
3. بيان درجة التفاوت في مستويات التنمية البشرية داخل الدولة الواحدة، فعلى الرغم من أن هذا التفاوت قد يكون معروفاً إلا أن دليل التنمية البشرية يستطيع أن يبرزها بوضوح حيث يوضح الفرق في مستويات المعيشة بين المناطق الريفية والحضرية وبين الفئات الاجتماعية المختلفة، ففي مصر مثلاً أصبحت التقارير الخاصة بالتنمية البشرية التي تقوم بتحليل التفاوت بين المحافظات والأقاليم المختلفة، وبين الريف والحضر، وبين المرأة والرجل أداة فعالة لدعم القرارات فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية وتوزيع الموارد بين المناطق المختلفة، فمنذ أن بدأت مصر نشر أول تقرير للتنمية البشرية عام 1994 تم مناقشة التفاوت في التنمية البشرية بين المحافظات وداخل المحافظة الواحدة، وهو ما تمخض عن وضع استراتيجيات للحد من ذلك التفاوت بالتركيز على أولويات التنمية البشرية داخل المحافظات وإعادة توزيع الموارد في اتجاه المناطق التي تنقصها الخدمات، حتى يتمكن الجميع من المشاركة في جني ثمار التنمية.

4. تشكيل سياسات المعونة المقدمة للدول المختلفة حيث تستند العديد من الدول المانحة للمعونة إلى قيمة دليل التنمية البشرية والمؤشرات الجزئية المكونة له كأساس لتقديم المعونة إلى الدول الأكثر احتياجاً لها، وإلى الأنشطة أو المجالات الأكثر أولوية داخل الدولة نفسها.

5. إتاحة معايير جديدة من المقارنة بين الدول المختلفة، حيث يمكن من خلاله إيضاح الدول التي استطاعت ترجمة النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية حقيقية والدول التي لم تتمكن من ذلك، وقد تكون المقارنة بين دول متقدمة وبعضها البعض أو فيما بينها وبين الدول النامية.[1]

ويشمل تقرير التنمية البشرية (2010) قائمة من عشرة بلدان حققت التقدم الأسرع في تحسين مستوى التنمية البشرية، بمقياس دليل التنمية البشرية، نسبة إلى ما كانت عليه هذه البلدان في عام 1970. ووفقاً لما تشير إليه هذه القائمة فقد اعتمد التقرير على معدل التغير الفعلي في دليل التنمية البشرية نسبة إلى النقطة التي انطلقت منها الدولة كمقياس لتقدم الدول في تحقيق التنمية البشرية. ويحسب هذا المعدل بمقدار الفارق بين القيمة المبدئية والقيمة الحالية لدليل التنمية البشرية منسوباً إلى القيمة المبدئية للدليل، ويقيس أداء البلدان مقارنة ببلدان أخرى بدأت من مستويات متقاربة فيما يتعلق بدليل التنمية البشرية. وهو ما يتضح من بيانات **الجدول م (1-1)** والذي يمكن تمثيله بيانياً بالشكل التالي:

(1) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص78 .



شكل (1-2): البلدان التي حققت التقدم الأسرع في دليل التنمية البشرية للفترة (1970- 2010)

المصدر: تم إعداد هذا الشكل من بيانات الجدول م (1-1).

وفيما يتعلق بمصر، فقد أظهرت البيانات المتاحة تحسناً ملحوظاً في قيمة دليل التنمية البشرية خلال العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين حيث زادت قيمة الدليل من 0.495 عام 1990 إلى 0.539 عام 1995 ثم إلى 0.585 عام 2000 حتى بلغت 0.611 عام 2005 لتصل إلى 0.644 عام 2010.[1]

وسوف نتعرض لهذه النقطة تفصيلاً في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

(1) انظر:

UNDP, **Human Development Report**, 1990 - 2010.

1- 5 التحديات التي تواجه التنمية البشرية :

يواجه تحقيق أهداف التنمية البشرية في الدول النامية بعض المعوقات ومن أهمها: الفقر- الأمية – المشكلة السكانية- التلوث البيئي.. وسوف نشير إلى كل من تلك المعوقات بإيجاز فيما يلي:

1-5-1 الفقر، ويمثل أهم التحديات التي تواجه مسيرة التنمية البشرية في القرن الحالي، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نصف سكان العالم فقراء ومنهم نحو1.3 مليار إنسان يعيشون تحت خط الفقر[1] ومع اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء من ناحية، وتراجع مؤشرات المساعدات والمعونات الموجهة للدول النامية من ناحية أخرى، سوف يترتب على ذلك عدم قدرة تلك البلدان مستقبلاً على مجرد توفير الحدود الدنيا لمعيشة شعوبها.[2]

وتشير البيانات المتاحة بشأن معدلات الفقر في مختلف دول العالم إلى حدوث تقدم محدود فيما يتعلق بالحد من فقر الدخل حيث وجد أنه على الرغم من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة منذ عام 2000 في أغلب دول العالم، مما انعكس على خفض معدلات اللامساواة التي كانت تتزايد قبل ذلك، إلا أن نسبة الفقر العام لا زالت مرتفعة، فعلى سبيل المثال تصل معدلات الفقر في بعض الدول النامية- ومنها مصر- إلى 40% في المتوسط. وتدل المؤشرات على أنه لم يحدث أي انخفاض في متوسط معدلات الفقر في الدول النامية خلال السنوات العشرين الماضية (قياساً علي معدلات عام 1990)، بل ان بعض البلدان شهدت زيادة في معدلات الفقر.

---

(1) يعرف خط الفقر على أنه الحد الأدنى من الدخل اللازم لحصول الفرد على الحاجات الأساسية التي تكفي لبقائه على قيد الحياة، يمكن الرجوع إلى: Tim Allen & Alan Tomas, **Poverty and Development into the 21st Century**, op.cit, p.9

(2) دابور، "وقع برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي على التنمية البشرية والإقلال من الفقر: تجربة بعض "دول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، **مجلة التعاون الاقتصادي في الدول الإسلامية**، مجلد20 ، العدد 3، 1999، ص 33.

ولا يقتصر التحدي الذي يواجه تلك الدول على تحقيق معدل نمو مرتفع، وهو أمر ضروري للحد من الفقر بشكل سريع، بل يجب أيضاً تطبيق سياسات فاعلة لإعادة توزيع الدخل.(1)

1-5-2 **الأميــــــة**، وتشكل خطراً داهماً على شعوب الدول النامية، فمع قصور الموارد وترتيب الأولويات على أساس توفير الاحتياجات الأساسية أولا من مأكل ومشرب وملبس، فإن الموارد المتبقية والتي من المفترض أن يوجه جزء منها إلى التعليم تكاد تكون معدومة بالنسبة لاحتياجاتها الفعلية. هذا فضلاً عن تخلف نظم التعليم القائمة بتلك البلدان عن مسايرة المهارات اللازمة لاحتياجات الاقتصاد العالمي المتغير حتى نجد أنه في الوقت الذي أصبح فيه شعار محو الأمية سائداً في الدول النامية ترفع الولايات المتحدة الأمريكية مثلا شعار التعليم العالي للجميع.

ويذكر أنه في عقد الثمانينات كان التعليم مجانياً للجميع، مهما كانت القدرات والمستويات الاقتصادية للأسرة، ولكن اليوم- كما تشير التقارير الدولية- لم يعد التعليم متاحاً لنسبة كبيرة من الفقراء والجماعات المهمشة وسكان الريف والصحارى والبوادي، وهذه الشكلة قد تؤدي– خاصة في ظل زيادة نسب الفقر- إلى عودة الأمية من جديد إلى العديد من الدول النامية، ومنها الدول العربية، حيث تشير التقديرات لعام 2009 إلى أن عدد الأميين في العالم العربي يزيد عن 60 مليون شخص معظمهم من النساء وسكان الريف. ومن المتوقع أن تزداد حدة المشكلة إذا تأخرت هذه الدول عن تمويل التعليم وخاصة التعليم الأساسي والثانوي.(2)

1-5-3 **المشكلة السكانية**، وتمثل معدلات النمو السكاني– خاصة في الدول منخفضة الدخل- أحد أهم التحديات التي تواجه تحقيق الأهداف الإنمائية. ذلك أن

---

(1) انظر:

Iqbal, Farruck, *"Sustaining gains in poverty reduction and human development in the Middle East and North Africa"*, **World Bank**, Washington, DC, 2006, pp 43-47.

(2) الأمانة العامة للجامعة العربية، "تحديات التنمية في الدول العربية: نهج التنمية البشرية"، تقرير الأمانة العامة، ديسمبر 2006.

نجاح سياسات التنمية في تلك الدول رهن بتحقيق النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، ونمو متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على كل من التعليم والتدريب والرعاية الصحية سنوياً. وغير ذلك من المتغيرات التي تعطي مؤشراً لما حققته الدولة من مستهدفات العملية التنموية. ولعل القاسم المشترك في حساب تلك المتغيرات هو معدل النمو السكاني، وهو ما يمكن معه القول أن زيادة معدلات النمو السكاني بمعدل أكبر من معدل نمو الدخل الحقيقي سنوياً قد تؤدي إلى انخفاض مناظر في كل من معدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، ومعدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم، والصحة وغيرها من مؤشرات التنمية.

ويذكر هنا أن النمو السكاني يشمل النمو الطبيعي وصافي الهجرة الخارجية. كذلك، يعتبر النمو السكاني من العوامل التي تؤدي إلى الضغط على البيئة والموارد الطبيعية المختلفة. وكلما زاد النمو السكاني زاد الضغط، حيث أن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة استهلاك الطاقة، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الانبعاثات من الغازات الملوثة للبيئة، إضافة إلى زيادة استهلاك المياه حيث تعاني معظم الدول العربية- ومنها مصر- من ندرة شديدة في المياه.

وبذلك يؤدي النمو السكاني إلى زيادة الطلب على الطاقة وموارد المياه وغيرها من الموارد الطبيعية، والتي تؤدي إلى حدوث استنزاف وتلويث لتلك الموارد.

4-5-1 **التلوث البيئي**، حيث يهدد تلوث البيئة وتدهور مستوى الجودة البيئية صحة البشر ويؤثر سلباً على أداء العنصر البشري وقدرته على المساهمة بكفاءة في تحقيق الأهداف الإنمائية. وقد ارتبطت النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى البلدان النامية، بالإضافة إلى افتقار الدول النامية لمفهوم الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أساليب الحياة النظيفة الخالية من الأضرار والتلوث، فضلاً عن عمليات إعادة التوطين للتكنولوجيا الملوثة للبيئة التي تقوم بها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسية ولم تجد وطناً لها أفضل من البلدان النامية، وذلك بعد إدراكها أن هذه الأنماط التكنولوجية تضر بصحة مواطنيها. وكل ذلك يمثل ضغطاً على البيئة بعناصرها المختلفة نتيجة الانبعاثات الضارة منها الفيزيائية

على البيئة بعناصرها المختلفة نتيجة الانبعاثات الضارة منها الفيزيائية والبيولوجية، إضافة إلى استخدامات الموارد الطبيعية والأرض بحيث تؤدي إلى أحداث أضرار على البيئة والموارد الطبيعية.

ومن الأمثلة على تلك المؤشرات مؤشر انبعاث ثاني أكسيد الكربون، واستخدام الصخور والحجارة للبناء ومساحة الأراضي الزراعية التي تستخدم لإنشاء الطرق والأبنية. ويبين **الشكل (1-3)** كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عدد من الدول العربية عام (2008) ومعدل التغير في نسب الانبعاثات منه بالنسبة لعام (1995)، وكذلك نصيب الفرد من كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام 2008، وهو توضحه بيانات **الجدول م (1-2)** حيث يلاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي تحتل مراتب متقدمة حيث تأتي أربع دول خليجية ضمن أعلى 10 دول على مستوى العالم بالنسبة لمتوسط إنتاج الفرد السنوي من ثاني أكسيد الكربون، وقد أتت دولة قطر في المرتبة الثانية عالمياً، تلتها الكويت ثم الإمارات العربية المتحدة. وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي:



شكل (1-3): كمية انبعاث ثاني اكسيد الكربون في عدد من الدول العربية عام 2008

المصدر: المؤتمر الإحصائي العربي الثاني المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، الجماهيرية العربية الليبية، نوفمبر 2009.

ويتطلب التعامل مع التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية البشرية ضرورة تبني نموذج تنموي شامل يراعي العقبات المذكورة ويضم سبلاً وآليات عملية للتغلب على تلك المعوقات، ومن أهمها:

1. منح قدر أكبر من الاهتمام لتمويل التعليم كإحدى الأولويات لسياسات التنمية، بما ينطوي عليه ذلك من تدبير للموارد اللازمة للإنفاق على التعليم. هذا بالإضافة إلى إصلاح نظم التعليم حيث ترتبط جودة التعليم بإعادة تكوين العقل البشري التنموي وبناء القدرات المختلفة اللازمة للتنمية والدخول إلى سوق العمل.(1)
2. تضافر الجهود الأهلية والحكومية لإيجاد مناخ من الوعي الكافي بخطورة التلوث البيئي على الصحة العامة وترسيخ مفهوم الشراكة بين الحكومات والأفراد بهدف الحد من التلوث البيئي وترشيد استخدام الموارد الطبيعية المتاحة.
3. الحد من الفقر والعمل على تخفيض معدلاته من خلال إصلاح المؤسسات، وتوفير فرص العمل، وتعزيز وتمويل عمليات النمو لصالح الفقراء.
4. تنويع مصادر النمو الإقتصادي، وزيادة الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في ظل القيود البيئية القائمة.
5. تبني سياسات أكثر فاعلية للحد من النمو السكاني المتزايد، والذي يمثل ضغطاً كبيراً على الحكومات في سعيها لتحقيق الأهداف الإنمائية.
6. إصلاح الخلل القائم في العلاقة بين التعليم والتنمية، والذي يتمثل في غياب التنسيق والتكامل بين المتطلبات التنموية المعاصرة ونوعية التعليم في المؤسسات التعليمية. ولعل هذا الخلل هو أحد العوامل المسئولة عن رفع معدلات البطالة بين المتعلمين في كثير من الدول، خاصة الدول النامية، فالملاحظ أن التعليم هو الذي يصنع البطالة، حيث أن الخطط التعليمية في تلك الدول نادراً ما تأخذ في اعتبارها طبيعة التنمية وتطورات سوق العمل.(2)

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية: خلق الفرص للأجيال القادمة، عمان، منشورات المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002.

(2) علي الحوات، التعليم العالي في الوطن العربي: بدائل وخيارات لحاجات التنمية في عالم متغير، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، دورية علمية يصدرها معهد الإنماء العربي، السنة العشرون، العدد الثامن والتسعون، بيروت، لبنان 1999، ص 13-17.

الخلاصـــة

1- تعرف التنمية البشرية- وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي- على أنها "عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الأفراد"، ومن أهم هذه الخيارات: أن يعيش الأفراد حياة مديدة وصحية، وأن يتمكنوا من اكتساب المعرفة والحصول على مستوى ملائم من التعليم، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق. واستناداً إلى مكونات هذا المفهوم تقاس التنمية البشرية من خلال ما يعرف بـ"دليل التنمية البشرية" HDI، والذي يتضمن ثلاثة مكونات هي دليل الصحة، ودليل التعليم، ودليل الدخل. وهكذا فإن مفهوم التنمية البشرية يشير إلى رفع كفاءة العنصر البشري باستخدام عديد من الوسائل التى تتضمن التعليم والتدريب والرعاية الصحية، وذلك بهدف إكسابه المعارف والمهارات والقدرات التى تجعله قادراً على أداء الدور المنوط به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

2- ترتبط التنمية البشرية بمجموعة من العوامل تختلف من دولة إلى أخري، من أهمها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية والسكانية كما يلي:

أ. **العوامل الاقتصادية**، وتشير إلى الارتباط بين كل من المتغيرات الاقتصادية من ناحية، ومستويات التعليم والتدريب في المجتمع من ناحية أخرى. ذلك أن الأوضاع الاقتصادية من شأنها التأثير في النظم التعليمية والتدريبية من حيث تحديد محتوى كل من التعليم والتدريب ومناهجهما وأساليبهما ومدة كل منهما. كما يمكن أن تؤثر في توفير الموارد المالية اللازمة للإنفاق عليهما. أيضاً تتولى المؤسسات التعليمية والتدريبية مهمة إمداد المشروعات الاقتصادية بالأيدي العاملة المؤهلة والمدربة في مجالات أنشطتها.

وقد أثبتت بعض الدراسات أن التنمية الاقتصادية- بما تنطوي عليه من زيادة في إجمالي الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد منه- لها تأثير إيجابي ومعنوي على المؤشر الصحي كأحد مؤشرات التنمية البشرية حيث تؤدي الزيادة في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى زيادة دليل العمر المتوقع بثلاث نقاط مئوية.

ب. **العوامل الاجتماعية**، وتشمل المؤثرات المرتبطة بالدين واللغة والتكوين الاجتماعـي. ويأتي تأثير الدين بشكل مباشر في النظام التعليمي مع تمسك المجتمع بالحفاظ على العقائد الدينية مما يلتزم معه المختصون بوضع المقررات التعليمية على أسس دينية تنمي الثقافة الدينية وترسخ العقائد والمبادئ والالتزامات المرتبطة بها.

أما اللغة فهي تؤدي دورها في تشكيل النظم التعليمية باعتبارها تشكل التراث الثقافي والفكري للمجتمع، ووسيلة التعبير والاتصال بين أفراده. وفيما يتعلق بالتكوين الاجتماعي، والمتمثل بشكل أساسي في العادات والتقاليد والقيم التي تسود المجتمع، فإنه يؤثر في النظام التعليمي من خلال ارتباط الفرد بالمجتمع حيث يتكون المجتمع في تركيبته من مجموع الأفراد القائمين به، ويحدد الاتجاه الذي يتبناه المجتمع لإتاحة فرص التعليم لأفراده متوسط المستوى التعليمي الذي يحصل عليه الأفراد في هذا المجتمع. يضاف إلى ذلك التأثير غير المباشر للعوامل الاجتماعية على توجهات أفراد المجتمع وشعورهم بالمسئولية الاجتماعية فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة والحد من أنماط الاستهلاك والإنتاج الملوثة لها، ومعدلات التدخين، وغير ذلك من القيم والأعراف المجتمعية، والتي لا يمكن بحال تجاهل أثرها على المستوى الصحي للعنصر البشري، وهو ما يؤثر بدوره على كفاءته ومساهمته في العملية التنموية.

ج. **العوامل السياسية**، حيث تؤثر الأوضاع السياسية السائدة في حركة النظام التعليمي ومحتواه، فالأيديولوجية التي تشكل مجموعة الأفكار المؤثرة في النظام السياسي للدولة تجعل النظام التعليمي يختلف من دولة أو مجموعة من الدول لأخرى، حيث يختلف هذا النظام في الدول التي تتبنى النظرية الرأسمالية عن تلك ذات الأيديولوجية الاشتراكية، والدول التي عانت من احتلال دول أخرى لها قد تأثرت برامج تعليمها بثقافة الدولة المحتلة، بالإضافة إلى تأثير الاستقرار السياسي في فعالية التعليم واستمراريته. كذلك تؤثر الأيدلوجية السائدة على القرارات المتعلقة بتمويل سياسات التنمية البشرية والإنفاق عليها، وكذلك توزيع الأدوار فيما بين القطاعات المختلفة داخل الدولة لتنفيذ تلك السياسات.

د. **العوامل الجغرافية**، وتشمل موقع الدولة ومناخها وبيئتها الطبيعية ومصادر مواردها حيث يحدد المناخ السن الملائم لبدء التعليم وبداية ونهاية السنة الدراسية. كما يؤثر المناخ في شكل وتكلفة المباني المدرسية وما تحتاجه من تدفئة صناعية أو تبريد صناعي. أيضاً قد يتم إدخال جانب من المقررات الدراسية يتعلق بطبيعة البيئة ساحلية أو زراعية أو صناعية أو صحراوية وغيرها ضمن محتويات البرامج التعليمية والتدريبية، كما تؤثر البيئة الجغرافية على المستويات الصحية السائدة واختيار سياسات الرعاية الصحية الملائمة.

ه. **العوامل السكانية**، ومن أهمها التركيب العمري للسكان ومعدل النمو السكاني حيث يحدد التوزيع العمري للسكان في الفئات الموازية للمراحل التعليمية الكم المطلوب من المرافق والموارد التعليمية، كما يترتب على الزيادة في معدل النمو السكاني الحاجة إلى توفير المزيد من هذه المرافق. وفي حالة عجز الإمكانات الاقتصادية عن توفير هذه المرافق والموارد في دولة ما تتفاقم مشكلات الأمية وازدحام الفصول التعليمية والضغط على الجامعات بأعداد كبيرة والاهتمام في كافة المراحل التعليمية بالجانب الكمي على حساب النوع مما يترتب عليه إهدار للموارد البشرية، وضعف التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وانتشار البطالة وغيرها من المشكلات. وتؤثر العوامل السكانية أيضاً فيما يتعلق بنجاح الجانب الكمي لسياسات التنمية البشرية، والمتمثل في زيادة متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على كل من التعليم والتدريب والرعاية الصحية.

3- تعددت المحاولات لتحديد المؤشرات الملائمة لقياس التنمية البشرية بدءاً من الاعتماد على مؤشرات الدخل، مروراً بالاعتماد على المؤشرات الاجتماعية، ووصولاً إلى المؤشرات المركبة حيث كان أكثر تلك المؤشرات شيوعاً دليل التنمية البشرية، والذي يتكون من ثلاثة مؤشرات جزئية، وهي:

- **مؤشر صحي**، ويتم احتسابه من خلال البيانات المتاحة بشأن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في الدولة.

- **مؤشر تعليمي**، ويتم احتسابه من خلال البيانات المتعلقة بالتحصيل العلمي، والذي يتكون بدوره من مؤشرين جزئيين (معرفة القراءة والكتابة، ومتوسط عدد سنوات الدراسة).

- **مؤشر اقتصادي**، ويتم احتسابه من خلال البيانات المتعلقة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية فيما بين الصفر والواحد الصحيح. وكلما اقترب هذا الدليل من الواحد الصحيح فإن ذلك يعكس أن الدولة أكثر تقدما في مجال التنمية البشرية، والعكس صحيح. وفيما يتعلق بمصر فقد أظهرت البيانات المتاحة تحسناً ملحوظاً في قيمة دليل التنمية البشرية خلال العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين حيث زادت قيمة الدليل من 497 .0 عام 1990 إلى 0.537 عام 1995 ثم إلى 0.585 عام 2000 حتى بلغت 0.611 عام 2005، لتصل إلى 0.644 عام 2010.

4- يواجه تحقيق أهداف التنمية البشرية العديد من المعوقات، من أهمها: الفقر- الأمية – المشكلة السكانية- التلوث البيئي.. وغيرها. وهو ما يتطلب ضرورة تبني نموذج تنموي شامل يراعي تلك العقبات، ويضم سبلاً وآليات عملية للتغلب عليها. ومن أهم الآليات المقترحة للحد من هذه المعوقات منح قدر أكبر من الاهتمام لتمويل التعليم كإحدى الأولويات لسياسات التنمية بما ينطوي عليه ذلك من إصلاح للخلل القائم في العلاقة بين التعليم والتنمية، والذي يتمثل في غياب التنسيق والتكامل بين متطلبات التنمية المعاصرة ونوعية التعليم في المؤسسات التعليمية. بالإضافة إلى تبني سياسات أكثر فاعلية للحد من النمو السكاني المتزايد والحد من الفقر والعمل على تخفيض معدلاته من خلال إصلاح المؤسسات، وتوفير فرص العمل، وتعزيز وتمويل عمليات النمو لصالح الفقراء، بالإضافة إلى تبني سياسات أكثر فاعلية للحد من النمو السكاني المتزايد، والذي يمثل ضغطاً كبيراً على الحكومات في سعيها لتحقيق الأهداف الإنمائية.

الفصل الثانى

مؤشرات وسياسات التنمية البشرية

في مصر

خلال الفترة (1990- 2010)



الفصل الثاني

مؤشرات وسياسات التنمية البشرية في مصر

خلال الفترة (1990– 2010)

تقدم مؤشرات التنمية البشرية- سواء المؤشرات الإجمالية مثل دليل التنمية البشرية أو المؤشرات الجزئية مثل مؤشرات التعليم والصحة- معياراً موضوعيا قابلاً للقياس الكمي للحكم على مدى فعالية وكفاءة السياسات المتبعة في هذا الصدد، والتي يطلق عليها "سياسات التنمية البشرية"، والتي تستهدف تنمية العنصر البشري ورفع كفاءته، وتتمثل في كل من سياسات التعليم والتدريب، وكذلك سياسات الرعاية الصحية. ويهدف الفصل الحالي إلى التعرف على مساهمة تلك السياسات ودورها في تحقيق الأهداف الإنمائية. فضلاً عن دراسة واقع تلك السياسات في مصر خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وذلك للوقوف على أهم الاتجاهات والمحاور المتعلقة بمسار التنمية البشرية خلال تلك الفترة وحتى الآن من منطلق البيانات المتاحة في هذا الشأن. كما يستعرض الفصل تجارب بعض الدول في مجال التنمية البشرية للاستفادة من الفرص المتاحة لتطوير سياسات التنمية البشرية في مصر وتوجيهها بما يتسق والأهداف الإنمائية.

2-1 سياسات التنمية البشرية وأهميتها لتحقيق التنمية الاقتصادية

تتمثل سياسات التنمية البشرية Human Development Policy في مجموعة الاتجاهات Trends والآليات Mechanisms التي يمكن من خلالها رفع كفاءة العنصر البشري وزيادة مساهمته في تحقيق الأهداف الإنمائية للدولة.[1] ولأن التنمية البشرية تهدف- كما أشرنا في الفصل الثاني من الدراسة- إلى توسيع خيارات البشر، فإن سياسات

---

(1) انظر:

Andreas Rauch & Michael Frese, op.cit., P. 11.

التنمية البشرية تسعى إلى منح الأفراد خيارات أكثر وأفضل خاصة فيما يتعلق بكل من التعليم والتدريب والصحة.. وغيرها من المجالات التي من شأنها رفع كفاءة الفرد وتنمية قدراته التنموية.

وتتطلب تنمية العنصر البشرى ورفع كفاءته تطوير سياسات التنمية البشرية، ومن أهمها سياسات التعليم (من خلال تشجيع الإصلاح فى التعليم الأساسى وتطوير المناهج وتحسين جودة التعليم وزيادة تمويل التعليم)، والرعاية الصحية (من خلال تحسين النظام الصحى وتوفير التمويل الكافى لتقديم خدمات صحية أكثر تطوراً وكفاءة).[1]

ويمكن تعريف السياسة التعليمية على أنها مجموعة من الأهداف والاتجاهات والمبادئ التي يقوم عليها التعليم في أي مجتمع من المجتمعات، وتحديد إطاره العام، ونظمه المختلفة، بمعنى أنها تمثل التنظيم العام الذي تضعه الدولة لقيام أوضاع التعليم فيها بأجهزته الفنية والإدارية وفق ما تراه من أسس وقواعد ولوائح منظمة لإتمامه. كذلك تمثل السياسة الصحية مجموعة الأنشطة والمشروعات في مجال الرعاية الصحية في الدولة، والتي من شأنها تحسين الحالة الصحية لأفراد المجتمع بما يمكنهم من اداء الأدوار المنوطة بهم في المجتمع.[2]

والسؤال الذي نسعى للإجابة عليه هنا هو: إلى أي مدى تنعكس سياسات التنمية البشرية- ومن أهمها سياسات التعليم والصحة- على معدلات التنمية الاقتصادية التي تحققها الدولة؟ وكيف يمكن زيادة مساهمة تلك السياسات في تحقيق الأهداف الإنمائية؟

وسوف تتم الإجابة على هذا السؤال من خلال تحليل كل من دور سياسات التعليم والتدريب، ثم دور السياسات الصحية في تحقيق التنمية الاقتصادية على النحو التالي:

---

(1) لقراءة أكثر تفصيلاً، انظر:

Sudhir Anand & Amartia Sen, "Human Development and Economic Sustainability", **World Development Report,** Vol. 28, No. 12, December 2000, PP. 20-32.

(2) علي الحوت، مرجع سابق، ص 42.

1-1-2 دور سياسات التعليم والتدريب في التنمية الاقتصادية، يعتبر التعليم شرطاً ضرورياً– لكنه لا يمثل شرطاً كافياً- لتحقيق التنمية الاقتصادية. وتؤيد البحوث التي أجريت على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذا الرأي إذ كانت معدلات التنمية الاقتصادية في دول تلك المنطقة- ومنها مصر- على مدى السنوات العشرين الماضية منخفضة نسبياً على الرغم من التحسينات التي طرأت على المؤشر التعليمي، بل إن ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية في تلك الدول قابله انخفاض في مستويات التحصيل التعليمي في الستينيات والسبعينيات. أيضاً فإن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج- التي تقيس تأثير عوامل أخرى غير الزيادات في رصيد راس المال المادي والبشري- كانت منخفضة، وأحياناً سالبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الثمانينيات والتسعينيات، وهي فترة كان التحصيل التعليمي فيها آخذاً في الزيادة. ويشير هذا إلى أن التحصيل التعليمي لم يسهم كثيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية أو الإنتاجية في المنطقة خلال تلك الفترة.[1]

وهناك تفسيرات ممكنة للعلاقة غير المعنوية بين التعليم والتنمية الاقتصادية في الدول محل الدراسة. أحد تلك التفسيرات هو أن مستوى التعليم في تلك الدول منخفض جداً بما يؤدي إلى تدني مساهمة التعليم في زيادة النمو والإنتاجية. وثمة تفسير آخر، وهو أن المستوى النسبي- وليس المطلق- للنواتج التعليمية هو الذي يفسر الصلة الواهية بين التعليم والتنمية الاقتصادية في تلك الدول.

فعلى سبيل المثال، ينجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان التي لديها نواتج تعليمية أفضل، مع تساوي كافة العوامل الأخرى. ويرتبط تفسير ثالث بالتباين في التحصيل التعليمي، فهو أكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منه في المناطق الأخرى. وتشير بحوث دولية إلى أن التوزيع الأكثر تساوياً للتحصيل التعليمي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بتحقيق معدلات تنمية اقتصادية أعلى. يضاف إلى ذلك أنه يمكن أن تكون الصلة الضعيفة بين نواتج التعليم والتنمية الاقتصادية مرتبطة بارتفاع

---

(1) نادر الفرجاني، مساهمة التعليم العالي في التنمية في البلدان العربية، مركز المشكاة للبحث العلمي، القاهرة، 2006، ص23.

مستويات التوظيف في القطاع العام، وانخفاض أعداد القطاعات الاقتصادية الديناميكية القادرة على المنافسة الدولية.[1]

من ناحية أخرى، يسهم التعليم في زيادة مستويات الدخول وتخفيض أعداد الفقراء، خاصة بالنسبة للنساء حيث يمكن أن يؤدي الاستثمار في تعليم النساء إلى انخفاض معدلات الخصوبة، وهو ما يمكن أن ينعكس على انخفاض أعداد الفقراء ووفيات الأطفال. وقد لوحظ أن نجاح بلدان المنطقة المذكورة- والتي تضم مصر- في سد الفجوة بين الجنسين في التعليم وزيادة معدلات تعليم النساء أدى بالفعل إلى انخفاض معدلات خصوبة النساء من 7.1 طفل في المتوسط عام 1962 إلى 3.1 طفل عام 2009.[2]

وعلى جانب آخر، تؤدي الاختلالات بين العرض من الأيدي العاملة والطلب عليها إلى انخفاض مساهمة التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث ينطوي نمو قوة العمل بمعدل أكبر من معدلات خلق الوظائف في القطاعات المختلفة إلى عدم قدرة سوق العمل على استيعاب نسبة كبيرة من الخريجين الذين يمثلون مخرجات النظام التعليمي وارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين، وهو ما يؤدي إلى انخفاض مردود التعليم على التنمية الاقتصادية.[3]

وقد عانت مصر من وجود اختلالات ملحوظة خلال عقد التسعينات من القرن السابق، وكان من أهم أسبابها سياسات التوظيف في القطاع العام، والتي تعاني من العديد من التشوهات، والتي أدت بدورها إلى سوء استخدام الموارد المتاحة من الأيدي العاملة،

---

(1) يمكن الرجوع إلى:

Iqbal Farruck. op.cit, P.7

(2) انظر:

Ainsworth, M., Beegle, K., & Nyamete, A., "The Impact of Female Schooling on Fertility and Contraceptive use: A Study of Fourteen Sub-Saharan African Countries". Working Paper, **World Bank**, Washington DC, 2009. PP.13-15

(3) انظر:

Andreas Rauch. Michael Frese, op cit, p. 112.

خاصة في ظل اللوائح التنظيمية المفرطة والباهظة التكلفة التي قيدت نمو قطاع خاص ديناميكي ومتسم بالكفاءة مما قلل من القدرة على خلق فرص عمل منتجة.[1]

ورغم الصعوبات التي تواجه تقدير المساهمة الحقيقية للتعليم في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه لا يمكن تجاهل كونه أداة قوية في دعم النمو من خلال زيادة الإنتاجية، واستيعاب التقنيات الجديدة، وجذب الاستثمارات الأجنبية.

هذا فضلاً عن كون التعليم وسيلة للقضاء على الفقر وتقليل التفاوت بين طبقات المجتمع حيث ينجم عن إتاحة التعليم للفقراء- من خلال تنمية رأسمالهم البشري وإفساح الطريق أمامهم للمشاركة الاقتصادية والسياسية- زيادة فرص التغلب على الفقر، أو على الأقل الحد من معدلاته.[2]

أما فيما يتعلق بسياسات التدريب، يعد التدريب الوظيفي خدمة مكملة للخدمة التعليمية تهدف إلى مزيد من الربط والتنسيق بين المنظومة التعليمية وسوق العمل، فإن مردود سياسات التدريب على التنمية الاقتصادية هو جزء لا يتجزأ ولا يمكن أن ينفصل عن مردود سياسات التعليم. وتشير نتائج دراسة عن "رأس المال البشرى وسياسات سوق العمل" إلى أن عملية نشوء رأس المال البشرى للفرد العامل أو مهارته تأتى بالاعتماد على نظرية رأس المال البشرى التى تؤكد على الاختلافات المهارية بين العاملين (مثل الاختلاف فى مستوى التعليم أو القدرات الشخصية).[3]

---

(1) لمزيد من التفاصيل في هذه النقطة يمكن الرجوع إلى:

Ezzat Molouk Kenawy, **The Economic Development in Egypt During the 1952-2007 Period**, Kafr El-sheikh University, Egypt 2009, PP 75- 79.

(2)عبير شعبان عبده عبد الحفيظ، دور تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية البشرية في مصر، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، 2010، ص 32 عن:

Robert E. Lucas, "On the Mechanics of Economic Development", **Journal of Monetary Economics**, Vol. 22, 1988, pp. 3-42.

(3) إبراهيم التومي، "دور التأهيل والتدريب المهني في تنمية المهارات البشرية"، الندوة القومية حول دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل، منظمة العمل العربية، القاهرة، نوفمبر 2009، ص 23- 24.

وتماشياً مع تلك الوجهة، ولأن التدريب هو حلقة الوصل بين الدراسة النظرية والواقع العملي، فمن المفترض أن المهارات المطلوبة يمكن إكتساب القدر الأكبر منها فى سوق العمل من خلال تراكم رأس المال البشرى أثناء العمل بالوظيفة حيث أنه بمجرد حصول الفرد على الوظيفة يكتسب العامل غير المهارى المهارة سواء أكانت تلك المهارة محدودة (متخصصة) أو عامة.

ويتمخض عن ذلك أربعة أنواع من العاملين العامل غير المهارى، العامل ذو المهارات المحدودة، العامل ذو المهارات العامة، العامل ذو النوعين من المهارات.[1]

ويمثل التدريب حجر الزاوية والحل الرئيسي لتوفير العمالة القادرة على أداء مهامها بكفاءة. ذلك أن التدريب يستهدف إكساب الأفراد المعارف والمهارات التي تتطلبها الوظيفة وممارستها تطبيقياً، إضافة إلى تطوير هذه المعارف والمهارات بما يتناسب مع التغيير المنشود سواء في مهام الوظيفة الحالية أو الوظائف المستجدة أو تطوير أداء الموظف وقدراته في أداء هذه المهام بما يحقق للمنشأة المزيد من الكفاءة الاقتصادية في تقديم منتجاتها وخدماتها، ويرسخ عوامل الاستقرار الوظيفي لديها، ويحد من معدلات الغياب عن العمل والحوادث المهنية بها، ويعزز قدراتها على المنافسة، فضلا عن المردودات الاجتماعية خاصة من حيث رفع مستوى المعيشة والحد من معدلات البطالة.

ويزيد من أهمية التدريب من الناحية العملية دوره في علاج العديد من الاختلالات والتغلب على المعوقات التي تعوق التنمية الاقتصادية وتحد من معدلاتها، ومن أهمها:

1. اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

2. ارتفاع نسبة الموارد البشرية العاطلة عن العمل سواء من مخرجات التعليم أو غيرها من الفئات القادرة على العمل، والتي يزيد التدريب والتأهيل من فرص توظيفها.

(1) نفس المرجع السابق، ص 26.

3. توجهات العديد من الدول- خاصة النامية- نحو إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة مع الحفاظ في نفس الوقت على مستوى التشغيل، وهو ما يتطلب مهارات مقاربة لما تتسم به العمالة الوافدة.

4. الحاجة لمواكبة التطورات المستحدثة في تكنولوجيا الإنتاج وتحسين أداء الخدمات بأنماط جديدة.

5. التغيرات المستمرة في الإدارة عند ممارسة الوظيفة وعلى رأس العمل طوال فترة الخدمة.

6. التنافس المتزايد بين المنشآت- خاصة مع تحرير التجارة- على اجتذاب أكبر حصة في السوق أو على الأقل الحفاظ على المستوى الحالي دون نقصان مما يتطلب التحسين المستمر للكفاءة الاقتصادية.[1]

ونتيجة للأسباب السابقة أصبح الإنفاق على التدريب استثماراً لا تقل أهميته عن أهمية الاستثمار التعليم، وربما الاستثمار في الأصول الرأسمالية أيضاً، وذلك نظراً لما يدره التدريب من عائد ملحوظ على إنتاجية الفرد وسلوكه الوظيفي طالما كان التدريب ملبياً للأهداف، وطالما وفرت له المقومات الضرورية لإحداث فاعليته. والاستثمار في التدريب هو استثمار بالغ الأهمية لكل من المنشآت الكبيرة والصغيرة الحجم، خاصة المنشآت التي يعاني من مشكلات إدارية وتسويقية يمكن للتدريب حلها. كما أن التدريب له أهميته للمنشآت الإنتاجية وأيضاً للمنشآت الخدمية لتحقيق ذات الأهداف، وفي داخل المنشأة الواحدة فإن التدريب ضرورة لمختلف نوعيات الأعمال لتنمية الأداء في مختلف مجالات العمل الإدارية والفنية والتخصصية.

ولتعظيم مساهمة التعليم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وتحقيق أهدافها ينبغي إتباع سياسات من شأنها ربط المنظومة التعليمية بمنظومة تدريبية فعالة تتسم بالتفاعل مع احتياجات سوق العمل، وهو ما يقتضي وجود نظام معلومات جيد،

(1) الغرفة التجارية بالرياض، مركز البحوث والدراسات، "تقييم وقياس العائد على الاستثمار في التدريب"، مرجع سابق، ص 11-13.

موثوق به، يتصف بالشفافية ويقدم المساعدة على اتخاذ القرار لكافة الأطراف في سوق العمل من مؤسسات إنتاج ومؤسسات تدريب، وهو ما يستلزم شراكة فاعلة بين كل من النظام التعليمي ومنظومة التدريب ومؤسسات الإنتاج تقوم على المحاور الآتية:

1. تشخيص احتياجات ومتطلبات القطاعات الاقتصادية من المهارات عن طريق تبادل المعلومات والقيام بدراسات مشتركة لتحديد حاجيات النشاطات الاقتصادية المرغوب في توفير المهارات لها باستخدام جميع المعطيات المتوفرة من خلال الدراسات التي تقوم بها جهات مختصة بما يكفل تحديد ملامح العلاقة بين مخرجات العملية التدريبية واحتياجات سوق العمل من المهارات والوقوف على أهم العوامل الرئيسة المؤثرة في فعالية التدريب.

2. إعداد مناهج التدريب بمشاركة مؤسسات الإنتاج في ضوء التوجهات العالمية ونتائج الدراسات الاستشرافية في هذا الصدد حتى يمكن إثراء المناهج التي يتم إعدادها وإعطاؤها البعد العالمي والبعد المستقبلي.

3. المشاركة في تنفيذ العمليات التدريبية عن طريق التدريب بالمؤسسة الاقتصادية بما يساعد على تكوين مهارات أقدر على الاندماج السريع في سوق العمل ومسايرة متطلبات أداء العمل بالمؤسسة الاقتصادية وتخفيض تكلفة التدريب وتطوير القدرة الاستيعابية لمنظومة التكوين المهني. كما أنه ينبغي التأكد من قدرة المؤسسة على توفير الظروف الملائمة لإكساب المتدربين الكفاءات المستهدفة والتركيز على جودة العملية التدريبية.[1]

ويتوقع أن يؤدي الاهتمام بتطوير سياسات التدريب إلى زيادة مساهمة التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية بشرط أن يتم وضع الآليات المناسبة لتشجيع المؤسسات الاقتصادية على تدريب العاملين بها عن طريق التدريب المستمر الذي أصبح ضروري وحتمي لكل مؤسسة تهدف إلى مسايرة نسق التطور التكنولوجي وتطوير طرق وأساليب الإنتاج. كذلك فإن تعظيم العوائد الاقتصادية للتعليم رهن بتوافر

(1) المؤتمر العربي الثالث لتنمية الموارد البشرية، "نحو زيادة القدرة التنافسية لعمالة العربية"، المنامة، مايو 2008، ص 13-17.

سياسات تدريبية ملائمة وإجراء إصلاحات هيكلية تتسق مع الاستفادة من الفرص المتاحة، وما ينطوي عليه ذلك من ضرورة أن تتكيف المنظومة التعليمية ككل مع المتطلبات دائمة التغير في سوق العمل. ولأن الموارد غالباً ما تكون محدودة نسبياً، فإنه يصبح من الضروري إجراء مفاضلات مالية مقننة، والتصدي للتحديات القائمة عن طريق تطوير سياسات التعليم والتدريب بما يتسق مع الأهداف الإنمائية.

2-1-2 دور سياسات الرعاية الصحية في التنمية الاقتصادية: أوضحت العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي-هو أحد أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية- ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة. فمن ناحية تخصص البلدان الغنية نسبة أكبر من الدخل لخدمات الرعاية الصحية، ومن ناحية أخرى فإن المردود الإيجابي لتحسن الحالة الصحية للفرد على الإنتاجية ينعكس بدوره على معدل التنمية الاقتصادية.[1]

ويوضح الجدول (2-1) كل من متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة، ونسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي، وكذلك متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنويا لعينة من الدول منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل:

(1) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

Berta Rivera & Luis Currais, "Economic Growth and Health: Direct Impact or Reverse Causation?", **Applied Economics Lett.** Vol. 6, No. 11, November 1999, pp. 761-764.

جدول (2-1)

متوسط نصيب الفرد من كل من إجمالي الناتج المحلي والإنفاق على الصحة لعدد من الدول عام 2008

الدولة	الإنفاق على الصحة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (%)	متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة سنوياً (دولار)	متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (%)
البحرين	4.6	664	20758
مصر	3.9	134	4211
الأردن	8.7	358	4688
الكويت	3.9	631	19384
لبنان	12.2	706	5837
عمان	3.3	351	15259
قطر	3.6	845	19844
السعودية	4.8	620	13825
سوريا	2.9	232	3610
الإمارات	3.7	779	29056
اليمن	4.0	60	879
النرويج	8.1	2571	38454
أمريكا	13.2	4350	39876
سنغافورة	3.9	925	28077
تايلاند	3.7	242	8090

المصدر، تم إعداد العمود الأول والثاني من بيانات منظمة الصحة العالمية 2009، بينما تم الحصول على بيانات العمود الثالث من تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 2009.

ويلاحظ من بيانات الجدول السابق وجود علاقة اتجاهية طردية بين كل من متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث جاءت أعلى قيمة لمتوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة في الولايات المتحدة الأمريكية لتبلغ 4350 دولار، وكذلك كان متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في نفس الدولة هو 39876 دولار وهو يمثل أعلى قيمة لهذا المتغير في مجموعة الدول محل الدراسة. وفي المقابل جاءت أقل قيمة لمتوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة في اليمن بما لا يتجاوز60 دولار، وقد توافق ذلك مع أقل قيمة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل وهو 879 دولار.

وتنعكس الأهمية التي تعطيها دولة ما للسياسات الصحية على حجم الموارد التي تخصصها تلك الدولة لتقديم الخدمات الصحية لمواطنيها، ممثلة بالنسبة المئوية للإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي. وكما يلاحظ من الجدول السابق، فإنه في حين خصصت الولايات المتحدة 9.13٪ من قيمة الناتج المحلي الأمريكي للإنفاق على الصحة لم تخصص دولة مثل سوريا أكثر من 2,9٪ من الناتج المحلي لها لنفس الغرض. كما يلاحظ أن اليمن- باقتصاده الضعيف نسبياً ومؤشراته الصحية الضعيفة- ينفق نسبة أكبر من ناتجه المحلي الإجمالي على الرعاية الصحية (4.1 ٪) من بلدان اقتصادها أقوى، مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ويعود هذا جزئيًا إلى مستويات الناتج المحلي الإجمالي المنخفضة في اليمن ما يعني أن مجموع المقادير المطلقة التي تنفق على الصحة منخفض. أما الأردن ولبنان اللذان يعتمد القطاع الصحي فيهما بشكل أكبر على السوق فينفقان نسبًا مرتفعة من ناتجهما المحلي الإجمالي على الرعاية الصحية (8.7٪ ، 12.2٪ على التوالي)، أكثر من معدل ما تنفقه البلدان الأعضاء التي ذكرت لغرض المقارنة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والنمور الآسيوية. ويثير هذا مسألة الاستدامة، أي إذا ما كان باستطاعة هذه البلدان المحافظة على مثل هذه الإنفاقات المرتفعة، خاصة في ضوء تنامي السكان السريع الذي لا يتواكب معه تنام اقتصادي بالسرعة ذاتها.[1]

---

(1) لمزيد من التفاصيل انظر:

World Health Organization, Human Resources for Health: Developing Policy Options for Change, Geneva 2009, P.49.

ولتعظيم مساهمة سياسات الرعاية الصحية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية يتعين على صانعي السياسة التركيز على استخدام موارد التمويل العامة والخاصة بكفاءة وليس فقط مجرد تحقيق الزيادة في حجم المنفق على الرعاية الصحية أو في نسبته من الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا يتوقع وجود علاقة طردية بين ما تحققه الدولة من نجاح في إعداد وتنفيذ سياسات التنمية البشرية وبين ما تحققه من أهداف إنمائية، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل م (2−1). ويشير الجدول التالي إلى قيم دليل الناتج الإجمالي مقابل دليل التنمية البشرية لعدد من دول العالم:

جدول (2-2)

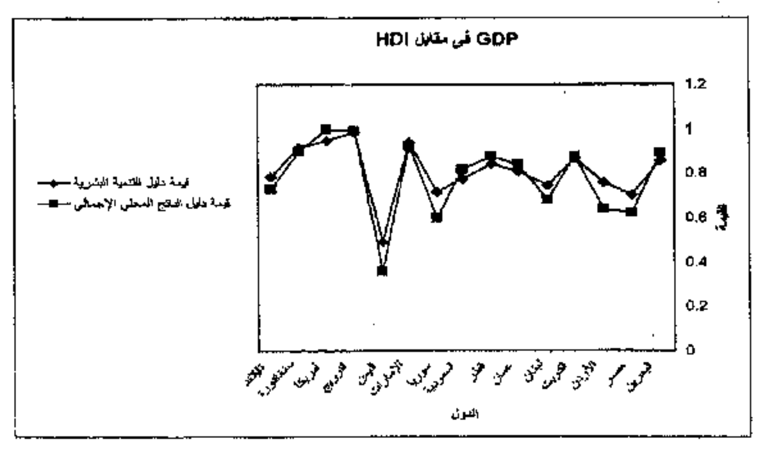
دليل التنمية البشرية في مقابل دليل الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول عام 2008

الدولة	قيمة دليل التنمية البشرية	قيمة دليل الناتج المحلي الإجمالي
البحرين	0.859	0.89
مصر	0.702	0.62
الأردن	0.760	0.64
الكويت	0.871	0.88
لبنان	0.744	0.68
عمان	0.810	0.84
قطر	0.844	0.88
السعودية	0.777	0.82
سوريا	0.716	0.60
الإمارات	0.938	0.92
اليمن	0.492	0.36
النرويج	0.985	0.99
أمريكا	0.948	1.00
سنغافورة	0.915	0.90
تايلاند	0.784	0.73

المصدر: العمود الأول من تقرير التنمية البشرية في العالم الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2008. والعمود الثاني من بيانات البنك الدولي- مؤشرات التنمية في العالم 2008.

يلاحظ من بيانات الجدول السابق أن أعلى دولة من حيث قيمة دليل التنمية البشرية في مجموعة الدول التي يشملها الجدول هي أمريكا (0.948) وهي أعلى دولة أيضاً من حيث دليل الناتج المحلي الإجمالي (1.00). بينما نجد في دولة مصنفة ضمن الدول متوسطة الدخل في نفس التقرير مثل مصر يكون دليل التنمية البشرية أقل من الأولى (0.702) وأيضاً دليل الناتج المحلي (0.62). وفي المقابل فإن دولة مثل اليمن تم تصنيفها ضمن الدول منخفضة الدخل تمثل أقل قيمة في كل من دليل التنمية البشرية ضمن مجموعة الدول المختارة (0.492) وأقل قيمة أيضاً في دليل الناتج المحلي الإجمالي، والذي لم يتعدى 0.36. ولا يمكن بالطبع أن تكون مثل هذه العلاقة الاتجاهية بين المتغيرين من قبيل الصادفة، خاصة وأنها تنطبق على أغلب الدول التي يشملها تقرير التنمية البشرية والبالغ عددها 177 دولة، وهو ما يشير إلى أن المتغيرين يسيران في نفس الاتجاه. وهو ما يمكن معه القول بأن منح قدر أكبر من الاهتمام لتطوير سياسات التنمية البشرية وتفعيلها بما يكفل رفع كفاءة العنصر البشري وتعظيم مساهمته في العملية التنموية من شأنه تحقيق نتائج إيجابية ملموسة فيما يتعلق بزيادة معدلات التنمية الاقتصادية وتحقيق مستهدفات العملية التنموية.

ويمكن توضيح العلاقة بين قيمة كل من قيمة دليل الناتج المحلي وقيمة دليل التنمية البشرية للدول في دول الدراسة من خلال الشكل التالي:



شكل (2-1): دليل التنمية البشرية *، مقابل دليل الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول عام 2008

المصدر: تم إعداد الشكل من بيانات الجدول (2-2).

2-2 تحليل مؤشرات وسياسات التنمية البشرية في مصر (1990- 2010)

1-2-2 تحليل مؤشرات وسياسات التعليم والتدريب في مصر: تشير البيانات المتاحة عن مؤشرات التعليم في مصر خلال العقد الأول من القرن الحالي إلى انخفاض معدلات الأمية في مصر من 34٪ عام 2000 إلى 24.5٪ عام 2010.(1) كذلك أوضحت البيانات انخفاض المنفق على التعليم الجامعي وقبل الجامعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة من 5.7٪ عام 2000 إلى 4.1٪ عام 2010.

وفيما يتعلق بإجمالي عدد الطلاب المقيدين في مراحل التعليم المختلفة ونسب التسرب في كل من التعليم الابتدائي والإعدادي فقد اتسمت بالثبات النسبي خلال الفترة المذكورة(2) ويتضح ذلك من خلال الجدول م (2-1) حيث تشير بيانات الجدول إلى ما يلي :

أ- بلغت نسبة الأمية 24.3٪ عام 2010 مقابل 34٪ عام 2000 ليكون معدل التغير في نسبة الأمية مساوياً (-29٪) أي بمتوسط معدل انخفاض سنوي في نسبة الأمية خلال الفترة مقداره 2.9٪.

ب- كان معدل الزيادة في حجم المنفق على التعليم خلال الفترة المذكورة حوالي 7.3٪ سنوياً، بينما بلغ معدل الانخفاض السنوي في نسبة المنفق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العشر السنوات الأخيرة حوالي 2.8٪

مما سبق يمكن القول أنه بالرغم مما أسفرت عنه سياسات التعليم في مصر خلال السنوات العشر الأخيرة من انخفاض ملحوظ في معدلات الأمية وارتفاع ملحوظ أيضاً في حجم المنفق على التعليم، إلا أن الفترة نفسها قد شهدت انخفاضاً ملحوظاً في نسبة المنفق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك فيما يتعلق بكل من معدلات التسرب من التعليم في المراحل الدراسية المختلفة فقد تميزت إلى حد ما بالثبات النسبي في حين زادت نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم قبل الجامعي خلال الفترة.

---

(1) يقاس معدل الأمية بعدد الأفراد الذين لا يعرفون القراءة والكتابة من البالغ عمرهم 15 سنة فأكثر منسوباً إلى عدد السكان البالغ عمرهم 15 سنة فأكثر.

(2) يشير معدل التسرب من التعليم في مرحلة دراسية معينة بعدد الطلاب الذين يتركون الدراسة خلال المرحلة أو في نهايتها مقسوماً على عدد الطلاب المقيدين بالدراسة في نفس المرحلة (كنسبة مئوية).

ولا زالت سياسات التعليم في مصر تحتاج إلى جهود ضخمة للتطوير لكي تصبح أكثر تركيزاً على نوعية الخدمة التعليمية المقدمة وأكثر ارتباطاً بسوق العمل حيث تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين.[1] وهو ما يتضح من خلال بيانات الجدول (2-3) كالتالي:

جدول (2-3)

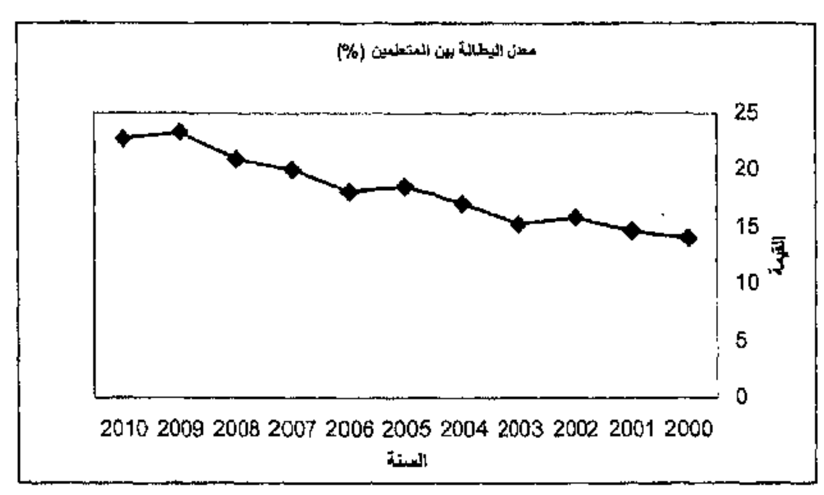
معدل البطالة بين المتعلمين في مصر خلال الفترة (2000-2010)

السنة	معدل البطالة بين المتعلمين (٪)
2000	14
2001	14.7
2002	15.8
2003	15.3
2004	17
2005	18.6
2006	18.1
2007	20.1
2008	21.7
2009	23.3
2010	22.7

المصدر: بيانات مجمعة من كل من وزارة القوى العاملة والهجرة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للفترة (2000-2010).

(1) يقاس معدل البطالة بين المتعلمين بقسمة عدد العاطلين عن العمل من المتعلمين (مؤهل متوسط فأعلى) إلى إجمالي قوة العمل من المتعلمين.

ويمكن تمثيل بيانات الجدول (2-3) من خلال الشكل التالي:



شكل (2-2): التغير في معدل البطالة بين المتعلمين في مصر خلال الفترة (2000- 2010)

المصدر: تم إعداد الشكل من بيانات الجدول (2-3).

وفيما يتعلق بسياسات التعليم في مصر، فإنه على الرغم من منح التعليم الإلزامي الشامل أهمية نسبية متزايدة خلال العقد الأخير من القرن العشرين، إلا أنه لا تزال هناك نسبة كبيرة من الأطفال والبالغين الشباب الذين لم يلتحقوا بالمدارس أبداً حيث بلغت نسبة الأمية 34٪ عام 2000، انخفضت إلى 24.2٪ عام 2010[1] وهذه النسبة من الأطفال والشباب المؤهلين للالتحاق بالمدارس هي الأصعب كثيراً في الوصول إليها، فهم في أكثر الأحيان من أفراد المجتمع الأكثر فقراً والأشد عرضة للمعاناة، والمهمشين، والمعوقين.

---

(1) انظر:

World Bank, **World Bank Indicators**, 2000- 2010.

وتتطلب التغيرات الديمغرافية والدعوة إلى تغيير محتوى التعليم وعملية تقديمه موارد إضافية، وغالباً ما تكون معدلات النمو في الإنفاق على التعليم أكبر من معدلات النمو الاقتصادي. ويشير فحص الاتجاهات الحالية في تمويل قطاع التعليم في مصر إلى ثلاث خصائص رئيسية يتعين بحثها من العمل على إصلاحها:

أولاً: ضآلة حجم التمويل الموجه للتعليم وتواضعه نسبيا، خاصة نتيجة للالتزام بمجانية التعليم.

ثانياً: أنه مع ارتفاع الطلب على التعليم الثانوي والعالي، فإن الدولة ربما تقع تحت إغراء تحويل الموارد من مراحل التعليم الأدنى إلى المراحل الأعلى، مما يحتمل أن تكون له آثار ضارة على نوعية التعليم الابتدائي.

ثالثاً: تعتمد المنظومة التعليمية في مصر بصورة متزايدة على القطاع الخاص لتقديم الخدمات التعليمية في كافة المراحل. ومع أن هذا التحرك قد يحل بعض مشاكل الحوافز والمتابعة في المدارس، إلا أن نجاحه يتطلب إطاراً تنظيمياً قوياً واهتماماً خاصاً بقضايا المساواة. كما يجب إدراك أن دور القطاع الخاص في التعليم يحتمل أن يظل محدوداً في المستقبل المنظور. لذلك لا يمكن بحال التراخي في جهود إصلاح المدارس العامة.[1]

ورغم ما تشير إليه بيانات الجدول م (2-1) من تحسن أغلب مؤشرات التعليم في مصر خلال السنوات العشر الأخيرة متمثلة في ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس وانخفاض معدلات التسرب في المراحل التعليمية المختلفة، إلا أن مساهمة التعليم في تحقيق الأهداف الإنمائية خلال تلك الفترة كانت ضئيلة نسبياً، وهو ما يمكن إرجاعه إلى الانخفاض المتتالي في حجم الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. فالإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي– وهو المؤشر الأكثر استخداماً في المقارنات الدولية للموارد التعليمية- لا يبين فقط مقدار الموارد التي تخصصها دولة ما لتمويل العملية لتعليمية، بل أيضاً يكشف عن أهمية التعليم في تلك الدولة. وفي ظل محدودية الموارد المحلية يتعين على التعليم أن يتنافس حول حصته من الناتج المحلي

(1) نادر فرجان، العائد على رأس المال البشري، مرجع سبق ذكره، ص 21-23

الإجمالي مع عدد كبير من القطاعات الأخرى ومنها الدفاع والبنية التحتية والاتصالات.

يضاف إلى ما سبق أن سياسات التعليم في مصر خلال الفترة المذكورة انطوت على اتساع الهوة بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل من التخصصات والمهارات المختلفة، بالإضافة إلى انخفاض العائد على التعليم الناجم عن التوسع في عرض المتعلمين مقارنة بالطلب عليهم، فضلاً عن انخفاض الجودة التعليمية وما يترتب على ذلك من تدنية الأثر الإيجابي للتعليم على إنتاجية الفرد وكفاءته، ومن ثم مساهمته في تحقيق الأهداف التنموية.

أما فيما يتعلق بسياسات التدريب في مصر- والتي من المفترض أن تتكامل وتتسق مع سياسات التعليم- تشير العديد من الدراسات إلى أن العمالة المصرية لا زالت عاجزة عن تلبية احتياجات سوق العمل، وهو ما يشكل عقبة جسيمة أمام نمو القطاع الخاص وقدرته التنافسية في ظل اقتصاد منفتح وحر. وقد عمق من هذه المشكلة عدم وجود استراتيجية كافية لتدريب لموارد البشرية تتيح لها نفس فرص الوصول إلى الوظائف المناسبة وذات الدخول المجزية.

فمن ناحية، ترتفع معدلات البطالة بين الشباب ذوي التعليم الجامعي نتيجة عدم التوافق بين تعليمهم واحتياجات سوق العمل الرسمي. ومن ناحية أخرى، واجه خريجو التعليم الفني والتدريب المهني نقصا في فرص التشغيل. ورغم أن التعليم الفني والتدريب المهني كان يمثل نهاية الطريق أمام من أبعدوا عن التعليم العام والعالي، إلا أن مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني اعتمدت على جانب العرض في توفير التدريب دونما معايير واضحة لتطوير المناهج وتقديم التدريب. وفي ظل استخدام أجهزة ومعدات لا تتناسب مع التطور التكنولوجي يتم تخريج عمالة متدنية المهارة لا تستطيع تلبية احتياجات الصناعة من التخصصات المطلوبة أو احتياجات قطاعات الخدمات النهائية، وبالتالي تضطر هذه العمالة إلى التوجه للقطاع غير المنظم بحثا عن عمل.[1]

---

(1) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP بالتعاون مع المعهد القومي للتخطيط، تقرير التنمية البشرية في مصر 2010 ، ص30.

وتفتقر أنظمة التدريب المهني والتعليم التقني في مصر إلى الكفاءة نظراً لعدم توافر المعلومات وضعف الارتباط بين مؤسسات التدريب ومتطلبات سوق العمل. وغالباً ما يتم تمويل العملية التدريبية في مصر بواسطة القطاع العام حيث أن دور القطاع الخاص لا زال محدوداً ولا تتوفر له فرص المنافسة مع القطاع العام الذي يوفر التدريب المهني مجانا[1]

2-2-2 تحليل مؤشرات وسياسات الرعاية الصحية في مصر: تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى حدوث زيادة ملحوظة في دليل الرعاية الصحية، والذي يستخدم المؤشرات المتعلقة بكل من حجم الإنفاق العام على الصحة، معدل العمر المتوقع عند الميلاد، معدل الوفيات كنسبة من عدد السكان، عدد الأطباء لكل ألف مريض، عدد المستشفيات العام، عدد الأسرة بالمستشفيات وغيرها من المؤشرات التي سبق الإشارة إليها في الفصل الأول.

ويتضح من بيانات الجدول م (2-2) أنه رغم تناقص نسبة الإنفاق على الصحة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي من 1.9٪ عام 2000 إلى 1.6٪ عام 2010، إلا أن عدداً من مؤشرات الرعاية الصحية في مصر قد شهدت تحسنا ملحوظا حيث ازداد حجم المنفق على الصحة من 7.3 مليار جنيه عام 2000 إلى 16.9 مليار جنيه عام 2010 أي بما يعادل 131 ٪ تقريباً خلال الفترة (2000−2010) وهو ما يعني أن متوسط معدل الزيادة السنوية في حجم المنفق على الرعاية الصحية خلال تلك الفترة يعادل 11.9٪ تقريباً وبمقارنة هذا المعدل بمتوسط معدل الزيادة الطبيعية في السكان التي تشير إليها الجدول خلال نفس الفترة، وهي 9.4٪ يمكن القول أن الفترة قد شهدت زيادة في متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية بنحو 2.5٪.

كذلك ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد من 67.8 إلى 69.9 عام للذكور ومن 71.9 إلى 74.7 عام للإناث خلال الفترة المذكورة. وهو ما يقدم مؤشراً على أن

---

(1) المؤتمر العربي للتشغيل والشباب والهجرة والتنمية البشرية في البلدان العربية، منظمة العمل العربية، 2008، ص 12.

سياسات الرعاية الصحية المتبعة في مصر كان لها انعكاسات إيجابية على تلك المؤشرات خلال السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين، إلا أن ذلك لا ينفي أن أداء وفعالية السياسات المتبعة في تقديم الرعاية الصحية في مصر قد تأثر سلباً بالعديد من الاختلالات التي تعاني منها المنظومة الصحية القائمة، ومنها:

1. محدودية الموارد المتاحة بصفة عامة والمخصص منها للإنفاق على الرعاية الصحية بصفة خاصة.

2. عدم توافر الكفاءات والخبرات اللازمة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المخصصة للإنفاق على الصحة، وهو ما يتمخض عن سوء استغلال الموارد المتاحة وعدم العدالة في توزيع خدمات الرعاية الصحية سواء فيما بين فئات المجتمع أو فيما بين المناطق الجغرافية. وتجدر الإشارة هنا إلى ما جاء في أحد تقارير البنك الدولي عام، والذي أشار إلى أن الإنفاق على الصحة في الدول النامية- ومنها مصر- يتسم بسوء التخصيص وعدم الكفاءة حيث يتجه في أغلبه إلى القادرين دون الفقراء الذين هم أقل وصولاً للخدمات الصحية.[1]

2- 3 مؤشرات التنمية البشرية في عدد من الدول– دراسة مقارنة :

يهدف هذا المبحث إلى استعراض تجارب بعض دول العالم في مجال التنمية البشرية للوقوف على أهم الفرص المتاحة لتحقيق الأهداف الإنمائية في تلك الدول والمعوقات التي حالت دون إنجاز مستهدفات التنمية البشرية في عدد منها، وسوف يتم البدء بتحليل التجربة اليمنية حيث تصنف دولة اليمن في مجموعة الدول منخفضة التنمية البشرية Low Human Development في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ثم يتم استعراض التجربة السورية حيث يتم تصنيف سوريا وفقاً لقيمة دليل التنمية البشرية في مجموعة الدول متوسطة التنمية البشرية Medium Human Development ، كذلك يتم إلقاء الضوء على تجربة ماليزيا- والتي تصنف ضمن الدول مرتفعة التنمية البشرية High Human Development، يليها اليابان، والتي تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا Very High Human Development

---

(1) يمكن الرجوع إلى:
World Bank, World Development Indicators, Washington, DC 1993, P. 213.

1-3-2 تحليل مؤشرات التنمية البشرية في اليمن:

لم يكن اليمن بمنأى عن الأزمات الاقتصادية والصعوبات التي تعاني منها منذ منتصف الثمانينات غالبية الدول النامية وخاصة الأقل نمواً، والتي انعكست في اختلالات مزمنة وفي انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية وعدم السيطرة على معدلات التضخم وأسعار صرف العملة المحلية، فضلاً عن اتساع ظاهرة الفقر فيها. ورغم أهمية الإصلاحات الاقتصادية التي تمت في اليمن خلال السنوات الماضية نتيجة تبني برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبالتعاون مع الدول والمنظمات المانحة، إلا أنها لم تكن كافية في حد ذاتها للتغيير وضع الاقتصاد دفعة واحدة. كما أن ما حققه البرنامج من نجاحات في مجال الاستقرار الاقتصادي لم يخل من الآثار السلبية التي تضررت منها بعض فئات المجتمع، بل إن ذلك النجاح لم يستطع وقف اتساع نطاق الفقر بأبعاده المختلفة حيث تشير نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام 2007 أن الأسر التي تعاني من الفقر الحاد أو فقر الغذاء في اليمن قد بلغت 17.6٪ من إجمالي الأسر، في حين وصلت نسبة الأسر تحت خط الفقر الأعلى (والذي يشمل بالإضافة إلى الغذاء الإنفاق على الملابس والتعليم والصحة والمسكن والمواصلات) حوالي 41.8٪ مع تفاوت واضح لشدة الفقر بين الريف والحضر وبين المحافظات والمديريات اليمنية.[1]

ورغم ما حققته اليمن من تقدم في بعض مجالات التنمية البشرية، حيث ارتفع متوسط العمر المتوقع من 55.4 سنة عام 2000 إلى 59.3 سنة عام 2006، ثم إلى 61.1 سنة عام 2008، والذي يساوي المعدل المحقق في مجموعة الدول العربية. كما تحسن مؤشر وفيات الأطفال، ووفيات الأطفال دون الخامسة من 105، 57 لكل ألف مولود حي على التوالي عام 2000 إلى 94.8، 68.7 على التوالي عام 2008، وهو ما يمكن إرجاعه إلى توسيع تغطية الخدمات الصحية من 42٪ عام 2000 إلى 50٪ عام

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، خلق الفرص للأجيال القادمة، منشورات المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان، 2007، ص 21.

2008، وتوفير مرافق الصرف الصحي لتغطي حوالي 35.2٪ عام 2008، إلا أن هذه المعدلات والمؤشرات ما زالت غير مرضية. وكذلك بالنسبة للتعليم، فإن المؤشرات ما زالت تعكس وضعاً لا يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة حيث لم يتجاوز معدل القراءة والكتابة للبالغين47.3٪ خلال الفترة بما يعني أن 52.7٪ أميون، كما أن معدلات القيد بالتعليم في كافة مراحله ارتفعت إلى 54.5٪ فقط مما يترك نسبة كبيرة ممن هم في سن التعليم خارج هذا الإطار، وخاصة الإناث.[1]

وتشير الدراسات إلى أن تغيير وتعديل وضع الفقر الذي تعيشه اليمن يقتضي إحداث تحولات كبيرة في الموقف من الفقر البشري وسياساته، وفي الأدوار التي تلعبها كل من الدولة والمانحين والمجتمع المدني في مسألة التخفيف منه. وقد سعت الحكومة اليمنية منذ عام 1997 بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى إعداد برنامج لمكافحة الفقر، وخلق فرص عمل يستهدف مساعدة الحكومة في مواجهة التحديات التي تعترض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمحافظة على توازن في صالح التنمية البشرية، وإعداد خطة إجرائية للتخفيف من الفقر تتضمن تغطية شاملة للجوانب الاجتماعية بحيث توازي وتكمل برنامج إعادة الهيكلة الاقتصادي. كذلك- ونتيجة تغير التوجهات الدولية فيما يتعلق بمساعدة الدول النامية لتجاوز أزماتها والتعامل مع إشكاليات الفقر ومظاهره المختلفة - كانت المساعي منذ القمة الاجتماعية التي انعقدت في كوبنهاجن عام 1995 تتجه نحو تحديد أهداف لتحسين أوضاع التنمية البشرية في الدول النامية، ولتعمل هذه الدول مع المنظمات والدول المانحة سوياً لتحقيقها بحلول عام 2015. وتشمل تلك الأهداف تحسين الأوضاع السكانية والصحية والتعليمية والبيئية، وكذلك خفض نسبة الفقر إلى النصف.

وقد ساعد ذلك التوجه لتحسين وضع التنمية البشرية على مراجعة توجهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمساعدة الدول النامية والأقل نمواً من خلال التركيز على التخفيف من الفقر، كما أصبحت التسهيلات والقروض الميسرة المقدمة من المؤسستين مشروطة بإعداد وتطبيق استراتيجية وطنية للتخفيف من الفقر. ونتيجة

---

(1) نفس المرجع السابق، ص27.

تزامن عملية إعداد الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر فيما يتعلق بكل من التوقيت والشكل والمضمون مع مرحلة إعداد الخطة الخمسية الثانية تم توجيه الخطة بحيث تعكس محددات وأسس التخفيف من الفقر، ولتصبح الاستراتيجية جزءاً من عملية إعداد الخطة ومكوناً أساسياً من استراتيجيات وأهداف الخطة من أجل تحقيق النمو وتحسين مستوى معيشة المواطنين مع كفالة قدر أكبر من العدالة في توزيع الدخل.(1)

أيضاً وضعت الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في اليمن السياسات والإجراءات اللازمة للوصول إلى تحقيق تلك الأهداف، والتي تتوقف بدورها على تنفيذ البرامج والمشروعات القادرة على ترجمة تلك الأهداف إلى أرض الواقع. كما أعطت أولوية مطلقة لمشروعات القطاعات التي يمكن أن تعمل على التخفيف من الفقر، وعلى رأسها التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والكهرباء.

وتعتبر استراتيجية التخفيف من الفقر برنامجاً مشتركاً للتعاون مع المانحين من منظمات دولية وإقليمية ودول مانحة، كما تمثل آلية تعاون تستهدف التركيز على معالجة أسباب الفقر، والتخفيف من آثاره عبر تدخلات مباشرة وقوية في القطاعات التي سبق ذكرها. وبالتالي فإن الإستراتيجية لا تعد مجرد وثيقة للسياسات الحكومية المتعلقة بالتخفيف من الفقر فحسب، وإنما تعكس التزاماً من قبل الدولة المنفذة والمانحين على حد سواء لتعزيز التعاون فيما بينهما للتخفيف من الفقر والذي لم يعد قضية الدول التي تعاني منه فقط وإنما قضية مشتركة تستحوذ على قدر كبير من الاهتمام العالمي.

أما فيما يتعلق بسياسات التنمية البشرية في اليمن، فقد ارتبطت تلك السياسات بالسياسات والتوجهات التي اشتملت عليها الاستراتيجية السابقة، حيث أن تبني وتطبيق سياسات الدولة تمثل منظومة متكاملة لا ينبغي تجزئتها أو فصلها حتى تتحقق الأهداف العامة والتفصيلية لتحسين مستويات المعيشة، وتوفير الأمن

---

(1) يمكن الرجوع إلى:

Adelman, I., & Morris, C. T., **Economic Growth and Social Equity in Developing Countries,** Stanford, CA: Stanford University Press. 1998.

والاستقرار والعدالة الاجتماعية. ولا زال الأمر في اليمن يتطلب بذل جهود ضخمة لدفع وتطوير سياسات التنمية البشرية، خاصة وأن كثيراً من البرامج وأطر العمل لم تدخلها توجهات وأبعاد التنمية البشرية حتى الآن. وهو ما يستلزم المزيد من التركيز على كل من سياسات التعليم والرعاية الصحية بما ينعكس إيجابيا على المؤشرات التي ترتبط بتحقيق حياة كريمة. حيث ينبغي أن تستهدف سياسات التعليم تمكين الإنسان من الكسب من خلال إكسابه المعرفة والمهارات اللازمة.

كذلك يجب أن يتم إعداد السياسات الصحية في اليمن بما يتسق مع هدف توفير الخدمات الصحية الأساسية التي من شانها الحد من معدل الوفيات، ومكافحة الأمراض المزمنة، وذلك من خلال إعادة تحديد أولويات القطاع الصحي. ايضاً، ينبغي الاهتمام بتنمية القطاعات الريفية وتوفير البنية التحتية اللازمة لها، وذلك للحد من الهجرة من الريف إلى المدن.

2-3-2 تحليل مؤشرات التنمية البشرية في سوريا:

مر المجتمع السوري في العقود الثلاثة الأخيرة بتحولات بالغة الأثر على حياة الأفراد. فعلى سبيل المثال، شهدت سياسات التعليم تطورات عديدة من أهمها: ازدياد عدد المدارس في كافة المراحل الدراسية، حدوث زيادات سنوية مضطردة في أعداد أعضاء الهيئة التعليمية، تطوير البرامج والخطط الدراسية بهدف تحسين الجودة التعليمية، ازدياد إقبال الأفراد على التعليم في كافة المراحل، زيادة معدلات القيد بالمدارس. وقد انعكست الجهود المبذولة للحد من التسرب في مرحلة التعليم الأساسي وفي مجال مكافحة الأمية انعكاساً إيجابياً على نسبة من يعرفون القراءة والكتابة بين البالغين (15سنة فأكثر)، والتي ارتفعت من78.1٪ عام 1995 إلى 81 ٪ عام 2002 ثم إلى 82.9٪ عام 2005، إلا انها قد انخفضت عام 2008 إلى81٪ . ايضا يمكن القول ان نسبة الأمية في سوريا ما زالت كبيرة وتتطلب مزيدا من الجهود والسياسات الفعالة لمكافحتها. أما نسبة القيد الإجمالي في كافة مراحل التعليم معا فقد بلغت 60.9٪ عام 1995 ثم ارتفعت إلى 62٪ عام 2007.[1]

(1)عبد الهادي الرفاعي، وليد عامر، سنان علي ديب، دراسة تحليلية لتطور مؤشرات الخدمات الصحية في سورية ودورها في التنمية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد الأول لسنة 2008، ص11.

وفيما يتعلق بسياسات الرعاية الصحية في سوريا، يلاحظ أن هناك تطورات كمية ونوعية ملحوظة تتمثل في ازدياد عدد المستشفيات والأسرة والأطباء وأعضاء التمريض في كافة المحافظات السورية. وقد تم توسيع نطاق حملات التطعيم ضد الأمراض الوبائية. كما تم تحسين نوعية الخدمات العلاجية، وتوجيه مزيد من الاهتمام نحو تحسين نوعية الغذاء مما أدى إلى تحسين صحة الأفراد وانخفاض معدل وفيات الأطفال والرضع، وكذلك وفيات الأمهات.

أيضاً ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد من68.1 سنة عام 1995 إلى 70.5 سنة عام2000 ثم إلى 72 سنة عام 2007، وكان نصيب الإناث من هذا التطور أكبر من نصيب الذكور، فقد ارتفع العمر المتوقع عند الميلاد لدى الإناث من 69.5 سنة عام 1995 إلى71.3 سنة عام 2000، ثم إلى 72.5 سنة عام 2007. أما الذكور فقد كان العمر المتوقع عند الميلاد لديهم في هذه السنوات الثلاث 66.5 ، 68.9 ، 71.5 سنة على التوالي.[1]

وفيما يتعلق بقوة العمل، لا يزال معدل النشاط الاقتصادي متدنياً خاصة مع ضعف مساهمة المرأة في القوة العاملة. ويلاحظ أنه في حين يعمل أكثر من 72٪ من قوة العمل في القطاع الخاص لا تزيد نسبة المشتغلين في القطاع الحكومي عن 27.2٪. ولا تزال نسبة كبيرة من المشتغلين يعملون في الزراعة (أكثر من 26٪)، أما المشتغلون في الصناعة فلا تزيد نسبتهم على 13.6٪.

وقد وصل معدل البطالة عام 2008 إلى 12.3٪. ولا تزال القطاعات التقليدية تسيطر على بنية الاقتصاد السوري. كذلك لا يزال جزء كبير من النشاط الاقتصادي يتركز في النشاطات الأولية مثل الزراعة والصناعات الخفيفة المخصصة في معظمها لإنتاج السلع الاستهلاكية. وتشير البيانات إلى أن معدل النمو الاقتصادي كان متواضعاً في السنوات التي تلت عام 1998. كما أن عملية التكوين الرأسمالي كانت بطيئة في تلك الفترة ولاسيما في القطاع الخاص. وأدى ذلك كله إلى النمو البطيء في حصة الفرد من الناتج المحلي في السنوات الأخيرة.

(1) تم تجميع هذه البيانات من الموقع الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية:
World Health Organization., http://www.who.org

كذلك يلاحظ ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 2000 الثابتة من 52951 ليرة سورية عام 1995 إلى 55389 ليرة سورية عام 2000، ثم إلى 56309 ليرة سورية عام 2002، ثم 7228 ليرة سورية عام 2007.[1]

وقد أتت الخطة الخمسية العاشرة للاقتصاد السوري (2006- 2010) لتعيد النظر جذرياً في استراتيجية التنمية في سورية. ووضعت هذه الخطة لتجسد التوجهات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة الخاصة بالانتقال إلى نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، والذي يركز على المنافسة وكفاءة عمليات الإنتاج ورفع إنتاجية العمل من جهة، وعلى تحسين أوضاع الفئات السكانية المحرومة والمناطق الأكثر احتياجاً من جهة ثانية.

وتبنى على هذه الخطة الأهداف التنموية الخاصة بالألفية، كما تركز على تنمية الموارد البشرية وتطورها وحسن الاستفادة منها، وتغيير التركيب الهيكلي للاقتصاد السوري، والانتقال به تدريجياً من اقتصاد يعتمد على العامل غير المؤهل بدرجة كبيرة إلى اقتصاد للمعرفة يعتمد على الكفاءات العلمية والفنية ويتمتع بمرونة تسمح له باستمرار التطور والنماء.

3-3-2 تحليل مؤشرات التنمية البشرية في ماليزيا:

تعد التجربة الماليزية في التنمية البشرية تجربة جديرة بالتأمل والدراسة، خاصة وأنها تتميز بكثير من الدروس التي يمكن للدول النامية أن تستفيد منها كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية. فعلى الرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، إلا أنها لا تزال تحتفظ بهامش كبير من الاستقلال والخصوصية في المجال الاقتصادي. وخلال نحو عشرين عاما تبدلت الأمور في ماليزيا من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والإلكترونيات.[2]

---

(1) انظر:

World Bank, World Development Indicators, Washington, DC. 2008, PP. 312-319.

(2) محمد شريف بشير، "استثمار البشر في ماليزيا"، جامعة بترا، ماليزيا، 2006، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.islamonline.net

ويشير تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001 في رصده لأهم 30 دولة مصدرة للتقنية العالية إلى احتلال ماليزيا المرتبة التاسعة متقدمة بذلك عن كل من إيطاليا والسويد والصين، كما كانت تجربتها متميزة في مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا عام 1997 حيث لم تعبأ بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين، وأخذت تعالج أزمتها من خلال أجندة وطنية فرضت من خلالها قيوداً صارمة على سياستها النقدية، معطية البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ ما يراه لصالح مواجهة هروب النقد الأجنبي إلى الخارج، واستجلاب حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي إلى الداخل لمواجهة ما عانته ماليزيا من كبوة مالية وخروجها من الأزمة أكثر قوة.خلال عامين فقط لتواصل مسيرة التنمية بشروطها الوطنية.[1]

ولم يكن تحقيق ماليزيا للتنمية اقتصادية مضطردة إلا انعكاسا واضحا لاستثمارها في البشر، فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة. كما ساهم هذا النظام بفعالية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث. ويوظف التعليم في الاقتصاد الماليزي كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات. وقد أدى نجاح السياسات التعليمية في ماليزيا إلى تحقيق تراكمات كبيرة من رأس المال البشري، والذي هو عمود التنمية وجوهرها. فقد أولت الحكومة عناية خاصة بالتعليم- خاصة التعليم الأساسي والفني- واستخدمت اعتمادات مالية كبيرة في مجالات العلوم والتقنية، حتى المجالات الإنسانية تم دعمها أيضا بواسطة القطاع الخاص. كما تم إستقدام خبرات أجنبية في كافة مستويات التعليم العالي والتقني لتلبية إحتياجات سوق العمل المحلية، وهو ما ساهم في رفع مهارة قوة العمل التي أصبحت من المزايا التفضيلية للاقتصاد الماليزي.[2]

---

(1) كتوش عاشور، فورين حاج قويدر، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، مركز الدراسات الإقليمية، 2009، ص7.

(2) عبد الحافظ الصاوي، "قراءة في تجربة التنمية بماليزيا"، مجلة الوعي الاسلامي، العدد 452، 2005، منشورة على الموقع الإلكتروني:http://alwaei.awkaf.net/economy/article.php?ID=27

ومن أهم السياسات التعليمية التي انتهجتها الحكومة الماليزية على مدى العقود الأخيرة الماضية التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي. فقد حرصت الإدارة الماليزية منذ أن حصلت الدولة على استقلالها عام 1957 على تقديم خدمات التعليم الأساسي مجاناً أحد عشرة سنة. ورغم ارتفاع التكلفة الاقتصادية لتلك السياسة، إلا أن النتائج التي حققتها هذه السياسات كانت جيدة. وبلغ دعم الحكومة الاتحادية لقطاع التعليم في ماليزيا في المتوسط 20.4 ٪ سنوياً من الميزانية العامة للدولة، بينما زادت النفقات العامة على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من 2.9٪عام 1960 إلى 5.3٪ عام 1995.

ومن ثمار هذا الاستثمار أن عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة وصل عام 2004 حوالي 93.8٪ من جملة السكان مقارنة بحوالي 53٪ فقط عام 1970، وهي من النسب العالية في العالم. كذلك فإن حوالي 99٪ من الأطفال الذين بلغوا العاشرة من أعمارهم قد قيدت أسماؤهم بالمدارس، 92٪ من طلاب المدارس الابتدائية انتقلوا إلى الدراسة في المراحل الثانوية. ونتيجة للدعم والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها الحكومة الماليزية، فإن إلزامية التعليم أصبحت من الأمور التي لا جدال فيها، ويعاقب القانون الماليزي اليوم الآباء الذين لا يرسلون أبناءهم إلى المدارس.[1]

ويوضح الجدول (2–4) تطور الإنفاق على التعليم في ماليزيا خلال نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحالي، وذلك بالمقارنة بين كل من إجمالي النفقات العامة على التعليم والإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي النفقات ونصيب الفرد من نفقات التعليم والعائد السنوي من التعليم نظير تكلفة الطالب في كل من المرحلة الابتدائية والثانوية في كل من عامي 1996، 2006.

(1) يمكن الرجوع إلى:

King, E. M.. & [illegible]lard. L. A., "Education policy and schooling attainment in Malaysia and The Philippine." Economics of Education Review, 1987, pp44-47.

جدول (2-4)

تطور الإنفاق على التعليم في ماليزيا (1996، 2006)

نوع الإنفاق	1996	2006
إجمالي النفقات العامة على التعليم (رينغت ماليزي)	2,9 مليار	9,7 مليار
نفقات التعليم كنسبة من إجمالي النفقات (٪)	21,7	27,8
نصيب الفرد من نفقات التعليم سنويا (رينغيت ماليزي)	145	160
العائد السنوي نظير تكلفة الطالب في		
المرحلة الابتدائية (رينغيت ماليزي)	318	413
المرحلة الثانوية (رينغيت ماليزي)	448	513

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في العالم (1996، 2006)

وتشير بيانات الجدول السابق إلى تزايد حجم النفقات الحكومية على التعليم في الاقتصاد الماليزي، وهو ما يعد بدوره مؤشراً على الاهتمام المتزايد بتنمية الموارد البشرية في ماليزيا، والانتباه إلى الدور الذي يلعبه التعليم في اللحاق بالتطور الرقمي والوصول إلى اقتصاد المعرفة. ومن أهم محاور الاهتمام بسياسات التعليم في ماليزيا أن الجامعات والمعاهد العليا المحلية تعمل بتركيز كبير على التعليم الذي يسد حاجة البلاد من قوة العمل الماهرة والتخصصات والدرجات العلمية.

ويحرص القائمون على تنفيذ السياسات التعليمية في ماليزيا على تزويد المدارس ومراكز التعليم بأجهزة الكمبيوتر وإمدادها بشبكات الإنترنت، على أن يكون التعليم في المدارس من خلال استخدام الإنترنت وتقنية المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة. أيضاً اهتمت المنظومة التعليمية في ماليزيا بالربط بين التعليم وأنشطة البحوث حيث قامت الحكومة الماليزية بتأسيس قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسات الجامعية وإمدادها بموارد المعرفة والبنية التحتية الأساسية في هذا الصدد.

وفي إطار تطوير سياسات التعليم في ماليزيا أيضاً دعمت الحكومة جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، وهي تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية. وهناك العديد من المراكز التكنولوجية التي تهدف إلى إيجاد قنوات تعاون بين الأعمال العلمية والقطاع الصناعي، وذلك بهدف إحداث قدر من التعاون بين الأكاديميين في الجامعات والمصانع وتوفير الموارد الضرورية لإنجاز أعمال بحثية تطبيقية ورعاية المؤسسات البحثية وتقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات من أجل التنمية وتطوير القطاع الخاص.(1)

أما فيما يتعلق بهدف الحد من الفقر باعتباره أحد أهم الأهداف الإنمائية، فقد عملت ماليزيا على التقليل من الفقر إيمانا منها أن التنمية البشرية تعتمد أساسا على تحسين المستويات المعيشية للأفراد، ولهذا تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن "التنمية البشرية تقود إلى المساواة في الدخل"، وعليه فإن مكاسب التنمية الاقتصادية يجب أن تنعكس إيجابيا على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم بما يشمل توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والأمن، وأن يكون أول المستفيدين من التنمية الاقتصادية هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية الأكثر فقراً في المجتمع والأقاليم الأقل نمواً. ولا شك أن الإيمان بهذه الفلسفة دافعه الأول أن العلاقة بين زيادة معدلات التنمية وتقليل الفقر طردية لأن وصول الفقراء إلى تعليم أفضل، وإلى صحة أفضل من شأنه المساهمة بفعالية في عملية الإسراع بالتنمية الاقتصادية وزيادة معدلاتها. وفي دول جنوب شرق آسيا بصفة عامة، وماليزيا بصفة خاصة، أدت زيادة التنمية بمعدل نقطة مئوية واحدة إلى تقليل عدد الفقراء بنسبة 3٪ أو أكثر، وهي أعلى زيادة تم تحقيقها في الدول النامية.(2)

---

(1) المرجع السابق، ص 17-19.

(2) أحمد عبد العظيم المبيد، "تجارب دولية: تجربة ماليزيا في التنمية"، المعهد العربي للتخطيط، 2006، ورقة عمل منشورة على الموقع الإلكتروني: www. arab-api.org

ويعبر مؤشر دخل خط الفقر عن الدخل الضروري لتوفير الحد الأدنى من غذاء يبقي على الصحة الجيدة للأفراد، ويلبي الحاجة الأساسية من الملبس والمأوى. ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى الفقر، حيث يصنف الفقراء ضمن الذين تقل دخولهم عن دخل خط الفقر، بينما الأشد فقراً هم الذين تصل دخولهم إلى أقل من نصف دخل خط الفقر. واستناداً إلى دخل خط الفقر في ماليزيا الذي يقدر بحوالي 156 دولارا أمريكياً عام 2000، فإن معدل الفقر قد تقلص خلال الفترة (1995-2005) بدرجة ملحوظة حيث سجل مدى الفقر المدقع انخفاضا من 3.9٪ عام 1995 إلى 1.8٪ عام 2000 ثم إلى صفر٪ عام 2007. كما انخفض الفقر في المناطق الريفية من 15.6٪ إلى 2.1٪ لنفس الفترة. كذلك يلاحظ أنه في المناطق الحضرية انخفض معدل الفقر من 4.3٪ عام 1995 إلى 0.2٪ عام 2007. كذلك من المؤشرات ذات الدلالة فيما يتعلق بالسياسات التعليمية الماليزية أن نحو 94٪ من الفقراء في ماليزيا يتاح لأطفالهم التعليم الأساسي مجاناً، وهو يقدم مؤشراً حول أهمية الاستثمار في التعليم في ماليزيا باعتباره استثماراً يرتبط بالأهداف القومية للدولة. ويستفيد 72٪ من الفقراء من خدمات الكهرباء ، 65٪ منهم يحصل على مياه نقية. وارتفعت توقعات الحياة لديهم إلى 74 سنة بدلاً من 69 سنة، وهذه النسب جميعها تشير إلى نجاحات كبيرة مقارنة بالدول النامية ذات الدخول المتوسطة والمرتفعة.[1]

4-3-2 تحليل مؤشرات التنمية البشرية في اليابان:

تعاني اليابان من ندرة في مواردها الطبيعية، فهي تتكون من مجموعة من الجزر ذات الطبيعة الجبلية التي تحول دون التوسع الزراعي، كما أنه لا يتوافر لديها سوى القليل من موارد الثروة المعدنية. ولذلك فقد اعتمدت اليابان بشكل أساسي على الاستغلال الأمثل للمورد الوحيد الذي تتمتع فيه بوفرة نسبية، وهو العنصر البشري، فوضعت كل تركيزها بعد الحرب العالمية الثانية على كيفية استخدام إمكاناتها البشرية بالطريقة التي تساعدها على تحقيق وفورات تمكنها من سد احتياجات السكان من

---

(1) انظر:

Fields, G. S., "Changes in Poverty and Inequality in Developing Countries", **World Bank Research Observer**, Washington, DC., 2008, PP. 17-19.

الغذاء واحتياجات التصنيع من الموارد المادية حيث تبنت استراتيجيه أحد أركانها الأساسية أن الموارد البشرية هي الثروة الأساسية للمجتمع، وأن العنصر البشري هو هدف ووسيلة التنمية وليس مجرد أداة في العملية الإنتاجية، وهو ما جعل الاستثمار في العنصر البشري من أوليات خطط التنمية في الاقتصاد الياباني.

ونتيجة للاهتمام بالتنمية البشرية شهدت اليابان طفرة اقتصادية هائلة خلال الفترة (1960- 1989) فيما أطلق عليه المعجزة الاقتصادية. ومما ساعد على التفوق الياباني عالمياً هو روح الانتماء والانضباط الذي تميز به العنصر البشري في اليابان مما أدى إلى تحقيق فائض تجاري بشكل مستمر وفائض في المدفوعات مع بقية العالم.

وفيما يتعلق بسياسات التعليم في اليابان، فقد واكب التعليم الأكاديمي ما حدث من تطور تقني متمثلاً في التجديد الواسع لعدات المصانع، وابتكار طرق إنتاجية حديثة، بالإضافة إلى تشجيع البحث العلمي وتشكيل وكالة قومية للأبحاث والمشروعات المتطورة، وهو ما أدى إلى احتلال اليابان الدرجة الثانية بين الدول المتقدمة بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث المستوى الصناعي والمركز الأول في مجال صناعة الإلكترونيات وبناء السفن وناقلات النفط ، وكذلك تطبيق أحدث التقنيات العلمية في مجال الزراعة وتقدم صناعة السيارات حيث تنتج اليابان سنوياً أكثر من سبعة ملايين سيارة في العالم ليبلغ العجز في الميزان التجاري الأمريكي لصالح اليابان 37 مليار دولار عام 2009 (1)

وترجع العديد من الأدبيات المعاصرة ذلك التقدم الذي حدث في اليابان إلى دعامتين أساسيتين: **أولاهما**، وجود حكومة قوية **والثانية**، وجود نظام تعليمي ناجح حيث تم وضع القانون الأساسي للتعليم عام 1872 بعد ثورة "الميجي" وتأييدها للتعليم.

وقد حقق التعليم الياباني تقدما مذهلا عام 1880 حين كان نظام التعليم الحديث في اليابان لا يزال في المهد، فكانت نسبة الالتحاق بالمعاهد التعليمية من إجمالي عدد السكان تقف عند 41.1٪ فقط للتعليم الابتدائي، 1٪ للتعليم الثانوي، 3٪ للتعليم

---

(1) يمكن الرجوع إلى:

Arimoto A., **Market & Higher Education in Japan**, Palgrave Macmillan, U.S.A, 2007, pp. 23-24.

العالي. غير أنه في عام 1997 كانت النسبة قد بلغت 99.9٪ للتعليم الابتدائي وأكثر من 95٪ للتعليم الثانوي.

يضاف إلى ما سبق أن نسبة السكان الذين يلتحقون بالتعليم العالي في اليابان قد ارتفعت إلى أكثر من 80٪ متجاوزة بذلك نسب الالتحاق في بريطانيا وفرنسا ودول أوروبا الغربية الأخرى، ومن ثم فإن مستوى التعليم الياباني يعد من أعلى المستويات في العالم.[1] وينقسم السلم التعليمي في اليابان إلى أربع مراحل كالتالي:

أ- **مرحلة رياض الأطفال:** من سن ثلاث سنوات إلى خمس، وهي المرحلة السابقة للمدرسة، وقد أسست أول دار حضانة في عام 1876. وتهدف دور الحضانة ورياض الأطفال في اليابان إلى تهيئة الأطفال للمدرسة وإلى مساعدتهم على النمو العقلي والجسمي السليمين من خلال تنمية قدرتهم على التفكير والسلوك والقدرة على التعبير وتقديم الأنشطة التي يحتاجها الأطفال.

ب- **مرحلة التعليم الابتدائي:** ويقيد بهذه المرحلة جميع الأطفال الذين بلغوا السنة السادسة، وتهدف تلك المرحلة من التعليم إلى إتاحة الفرصة للأطفال للنمو المتكامل طبقا لقدراتهم الجسمية والعقلية والنفسية.

جـ- **مرحلة التعليم الثانوي:** وتنقسم هذه المرحلة إلى مستويين هما المدرسة الثانوية الدنيا، وتقابل مرحلة التعليم المتوسط (الإعدادي) في الدول العربية حيث يدخل بها جميع الأطفال الذي أنهوا المرحلة الابتدائية إجبارا ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات. والمدرسة الثانوية العليا، والتي يلتحق بها الطلاب بعد اجتياز امتحان معين ويضم ثلاثة أنواع من الدراسة: دراسة كل الوقت، ودراسة بعض الوقت، ودراسة بالمراسلة. ويهدف هذا النوع من التعليم إلى مد الطلاب بالمعلومات الأكاديمية والفنية التي تتناسب مع قدراتهم الجسمية والعقلية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات بالنسبة لمدارس الوقت الكامل، وأربع سنوات في مدارس المراسلة ومدارس بعض الوقت، والدراسة إما نهارية أو ليلية.

---

(1) انظر: IBID, PP. 47-48.

د- مرحلة التعليم العالي: وهي المرحلة التالية للتعليم الثانوي والدراسة بها متنوعة لمدة أربع سنوات أو خمس على حسب نوع الكلية.[1]

وبالنسبة لإدارة المنظومة التعليمية في اليابان،فإن إدارة التعليم تتقاسمها الحكومة القومية والحكومات المحلية، فوزارة التعليم مسئولة عن إدارة الخدمات الحكومية على المستوى القومي وجميع المستويات التعليمية بما فيها المستوى الثالث، كما أن بعض المحافظين ومديري الجامعات الإقليمية والكليات لهم بعض المسؤوليات التعليمية. كذلك فإن عملية تعميم التعليم الابتدائي وزيادة مدة الإلزام لم تتم بطريقة عشوائية، بل تمت وفق تخطيط دقيق خلال مراحل ثلاث بدءاً من عام 1886 حتى أصبح في الإمكان زيادة الإلزام إلى ست سنوات في عام 1908 ثم اخذ بالنظام الأمريكي في عام 1947 فأضيفت المدرسة الثانوية الدنيا إلى التعليم الإلزامي، وبذلك أصبح التعليم الإجباري لمدة تسع سنوات وبإمكانية استيعاب تجاوزت 99,9٪.[2] وإذا كانت اليابان قد أسرفت في استثماراتها في التعليم بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل القومي، إلا أن معدلات التنمية الاقتصادية التي حققتها اليابان ووصولها إلى مستوى اقتصادي وتكنولوجي كبير يوحي بوجود رابطة سببية بين القوى العاملة المتعلمة والتنمية الاقتصادية، وهو ما بدأته اليابان حينما وضعت استثماراتها الضخمة في تنمية نظامها التعليمي فكانت نتيجة ذلك ما حققته من تقدم اقتصادي كبير. كما أن ارتباط مدارس رياض الأطفال بالسلم التعليمي منذ البداية كان له تأثيره في تطوير وتنمية النظام التعليمي وبذلك كانت اليابان دولة رائدة في هذا النوع من التعليم ليس في آسيا فقط بل في العالم أجمع.

---

(1) انظر:

Sadeghi Javad M., "The Relationship of Education to Economic Growth, Across – Country Analysis, "Working Paper Series 9617, **Economic Research Forum,** Cairo, Egypt, 1999, PP. 26-27.

(2) انظر:

IBID, PP. 31-44

4-2 مؤشرات وسياسات التنمية البشرية في مصر في ضوء تجارب الدول محل الدراسة: يوضح الجدول (2−5) عدداً من مؤشرات التنمية البشرية في كل من اليمن وسوريا وماليزيا واليابان مقارنة بمصر عام 2010:

جدول (2−5)

عدد من مؤشرات التنمية البشرية في اليمن وسوريا وماليزيا واليابان عام 2010

الدولة	الترتيب من حيث HDI	HDI		متوسط عدد سنوات الدراسة (سنة)	متوسط العمر المتوقع عند الميلاد (سنة)	متوسط دخل الفرد سنوياً ($)
		HDI بدون مؤشر الدخل	HDI بمؤشر الدخل			
اليمن	133	0.453	0.439	8.6	63.9	2.387
سوريا	111	0.627	0.589	10.5	74.6	4.760
مصر	101	0.657	0.620	11.0	70.5	5.889
ماليزيا	57	0.775	0.744	12.5	74.7	13.927
اليابان	11	0.915	0.884	11.6	83.2	34.692

المصدر: United Nations, **Human Development Report, 2010.**

وكما يتضح من بيانات الجدول السابق، جاء ترتيب مصر الثالث بعد اليابان وماليزيا فيما يتعلق بكل من متوسط عدد سنوات الدراسة (كمؤشر تعليمي)، ومتوسط الدخل السنوي للفرد (كمؤشر اقتصادي). هذا في حين جاء ترتيبها الرابع بعد اليابان وماليزيا وسوريا فيما يتعلق بمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد (كمؤشر صحي). وتوضح بيانات الجدول (2−6) تطور قيمة دليل التنمية البشرية في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1990-2010):

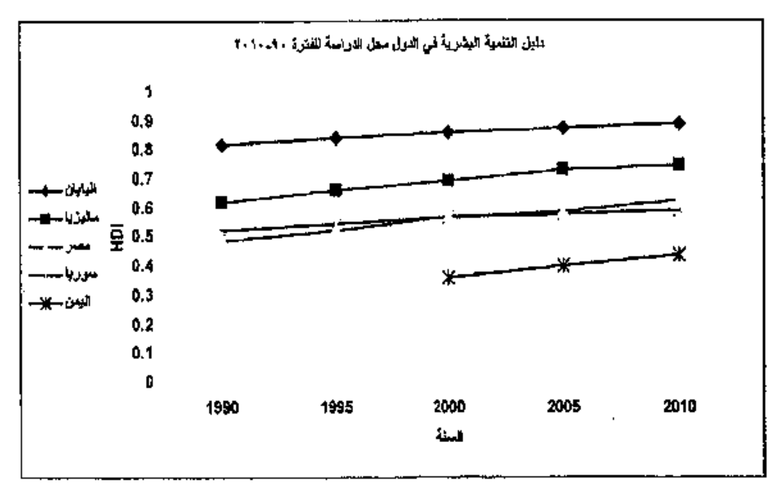
جدول (2-6)

دليل التنمية البشرية في الدول محل الدراسة للفترة (1990-2010)

الدولة	1990	1995	2000	2005	2010
اليابان	0.814	0.837	0.855	0.873	0.884
ماليزيا	0.616	0.659	0.691	0.726	0.744
مصر	0.484	0.523	0.566	0.587	0.620
سوريا	0.519	0.546	0.568	0.576	0.589
اليمن	-	-	0.358	0.403	0.439

المصدر: United Nations, **Human Development Repot**, 1990-2010.

ويتضح من بيانات الجدول السابق أن الدول محل الدراسة قد شهدت تحسناً ملحوظاً في قيمة المؤشر المركب للتنمية البشرية سواء الدول ذات الدخل المرتفع جداً "اليابان" أو ذات الدخل المرتفع "ماليزيا" أو الدول متوسطة الدخل "مصر وسوريا" أو حتى الدول منخفضة الدخل "اليمن". ورغم التحسن الملحوظ في قيمة دليل التنمية البشرية في جميع تلك الدول ، إلا أن الفجوة ما زالت قائمة بينها حتى نجد أن قيمة الدليل في اليمن مثلاً عام 2010 لا تكاد تصل إلى نصف قيمته في دولة مثل اليابان، وهو ما يرتبط بالطبع بما تعانيه المؤشرات الجزئية المتعلقة بكل من التعليم والدخل والصحة من ضعف، ويمكن توضيح تطور قيمة HDI في الدول السابقة من خلال الشكل (2-3).



شكل (2-3): تطور دليل التنمية البشرية في الدول محل الدراسة للفترة (1990-2010)

المصدر: تم إعداد هذا الشكل من بيانات الجدول (2-6).

ومن تلك البيانات يمكن حساب متوسط التغير في قيمة دليل التنمية البشرية في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1990- 2010) مقارنة بالمتوسط العالمي، وهو ما يوضحه الجدول (2-7):

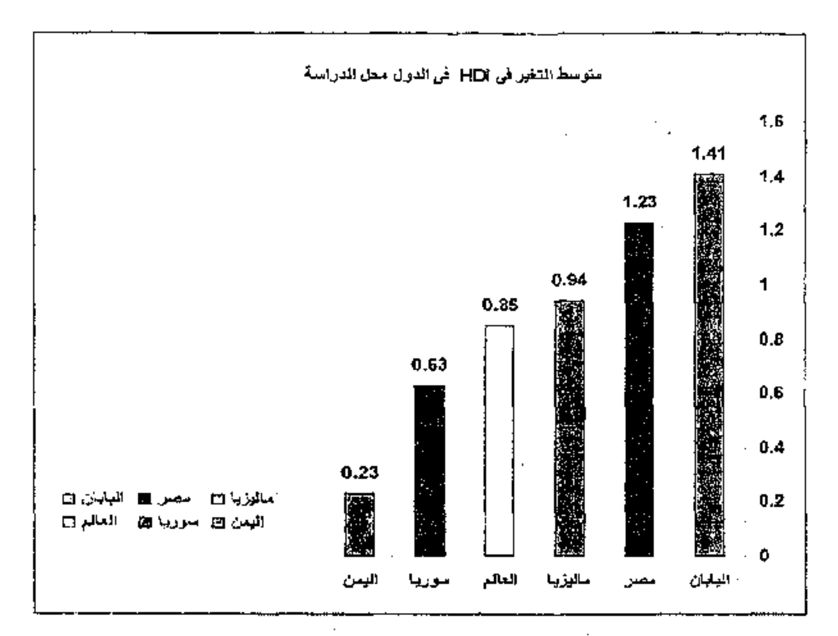
جدول (2-7)

متوسط التغير في قيمة HDI في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1990- 2010)

الدولة	متوسط التغير في قيمة HDI (٪)
اليابان	1.41
ماليزيا	0.94
مصر	1.23
سوريا	0.63
اليمن	0.23
العالم	0.85

المصدر: تم حساب بيانات هذا الجدول من بيانات الجدول (2-6).

وهكذا فإن متوسط التغير في دليل التنمية البشرية في كل من اليابان وماليزيا ومصر قد فاق المتوسط العالمي، والبالغ نحو 0.85٪، في حين جاء هذا المتوسط أقل من المتوسط العالمي في كل من سوريا واليمن، وهو ما يتضح من خلال الشكل البياني التالي:



شكل (2−4): متوسط التغير في قيمة HDI في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1990- 2010)

المصدر: تم إعداد هذا الشكل من بيانات الجدول (2−7).

وتشير تجارب الدول محل الدراسة إلى ما أولته تلك الدول من اهتمام بالسياسة التعليمية باعتبارها تمثل أحد أهم أركان السياسة العامة للدولة حيث تعتبر عملية وضع السياسات التعليمية من أهم متطلبات التخطيط والتنمية للدولة، ومصدراً رئيسياً لإعداد وتنمية المخرجات البشرية المؤهلة في مختلف المجالات التي يحتاجها المجتمع في تحقيق أهداف التنمية.

وقد أدركت اليابان أن إعداد الجهاز البشري وتعليمه وتدريبه يتطلب التنسيق بين السياسة التعليمية واحتياجات الدولة من التخصصات والكفاءات المختلفة، كما أدركت

أن مثل هذا التنسيق لا يمكن أن يتحقق إلا بتخطيط سليم، وسياسة تعليمية واضحة تعمل على تطوير وتوجيه العنصر البشري بما يتوافق والأهداف الإنمائية.

وبمقارنة المنظومة التعليمية في مصر بنظيرتها في اليابان-على سبيل المثال- يمكن ملاحظة أن الخلل في المنظومة التعليمية في مصر وما يؤدي إليه من تشوه في الهيكل المعرفي للمتعلمين وانخفاض التحصيل المعرفي، وعدم وجود قدرات كافيه على مستوى التحليل والابتكار يتمخض عن عدم وجود مواءمة بين متطلبات سوق العمل وأهداف التنمية من ناحية وبين مخرجات العملية التعليمية من ناحية أخرى بما ينطوي عليه ذلك من ضعف في إنتاجية الفرد، اختلال هيكل الأجور في كثير من شرائح وقطاعات السوق، إضافة إلى انخفاض العوائد الاقتصادية والاجتماعية المتحققة من العملية التعليمية كناتج طبيعي لكثرة الخريجين، وقلة المقبول منهم في سوق العمل نظراً لضعف مستواهم التعليمي والمهاري، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة.

أيضاً تعاني المنظومة التعليمية في مصر من عدم قدرة السياسات التعليمية المتبعة على توفير المتطلبات الضرورية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، خاصة مع تخلف الوسائل والأساليب المستخدمة في اغلب المؤسسات التعليمية مما يحول دون تعظيم قدرات المتعلمين، وإمدادهم بالمهارات اللازمة لسوق العمل. ولا يعد التعليم بالمدارس أو الجامعات كافيا لتأهيل العنصر البشري وتنميته، بل يجب أن يكون التعليم مستمراً بامتداد عمر الفرد حيث يمثل التدريب الامتداد الطبيعي للتعليم المدرسي والجامعي. وانطلاقاً مما سبق، فإنه يمكن الاستفادة من التجارب الأربعة السابقة- وغيرها من التجارب المناظرة في دول العالم الأخرى فيما يتعلق بالتنمية البشرية- من خلال التركيز على المحاور الآتية:

أ. الاهتمام بتطوير المنظومة التعليمية وإيجاد قنوات فعالة للربط بين المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية من جهة وسوق العمل من جهة أخرى بما يكفل توفير احتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات اللازمة لإجراء الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة لبلوغ الأهداف الإنمائية. وهو ما مثل نقطة البدء في الانطلاقة في اقتصاد ماليزيا.

2. التركيز على الحد من الفقر كأحد أهم مستهدفات التنمية البشرية، وهو ما يستلزم منح قدر أكبر من الاهتمام لقضية العدالة في توزيع الدخل لضمان تحسين مستويات المعيشة لغالبية أفراد المجتمع. وهو ما تنبهت إليه ماليزيا منذ بدء انطلاقها في طريق التنمية، بينما لم تعي اليمن أهميته إلا مؤخراً.

3. توفير مناخ ملائم للشراكة بين كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إعداد وتنفيذ الخطط الإنمائية، حيث أثبتت كل من التجارب سالفة الذكر عدم جدوى إلقاء العبء بكامله على الحكومة والقطاع العام، خاصة في ظل ندرة الموارد التمويلية المتاحة وتعدد استراتيجيات التنمية الطموحة بما تتطلبه من موارد مالية وبشرية ضخمة، وهو ما ظهر بوضوح في استراتيجيات التنمية في اليابان.

4. توفير مرافق البنية الأساسية، والمتمثلة في مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء، وتوسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة في كل من الحضر والريف حيث أدى عدم منح ذلك الجانب الاهتمام الكافي في دولة مثل اليمن إلى تراجعها الملحوظ في ترتيبها العالمي من حيث قيمة دليل التنمية البشرية.

5. التركيز على التحول إلى الأنشطة الزراعية والتجارية التي تلبي طلب الأسواق المحلية من خلال إدخال تقنية إنتاجية جديدة وزيادة إنتاجية المشروعات الزراعية والمنشآت التجارية، خاصة وأن استمرار الاعتماد على القطاعات والتقنيات التقليدية أدى إلى تباطؤ معدلات النمو في كل من اليمن وسوريا، بعكس الحال في ماليزيا.

6. تفعيل مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، حيث تمخض عن تضاؤل نسبة الإناث من القوى العاملة في كل من اليمن وسوريا نوع من التباطؤ النسبي في معدلات النمو الاقتصادي، بعكس الوضع في كل من اليابان وماليزيا.

الخلاصـــة

تضمن الفصل تحليلاً لعدد من مؤشرات التنمية البشرية في مصر خلال فترة الدراسة وإجراء دراسة مقارنة في هذا الصدد مع عدد من الدول وهي: اليابان، ماليزيا، سوريا، اليمن، حيث تصنف اليابان من حيث قيمة دليل التنمية البشرية ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، وتصنف ماليزيا ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، في حين تصنف سوريا ضمن الدول متوسطة التنمية البشرية، بينما تصنف اليمن ضمن الدول منخفضة التنمية البشرية.

وقد توصل الفصل إلى ما يلي:

1. تشير نتائج الدراسة المقارنة إلى أهمية تطوير سياسات التنمية البشرية وعلى رأسها سياسات التعليم (من خلال تشجيع الإصلاح فى التعليم الأساسى وتطوير المناهج وتحسين جودة التعليم وزيادة تمويل التعليم) والرعاية الصحية (من خلال تحسين النظام الصحى وتوفير التمويل الكافى لتقديم خدمات صحية أكثر تطوراً).

2. رغم ان التعليم يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن الاختلالات بين العرض من الأيدي العاملة والطلب عليها غالباً ما يؤدي إلى انخفاض مساهمة التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث ينطوي نمو قوة العمل بمعدل أكبر من معدلات خلق الوظائف في القطاعات المختلفة إلى عدم قدرة سوق العمل على استيعاب نسبة كبيرة من الخريجين الذين يمثلون مخرجات النظام التعليمي وارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض مردود التعليم على التنمية الاقتصادية.

3. تمثل سياسات التدريب الوظيفي سياسات مكملة للسياسات التعليمية تهدف إلى مزيد من الربط والتنسيق بين المنظومة التعليمية وسوق العمل وتقليل الفجوة بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل. ولذلك فإن مردود سياسات التدريب على التنمية الاقتصادية هو جزء لا يتجزأ ولا يمكن أن ينفصل عن مردود

سياسات التعليم. ومن ثم فقد أصبح الإنفاق على التدريب استثماراً لا تقل أهميته عن أهمية الاستثمار التعليم نظراً لما يدره من عائد ملحوظ على إنتاجية الفرد وسلوكه الوظيفي طالما كان التدريب ملبياً للأهداف، وطالما وفرت له المقومات الضرورية لإحداث فاعليته، وهو ما يعني أن تعظيم مساهمة سياسات التعليم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وتحقيق أهدافها يتطلب ربط المنظومة التعليمية بمنظومة تدريبية فعالة تتسم بالتفاعل مع احتياجات سوق العمل بما ينطوي عليه ذلك من ضرورة أن تتكيف المنظومة التعليمية ككل مع المتطلبات دائمة التغير في سوق العمل. ولأن الموارد غالباً ما تكون محدودة، فإنه يصبح من الضروري إجراء مفاضلات مالية مقننة والتصدي للتحديات القائمة عن طريق تطوير سياسات التعليم والتدريب بما يتسق مع الأهداف الإنمائية.

4. أوضحت العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي- وهو أحد أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية- ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة. فمن ناحية تخصص البلدان الغنية نسبة أكبر من الدخل لخدمات الرعاية الصحية. ومن ناحية أخرى فإن المردود الإيجابي لتحسن الحالة الصحية للفرد على الإنتاجية ينعكس بدوره على معدل التنمية الاقتصادية التي تستطيع الدولة تحقيقه سنويا.

5. تفاوت اهتمام الدول محل الدراسة بسياسات التنمية البشرية، ففيما يتعلق بالسياسة التعليمية باعتبارها تمثل أحد أهم أركان السياسة العامة للدولة لوحظ أن ماليزيا قد أولت مزيداً من الاهتمام لتطوير المنظومة التعليمية وإيجاد قنوات فعالة للربط بين المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية من جهة وسوق العمل من جهة أخرى بما يكفل توفير احتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات اللازمة لإجراء الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة لبلوغ الأهداف الإنمائية. وقد ركزت استراتيجيات التنمية في اليابان على توفير الخدمات الصحية وتوسيع قاعدة المستفيدين منها، خاصة في المناطق السكنية الفقيرة في كل من الحضر والريف في حين أدى عدم منح ذلك الجانب الاهتمام الكافي في اليمن إلى تراجعها الملحوظ في ترتيبها العالمي من حيث قيمة دليل التنمية البشرية.

كما تزامن ما حققته كل من اليابان وماليزيا من تحسن في قيمة دليل التنمية البشرية مع إدراكهما أن إعداد الجهاز البشري وتأهيله لأداء دوره في العملية التنموية يجب أن يتم بالتنسيق بين السياسة التعليمية واحتياجات الدولة من التخصصات والكفاءات المختلفة، كما أدركتا أن مثل هذا التنسيق لا يمكن أن يتحقق إلا بتخطيط سليم، وسياسة تعليمية واضحة تعمل على تطوير وتوجيه العنصر البشري بما يتوافق والأهداف الإنمائية، ونفس الحال فيما يتعلق بالسياسات الصحية وضرورة الاهتمام بجودة الخدمة الصحية المقدمة وفاعليتها وعدم قصر الاهتمام في هذا المجال على المعايير الكمية فقط ، وهو الأمر الذي لم توليه الدول الأخرى محل الدراسة نفس القدر من الاهتمام.

6. أدى الخلل في المنظومة التعليمية في مصر إلى وجود قدر من عدم المواءمة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات العملية التعليمية، ومن ثم ضعف إنتاجية الفرد، واختلال هيكل الأجور في كثير من شرائح وقطاعات السوق، إضافة إلى انخفاض العوائد الاقتصادية والاجتماعية المتحققة من العملية التعليمية. أيضاً تعاني منظومة الرعاية الصحية في مصر من عدم قدرة السياسات المتبعة على توفير متطلبات إعداد العنصر البشري لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، خاصة مع تخلف الوسائل والأساليب المستخدمة في هذا الشأن.

الفصل الثالث

أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها



الفصل الثالث

أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها

شاع استخدام مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development في الأدبيات المعاصرة. وقد تمت أول إشارة إليه بشكل رسمي في تقرير"مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة (1987)، والتي تشكلت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر1983 برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.كما تم بموجب هذا التقرير دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد.[1]

ووفقاً للجنة العالمية للتنمية والبيئة فقد تم تعريف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم".[2]

ويسعى الفصل الحالي إلى التعرف على ماهية التنمية المستدامة من حيث مفهومها وأبعادها، وكذلك الأهداف التي تنطوي عليها، ومؤشرات قياسها، وآليات تحقيقها.

---

(1) يمكن الرجوع إلى:

WCED,*"Our Common Future"*; **World Commission on Environment and Development,** (Brundtland Commission), Oxford University Press (ed.). Oxford. 1987.

(2) انظر:

Vander Bergh J., **Toward Sustainable Development: Concept, Methods And Policy**, Washington. Island Press, 2003, P.2.

3-1 مفهوم التنمية المستدامة

3-1-1 تطور مفهوم التنمية المستدامة: يعكس مفهوم التنمية المستدامة التطور الحاصل في مفهوم التنمية، وهو مفهوم شهد جدلاً واسعاً سواء على الصعيد الأكاديمي أو على الصعيد العملي. ففي عقد التنمية الأول الذي تبنته الأمم المتحدة (1960- 1970) اقترن مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي وفق مؤشرات تركز أغلبها على اعتبارات اقتصادية خاصة مثل الدخل القومي ودخل الفرد بحيث تركز مفهوم التنمية في زيادة دخل الفرد والمجتمع ممثلاً في الدولة.

وفي العقد الثاني للتنمية (1970- 1980) اكتسب مفهوم التنمية أبعاداً اجتماعية وسياسية وثقافية بجانب البعد الاقتصادي، فالتنمية الاقتصادية أصبحت لا تعني النمو الاقتصادي فقط، وإنما تشمل إحداث تغييرات هيكلية في كل من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تسود المجتمع. وقد اكتسب مفهوم التنمية خلال عقد التنمية الثالث (1980- 1990) بعداً حقوقياً وديمقراطياً يتمثل في المشاركة السياسية والشعبية في اتخاذ القرارات التنموية من منطلق أن الديمقراطية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع الحكم الجيد الذي له تأثير في كل محاور ومجهودات التنمية، وأن الديمقراطية تعني مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات كأحد المتطلبات الأساسية للتنمية الناجحة. كما شهد عقد التنمية الرابع (1991- 2000) نقلة نوعية في مفهوم التنمية، حيث تأكد مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح في وثيقة الأرض التي صدرت في ريودي جانيرو (1992)، وتضمنت سبعة وعشرين مبدأ تدعو الى ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة في توزيع الموارد الطبيعية ضماناً لتواصل العملية التنموية.[1]

---

(1) انظر:

James Robertson, **The New Economics of Sustainable Development, A Briefing for Policy Makers**, A Report for European Commission Presented to European Commission 2000, P.2

وقد استحوذت قضية التنمية المستدامة على اهتمام العالم منذ أن طرح على قمة الأرض في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبيئة والتنمية بالبرازيل (1992) مما أحدث نقلة نوعية في مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة، والاعتبارات البيئية من جهة أخرى كاستجابة طبيعية لتنامي الوعي البيئي العالمي الذي صار يحي حقيقة أن عملية التنمية ما لم تسترشد بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية فإن كثيراً منها سوف يأتي بنتائج غير مرغوبة أو يحقق فوائد قليلة.

فضلاً عن ذلك فإن التنمية غير القابلة للاستمرار تعمل على تفاقم المشكلات البيئية الموجودة حالياً مما يوجب إدراك حقيقة محدودية الموارد وقدرات النظم البيئية.

2-1-3 التعريفات المختلفة للتنمية المستدامة: تتعدد المصطلحات التي تعبر عن مفهوم التنمية المستدامة. فالبعض يعبر عنها بـ"التنمية المتواصلة"، ويطلق عليها البعض الآخر"التنمية الموصولة"، ويسميها آخرون "التنمية القابلة للاستدامة" أو "التنمية القابلة للاستمرار"، إلا أن أكثر المصطلحات شيوعا في هذا الصدد هو مصطلح "التنمية المستدامة"، ومن ثم سوف نستخدم هذا المصطلح خلال دراستنا الحالية. ويوجد نوعان من التعريفات لهذا المصطلح هما:

النوع الأول، ويمثل تعريفات مختصرة سميت بالتعريفات الأحادية للتنمية المستدامة، وهذه

التعريفات تفتقد للعمق العلمي والتحليلي ومنها:

- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.
- التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع الجودة البيئية.

أما النوع الثاني، ويمثل تعريفات أكثر شمولاً ومنها:

- أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل.

- التنمية المستدامة هي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تعني بتحسين نوعية الحياة، مع حماية النظام الحيوي.

- التنمية المستدامة هي التنمية التي تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث، وتقلل من حجم النفايات والمخلفات، وتعمل على ترشيد الاستهلاك الراهن للطاقة، وتقر نظام ضريبي يشجع على الحد من الإسراف في استهلاك الماء والموارد الحيوية.[1]

وقد قام تقرير الموارد العالمية (1992) المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة بحصر العديد من التعريفات المطروحة للتنمية المستدامة، وتم تصنيف تلك التعريفات إلى مجموعتين هما:

أ- **التعريفات ذات الطابع الاقتصادي:** وتمثل التنمية المستدامة– في ظل تلك التعريفات - إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج.

ب- **التعريفات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني:** وترى أن التنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد من المناطق الريفية إلى المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق قدر أكبر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

وقد أكد التقرير على الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة، وأشار إلى عدم إمكانية تطبيق إستراتيجية للتنمية المستدامة دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاث "الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".[2]

وانطلاقا من التعاريف المتعددة للتنمية المستدامة التي تتمحور حول التنمية التي تقابل الاحتياجات الأساسية للجيل الحالي دون أن يكون ذلك على حساب التضحية

---

(1)المصطفى عبد الحافظ، "التنمية المستدامة وتحدياتها العربية"، مجلة الحوار المتمدن، دمشق، العدد 1569، يونيو 2006، ص 13

(2)نفس المرجع السابق، ص 16

بقدرة الأجيال المستقبلية على مقابلة احتياجاتها، يمكن القول أن التنمية المستدامة تتألف من أربعة عناصر رئيسية هي:

أولاً: العنصر الاقتصادي، ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد ممكن في ظل الموارد المتاحة، والقضاء على الفقر من خلال استخدام الموارد الطبيعية على النحو الأمثل واستغلالها بكفاءة بهدف الحفاظ عليها، وتوفير الحاجات الأساسية للفئات الأكثر فقراً.

ثانياً: العنصر الاجتماعي، ويشير إلى النهوض برفاهية الأفراد داخل الدولة من خلال زيادة فرصهم في الحصول على الوظائف المناسبة، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار.

ثالثاً: العنصر البيئي، ويرتبط بالجودة البيئية وحق الأجيال المستقبلية في العيش في بيئة أقل تلوثاً، وضمان المشاركة الفعالة بين كل من الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية في ملكية الموارد الطبيعية المتاحة. كما يتعلق ذلك العنصر بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية، وعلى النظم البيئية والنهوض بها.[1]

رابعاً: العنصر التكنولوجي، وينطوي هذا العنصر على زيادة الرفاهية المجتمعية من خلال توفير ضمان وصول خدمات الهاتف- الثابت والمحمول- والإنترنت إلى نسبة أكبر من أفراد المجتمع، بالإضافة إلى محو أمية الكمبيوتر بما ينطوي عليه ذلك من تطوير في أنماط المعيشة وتبادل الثقافات بين الشعوب المختلفة.

وبصفة عامة، فإن التعريف الأكثر انتشاراً واستخداما للتنمية المستدامة هو التعريف الذي قدمه تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، والذي يشير إلى أن "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي

---

(1) يمكن الرجوع إلى:

Vander Bergh J., **Toward Sustainable Development: Concept, Methods And Policy**, Washington, Island Press, 2003 Pp. 11-13

احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"، وهو ما يعني أن التنمية المستدامة تمثل عملية تغيير جذري يجري من خلاله استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم. وقد أسفرت قمة "ريو دي جانيرو" التي عقدت للمرة الأولى حول البيئة والتنمية المستدامة عام 1992 في أعقاب مؤتمر ستوكهولم عن خصائص التنمية المستدامة، والتي يتلخص أهمها فيما يلي:

1. أنها تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات المستقبلية.

2. أنها تنمية تراعي تلبية الاحتياجات القادمة من الموارد الطبيعية والمجال الحيوي لكوكب الأرض.

3. أنها تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.

4. أنها تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا. لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي بما يضمن استمرار الحياة.

5. أنها تمثل تنمية متوازنة تقوم على التنسيق بين سياسات استخدام الموارد، وأولويات الاستثمار بما يحقق الانسجام داخل المنظومة البيئية، وبما يحافظ عليها ويحقق الأهداف التنموية المنشودة.[1]

---

(1) الأمم المتحدة، لجنة التنمية المستدامة، مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، يونيو 1992، منشورة على الرابط الإلكتروني:

2-3 **أبعاد التنمية المستدامة :**

تتمثل أهم أبعاد التنمية المستدامة في أربعة أبعاد هي: البعد الاقتصادي- البعد الاجتماعي- البعد البيئي- البعد التكنولوجي (ويطلق عليه البعض أحياناً البعد المؤسسي)، وسوف نتناول كل من هذه الأبعاد على النحو التالي:[1]

1-2-3 البعد الاقتصادي: تنطوي التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي على إحداث قدر ملائم من التنمية الاقتصادية عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال توفير المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل. هذا فضلاً عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن. كما ينطوي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على زيادة الدخل القومي الحقيقي للدولة خلال فترة ممتدة من الزمن بحيث يفوق معدل التنمية معدل زيادة السكان بما يحقق زيادات متتالية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي.

ويعني ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي الاستثمار المنتج في تنمية لإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع.

وبذلك يتضمن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ثلاثة عناصر أساسية هي:

- تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي.
- إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.
- الاهتمام بنوعية السع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولويات لتلك الأساسيات.

وهكذا فإن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يضم عدداً من المستهدفات التي تشكل في مجموعها إحدى الآليات الهامة لتقييم مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية المستدامة، ومن أهمها:

---

http://www.un.org/arabic/esa/progareas/sustdev.htm

(1) عبد السلام أديب، "أبعاد التنمية المستدامة"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 333 ، 2002، ص 3-5

- إشباع الحاجات الأساسية عن طريق زيادة الإنتاج وتطويره من أجل مواجهة الحاجات الأساسي لغالبية السكان.

- تصحيح الاختلال في هيكل توزيع الدخول بما يضمن إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع.

- العمل على الارتقاء بجودة الإنتاج.

- تحسين مستويات المعيشة عن طريق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

- التخفيف من مشكلة البطالة.

- زيادة دور القطاع الخاص في التنمية ومشاركته في تحقيق أهدافها.

2-2-3 البعد الاجتماعي: ينطوي البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على زيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة لديهم إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الحرية والرفاهية، وذلك من خلال تيسير دخولهم إلى سوق العمل وحصولهم على الوظائف الملائمة لقدراتهم. والبعد الاجتماعي هو البعد الإنساني بالمعنى الضيق، وهو الذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار الإنساني الذي يفترض فيه أن يتضمن قدراً من الإنصاف بين الأجيال المتعاقبة بمقدار ما هو بين الدول المختلفة. وإذا كانت قضية البطالة Unemployment بأبعادها المختلفة قد مثلت قاسماً مشتركاً في كثير من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، فليس ذلك من قبيل الصدفة أو المبالغة حيث اكتسب مفهوم البطالة أبعاداً جديدة- على رأسها البعد الاجتماعي- في نهاية القرن العشرين، إذ تأثر ذلك المفهوم بالتطور الذي شهدته الحياة الاجتماعية، والذي تمخض عن ارتفاع معدلات البطالة - خاصة في الدول النامية- وظهور أنواع مختلفة للبطالة كالبطالة الاختيارية والبطالة التكنولوجية، والبطالة بين خريجي الجامعات..وغيرها.

وهكذا فإن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يضم عدداً من المستهدفات التي تتعلق بالمنظومة الاجتماعية، والتي تشكل في مجموعها إحدى الآليات الهامة لتقييم مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية المستدامة، ومنها:

- الحد من معدلات البطالة.
- تحقيق العدالة الاجتماعية.
- تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية.
- المشاركة الشعبية، وعدم تهميش دور أي من فئات المجتمع في عملية صنع القرار.
- التنوع الثقافي وتنمية المقومات الثقافية ودعم التنوع والتعددية.
- الوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الانسان. [1]

3-2-3 البعد البيئي: تمثل البيئة مصطلح واسع المدلول يشمل كل ما يحيط بالإنسان من محيط جوي وموارد طبيعية وغير ذلك. وقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية الذي عقد في ستوكهولم 1972 بأنها "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع الإنسان وتطلعاته". كما تعرف أيضاً على أنها "المجال الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على كل الموارد اللازمة لإشباع حاجاته فيؤثر فيه ويتأثر به".

ولقد أصبحت البيئة محدداً عالمياً يفرض نفسه ويؤثر على التعاملات الاقتصادية والتجارية والعلاقات الدولية المعاصرة، وأصبح الاهتمام بها من أهم المقاييس لتقييم حضارة الدول بما يمكن معه القول أن البيئة والتنمية أمران متلازمان، خاصة في ظل الاهتمام المتزايد الذي حظيت به المتغيرات البيئية على المستوى العالمي نتيجة لتجاوز تلوث الحدود الجغرافية والسياسية للدول وانتقال الملوثات عبر الماء والهواء بما يؤثر سلباً على صحة وحياة الكائنات الحية. وقد أكدت تقارير البنك الدولي في العقد الأخير على الاهتمام بالبيئة كركن أساسي في التنمية للحفاظ على الموارد الطبيعية من

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 7- 8

الاستنزاف والتدهور لمصلحة الجيل الحالي والأجيال المستقبلية. كما شارك في تحفيز الدول الأعضاء على الاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة والاهتمام بدراسة علوم البيئة، وهو ما يتطلب ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها، وأيضاً عدم تجاوز قدرة النظام البيئي على التخلص من المخلفات والانبعاثات المتزايدة بما يكفل الحد الأدنى من الجودة البيئية، واللازم للحفاظ على كل من حياة الإنسان والحيوان. ومن ثم فإن البعد البيئي للتنمية المستدامة يضم عدداً من المستهدفات التي تتعلق بالمنظومة البيئية، والتي تشكل في مجموعها إحدى الآليات الهامة لتقييم مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية المستدامة، ومن أهم تلك المستهدفات ما يلي:

- الحفاظ على البيئة الطبيعية والحد من استنزاف الموارد.
- نشر الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.
- الحفاظ على التوازن البيئي واستخدام التكنولوجيا النظيفة.[1]

4-2-3 البعد التكنولوجي: يرتبط هذا البعد بالإطار المؤسسي لعملية تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في الدولة باعتباره يقدم معيار قابل للقياس الكمي حول قدرة الدولة على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته، بالإضافة إلى تقييم مدى مشاركة الدول المختلفة عصر المعلومات. وبذلك فإن البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة يضم عدداً من المستهدفات التي تشكل في مجموعها معياراً لتقييم مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية المستدامة وإجراء مقارنات بين الدول المختلفة في هذا الصدد، ومن أهم تلك المستهدفات ما يلي:[2]

- زيادة عدد الهواتف الثابتة والمتنقلة بالنسبة إلى عدد السكان.
- زيادة أعداد المشتركين في خدمات الإنترنت كنسبة من عدد السكان.
- زيادة أعداد مستخدمي الكمبيوتر والحواسب الشخصية كنسبة من عدد السكان.

---

(1) اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، تقرير مستقبلنا المشترك، المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية، جامعة أكسفورد، 1982، ص13-14.

(2) يمكن الرجوع إلى:
UN, Core ICT Indicators, Partnership on Measuring ICT for Development, 2005

وبشكل عام فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التنسيق بين الأبعاد المختلفة بما يحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والعدالة بين الأجيال المتعاقبة في إشباع الحاجات الأساسية والحصول على قدر أكبر من الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان حق العيش في بيئة نظيفة.

3-3 مؤشرات قياس التنمية المستدامة

رغم انتشار مفهوم التنمية المستدامة، إلا أن الإشكالية الرئيسية بقيت تتمثل في الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات Indicators يمكن من خلالها قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة من خلالها. وتساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، وهو ما يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وقد ركزت معظم التقارير الدولية التي تم تقديمها لسكرتارية الأمم المتحدة حول تنفيذ الحكومات لخطط التنمية المستدامة على تعداد المشاريع التي تم تنفيذها والاتفاقيات التي تم توقيعها والمصادقة عليها، وكان معظم هذا التقييم نظرياً وإنشائياً ويخضع لاعتبارات غير موضوعية تتعلق بالمؤسسة التي تعد التقرير، وهي دائما مؤسسة حكومية يهمها التركيز على الإيجابيات وعدم وجود تقييم نقدي حقيقي.

وقد حاولت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة الوصول إلى مؤشرات معتمدة للتنمية المستدامة لكنها لم تنتشر على مستوى العالم حتى الآن. وتنقسم مؤشرات التنمية المستدامة إلى:

- مؤشرات اقتصادية Economic Indicators
- مؤشرات اجتماعية Social Indicators
- مؤشرات بيئية Environmental Indicators
- مؤشرات تكنولوجية Technological Indicators

وتوفر تلك المؤشرات تقييماً لوضع معظم القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية التي تنطوي عليها عملية تحقيق التنمية المستدامة والتي تضمنتها الفصول الأربعون من وثيقة الأجندة 21 التي أقرت عام 1992، وتمثل خطة عمل الحكومات والمنظمات الأهلية تجاه التنمية المستدامة في العالم. وتعكس هذه المؤشرات مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، وهي تقيم بشكل رئيسي أوضاع الدول من خلال مقاييس كمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى كما يمكن متابعة التغيرات والاتجاهات Trends في مدى التقدم أو التراجع في قيمة هذه المؤشرات مما يدل على سياسات الدول في مجالات التنمية المستدامة فيما إذا كانت تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق التنمية المستدامة أم أنها لا زالت متباطئة ومترددة، كما هو الحال في معظم دول العالم.(1)

ويساهم وجود مثل هذه المؤشرات الكمية بشكل دائم ومتجدد في إعطاء صورة واضحة عن واقع التنمية المستدامة في الدولة، وبالتالي يقدم المعلومات الدقيقة اللازمة لمتخذي القرار في الوصول إلى القرار الأكثر صواباً ودقة لما فيه المصلحة العامة والابتعاد عن القرارات العشوائية والتي غالباً ما تكون مبنية على معلومات خاطئة أو ميالة إلى المجاملة والانتقائية. وتتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا الرئيسية التي تضمنتها توصيات الأجندة 21، وهي التي تشكل إطار العمل البيئي في العالم والتي حددتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة مثل قضايا المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، النوع الاجتماعي، أنماط الإنتاج والاستهلاك، السكن، الأمن، السكان، الغلاف الجوي، الأراضي، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة، التنوع الحيوي، النقل، الطاقة، النفايات الصلبة والخطرة، الزراعة، التكنولوجيا الحيوية، التصحر والجفاف، الغابات، السياحة البيئية، التجارة، القوانين والتشريعات.

---

(1) باتر محمد علي وردم، كيف يمكن قياس التنمية المستدامة، مرصد البيئة العربية، نوفمبر 2006، ورقة عمل منشورة على الموقع الإلكتروني: http://www.arabenvironment.net

ونظراً للحاجة إلى تطوير مؤشرات قياس التنمية- والتي كان دورها خلال فترة طويلة قاصراً على ملاحظة معدلات النمو الاقتصادي- فقد تم استكمال هذا الدور في مطلع التسعينات عن طريق صياغة مؤشرات تنمية مستدامة الغرض منها الإحاطة بالأبعاد البيئية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. وقد ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة، والتي أتت بعدة برامج لصياغتها ومن أهمها برنامج الأمم المتحدة لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض الذي تضمنت نحو 130 مؤشراً مصنفاً إلى أربعة أنواع رئيسية، وهي: مؤشرات اقتصادية- مؤشرات اجتماعية- مؤشرات بيئية- مؤشرات تكنولوجية، وذلك على النحو التالي:

1-3-3 المؤشرات الاقتصادية: تضم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة عدداً من المؤشرات الفرعية، ومن أهمها المؤشرات المتعلقة بالبنية الاقتصادية، بالإضافة إلى المؤشرات الخاصة بأنماط الاستهلاك والإنتاج كما يلي:

1-1-3-3 المؤشرات المتعلقة بالبنية الاقتصادية: تستند بعض الدراسات الاقتصادية المعاصرة إلى المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي Economic Growth، والتي تعكس عادة مستوى النشاط الاقتصادي ومعدل الدخل الفردي والقوة الشرائية.. الخ.

ولكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي فكرة واضحة عن حقيقة التباين الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل، كما أنها لا تعكس أبداً القيمة المستنزفة للموارد الطبيعية التي يتم استخدامها في عمليات الإنتاج. ولذلك فإن تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة ولها علاقة مباشرة بالتنمية وتعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية هو في طليعة أولويات قياس التنمية المستدامة. كما أن التحديات التي تضعها التجارة العالمية وزيادة معدلات الاستهلاك تعطي انطباعاً عن حدوث نمو اقتصادي متزايد، ولكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي والاجتماعي الذي تسببه السياسات الاقتصادية المتبعة في هذا الصدد. وبالتالي فإن أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي:

- **الأداء الاقتصادي**، ويمكن قياسه من خلال متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، وحجم الاستثمار كنسبة من الدخل القومي. ويعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الأساسية للنمو الاقتصادي حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه. ورغم أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياساً كاملاً، إلا إنه يمثل عنصراً هاماً من عناصر نوعية الحياة. كذلك فإن نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي يقصد بها الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة في الاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقيس نسبة الاستثمار إلى الإنتاج.

- **حجم التبادل التجاري بين الدولة وغيرها من الدول الأخرى**، ويقاس من خلال الميزان التجاري للدولة، والذي يشتمل على حركة السلع والخدمات من وإلى الدولة.

- **الوضع المالي للدولة**، ويقاس عن طريق قيمة الدين الخارجي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي حيث يقيس مؤشر رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها مع تحمل الديون. ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد من خلال القدرة على نقل الموارد إلى الصادرات بهدف تعزيز القدرة على السداد. أيضاً فإن صافي المساعدات الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي يقيس مستويات المساعدة ميسرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية، وهو يرد بصورة نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

2-1-3-3 المؤشرات المتعلقة بأنماط الإنتاج والاستهلاك: انتشرت في الآونة الأخيرة النزعات الاستهلاكية، وأنماط الإنتاج غير المستدامة التي تستنزف الموارد الطبيعية. وهو ما يتناقض مع القدرة الطبيعية المحدودة لموارد لكرة الأرضية، والتي لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية، وهو ما يبرز ضرورة حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساو، وكذلك أن تبقى متوفرة للأجيال القادمة. وهذه المسؤولية هي في المقام الأول مسئولية الدول الصناعية والمتقدمة، والتي تتسبب في استنزاف الموارد الطبيعية من خلال الإنتاج المكثف والعادات الاستهلاكية المبالغ فيها،

بينما تعاني الدول النامية في سبيل تأمين الاحتياجات الأساسية لسكانها. أما أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة فهي كالتالي:[1]

- **استهلاك المادة**، وتقاس بكثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.

- **استخدام الطاقة**، وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، ونسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكذلك كثافة استخدام الطاقة.

- **إنتاج وإدارة النفايات**، وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.

- **النقل والمواصلات**، وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (طائرة، سيارة خاصة، مواصلات عامة، دراجة هوائية، .. وغيرها).

2-3-3 المؤشرات الاجتماعية:

1-2-3-3 المساواة الاجتماعية: تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة. وترتبط المساواة مع درجة العدالة في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات. وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة، ومنها الصحة والتعليم والعدالة. والمساواة يمكن أن تكون مجالاً للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها، وكذلك بين الدول المختلفة.

ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر، البطالة، وتوزيع الدخل، النوع الاجتماعي، تمكين الأقليات العرقية والدينية، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية، وعدالة الفرص ما بين الأجيال.

---

(1) انظر:

John Wiley & Chichester Sons, **Measuring Sustainable Development**, London, 1994. pp. 9-13

وقد عالجت الأجندة 21 قضية المساواة الاجتماعية في الفصول الخاصة بالفقر وأنماط الإنتاج والاستهلاك والمرأة والأطفال والشباب، وكذلك المجتمعات المحلية. ورغم التزام معظم الدول في العالم باتفاقيات ومعاهدات تتضمن مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعية، فإن غالبية هذه الدول لم تحقق نجاحا حقيقياً في مواجهة سوء توزيع الموارد ومكافحة الفقر في مجتمعاتها. وتبقى المساواة الاجتماعية من أكثر قضايا التنمية المستدامة صعوبة في التحقق. وقد تم اختيار مؤشرات رئيسية لقياس المساواة الاجتماعية وهي:

- **الفقر**، ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. ويمثل مؤشر الفقر البشري أحد أهم المؤشرات المستخدمة في هذا الصدد، وهو مؤشر مركب يشمل ثلاثة أبعاد بالنظر إلى البلدان النامية وهي: حياة طويلة وصحية (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لا يبلغون سن الأربعين)، توافر الوسائل الاقتصادية (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه النظيفة).

- **البطالة**، وتقاس بعدد السكان العاطلين عن العمل كنسبة من السكان في سن العمل. ويشمل معدل البطالة جميع أفراد القوى العاملة الذي ليسوا موظفين ويتقاضون مرتبات، أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة.

- **المساواة في النوع الاجتماعي**، ويتم قياسها من خلال مقارنة معدل أجر المرأة بمعدل أجر الرجل.

2-2-3-3 الصحة العامة: يوجد ارتباط وثيق ما بين المستوى الصحي والتنمية المستدامة. فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة. وبالعكس، فإن الفقر وتزايد التهميش السكاني وتلوث البيئة المحيطة وغلاء المعيشة.. كل ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية وبالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة. وفي معظم دول العالم النامي، فإن الخدمات الصحية والبيئية العامة لم تتطور بشكل يوازي تطور السوق والاقتصاد وغلاء المعيشة.

وقد وضعت الأجندة 21 بعض الأهداف الخاصة بالصحة، وأهمها تحقيق احتياجات الرعاية الصحية الأولية وخاصة في المناطق الريفية، والسيطرة على

الأمراض المعدية، وحماية المجموعات الهشة (مثل الأطفال وكبار السن)، وتقليص الأخطار الصحية الناجمة عن التلوث البيئي. أما المؤشرات الرئيسية للصحة فتتمثل في:

- **حالة التغذية**، وتقاس بمتوسط عدد السعرات الحرارية اليومية التي يحصل عليها الفرد مقارنة بالمتوسط العالمي.
- **معدلات الوفاة**، وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة.
- **الإصحاح**، ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية وتتوافر لهم مرافق تنقية

المياه.

- **الرعاية الصحية**، وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى الخدمات الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.

2-2-3-3 التعليم: يعتبر التعليم متطلبا رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة. وقد تم التركيز على التعليم في كل فصول وثيقة الأجندة 21 حيث أن التعليم أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الأفراد لتحقيق النجاح في الحياة. وهناك ارتباط مباشر ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي. وفي وثيقة الأجندة 21 فإن التعليم يتمحور حول ثلاثة أهداف هي: إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، وزيادة فرص التدريب وزيادة التوعية العامة. وقد حققت الكثير من دول العالم نجاحا ملموسا في التعليم وفي تدريب سكانها على المعلومات الحديثة ولكن لا يزال هناك الكثير من الجهد الذي ينبغي بذله.

أما أهم مؤشرات التعليم فهي:

- **مستوى التعليم**، ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الإبتدائي.
- **مستوى الأمية**، ويقاس بنسبة الكبار غير المتعلمين في المجتمع.

3-2-3-3 السكن: فتوافر المسكن والملجأ المناسب هو من أهم متطلبات التنمية المستدامة. ومع أنه يعتبر من الأساسيات في العالم المتقدم فإن العديد من الدول والكثير من الفئات الاجتماعية المحرومة لا تجد مأوى لها. وتتأثر شروط الحياة - خاصة في المدن الكبيرة- بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة، وكذلك سوء التخطيط العمراني والحضري. وتشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أحد أهم أسباب زيادة المستوطنات البشرية العشوائية ونسبة المتشردين وأولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة ولا يجدون المأوى الملائم لحقوقهم الإنسانية في العيش في مسكن آمن ومريح ومستقل. وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص. ومع أن هذا المؤشر عادة ما يرتبط مع الإزدحام والبناء المتركز فإنه لم يتم تطوير مؤشر آخر أفضل منه بعد.

4-2-3-3 الأمن: ويتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الأفراد من الجرائم. فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد جميعاً على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة، ولكنها في نفس الوقت لا تثير القلق الاجتماعي أو تمارس سلطاتها في الإساءة إلى الأفراد وتحترم حقوق الإنسان. ولا شك أن الفاصل ما بين الديمقراطية والأمن دقيق جداً والأنظمة الاجتماعية والأمنية المتطورة هي التي تستطيع أن تحقق توازناً بين هذين الأمرين بما يسهم في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة. ومن الأمور المرتبطة بالأمن- والتي ركزت عليها الأجندة 21- الجرائم ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات والاستغلال الجنسي وغيرها مما يقع في بنود الأمن الاجتماعي. ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 الف شخص من سكان الدولة.

5-2-3-3 السكان: توجد علاقة عكسية واضحة ولا جدال عليها ما بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي غير المستدام مما يؤدي في النهاية إلى كل أنواع المشاكل البيئية، وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة. ومن المعروف أيضاً أن النمو السكاني

العالي المصحوب بالهجرة من الريف إلى المدينة يؤدي إلى ضغوطات اقتصادية واجتماعية كبيرة على الموارد وإلى سوء توزيع الدخل وزيادة نسبة الفقر والبطالة حيث تعجز السياسات الاقتصادية في معظم الأحيان عن الوفاء باحتياجات السكان الأساسية. وقد أصبحت النسبة المئوية للنمو السكاني هي المؤشر الرئيسي الذي يتم استخدامه لقياس مدى التطور تجاه تخفيض النمو السكاني.(1)

3-3-3 المؤشرات البيئية:

3-3-3-1 الغلاف الجوي: هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته، ومنها التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء، وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي كما أن لبعضها تأثيرات غير قابلة للانعكاس والتراجع. وقد اهتمت وثيقة الأجندة 21 بمشاكل الغلاف الجوي ووضعت العديد من التوصيات، كما تم إقرار الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية لحماية المناخ ومقاومة ظاهرة الاحتباس الحراري والدفيئة ومنع استخدام المركبات التي تدمر طبقة الأوزون، وكذلك تحسين نوعية التقنيات البيئية لتقليل الانبعاثات السامة والملوثات الغازية من المصادر الثابتة والمتحركة لتحسين نوعية الهواء.

ومن العوامل الرئيسية وراء مشاكل الغلاف الجوي هي استخدام الإنسان للفحم الحجري ومصادر الطاقة الملوثة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والعديد من المركبات والمواد الملوثة الأخرى من المصانع ووسائل النقل والنشاطات البشرية الأخرى. وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي:(2)

- **التغير المناخي**، ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- **سمك طبقة الأوزون**، ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.

---

(1) انظر:

IBID, pp 14- 18.

(2) البنك الدولي، استراتيجية بيئية لتحقيق التنمية القابلة للإستمرار في منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واشنطن 2002، ص 3-4.

- نوعية الهواء، ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

2-3-3-3 **الأراضي:** وهذه قضية معقدة وهامة جدا وذات تشعبات كثيرة في علاقتها بالتنمية المستدامة. فالأرض لا تتكون فقط من البنية الفيزيائية وطبوغرافية السطح، بل أيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها، وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها، وبالتالي فإن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها. فاستخدامات الأراضي تتطلب قرارات سياسية واقتصادية على درجات متفاوتة من المسؤولية والهرمية الإدارية والسياسية، فقد تكون قرارات وطنية أو إقليمية أو محلية أو حتى شخصية.

وبالتالي فإن طرق استخدامات الأراضي هي التي تحدد كيفية التعامل مع الموارد الطبيعية للأرض، والتلوث الذي يصيبها وطرق العناية بها. وتعتمد وثيقة الأجندة 21 على ضرورة استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية والأراضي يأخذ بعين الاعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد وعدم استنزافها وكذلك حماية الأراضي من التلوث والتدهور والتصحر وغيرها من أشكال التأثير على الموارد. أما أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي فهي:[1]

- الزراعة، ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.
- الغابات، ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.
- التصحر، ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

(1) المرجع السابق، ص 6.

- **الحضرنة**، ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

وهنا يمكن استخدام بعض المؤشرات الكمية مثل:

- متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة، والذي يوضح نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي مساحة الأرض المزروعة.
- كمية الأسمدة المستخدمة سنوياً، ويقيس كثافة استخدام الأسمدة (الكيلو غرام/هكتار).
- مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للدولة.
- التغير في مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للدولة.

3-3-3-3 البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: نظراً لكون البحار والمحيطات تشغل ما نسبته 70٪ من مساحة الكرة الأرضية، فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئياً هو أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية، كما أنه من أصعب المهام نظرا لتعقيد الأنظمة البيئية للمحيطات وهشاشتها وكونها الأقل استكشافاً من قبل العلماء.[1]

ومما يزيد من أهمية هذه الأنظمة أن أكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية يعيشون في المناطق الساحلية وبالتالي تتأثر معيشتهم وأوضاعهم البيئية والاقتصادية والاجتماعية بحالة البحار والكائنات التي تعيش فيها، خاصة أن النظام البيئي البحري يشكل عادة أهم وسائل كسب العيش والنشاطات الاقتصادية لسكان المناطق الساحلية. وتواجه المحيطات والأنظمة البحرية العديد من المشكلات البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل، وتراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك، وتلوث نوعية مياه البحر وغيرها من المشكلات. أما المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية فهي:

---

(1) ليلى أبو الهيجاء، التنمية المستدامة ونظام البيئة، مجلة البيئة والتنمية، العدد 49، 2002.

- المناطق الساحلية، وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.
- مصائد الأسماك، وتقاس من خلال الكميات التي يتم صيدها سنويا من الأنواع التجارية الرئيسية.

4-3-3-3 المياه العذبة: تمثل المياه عصب الحياة الرئيسي، وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية، وكذلك فهي من أكثر الموارد الطبيعية تعرضاً للاستنزاف والتلوث. وتعاني الدول التي تتميز بقلة مصادر المياه من أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة. وتعتبر أنظمة المياه العذبة من أنهار وبحيرات وجداول من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرضاً للتأثيرات السلبية للنشاطات الإنسانية، كما أن إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة بيئياً هي من أهم التحديات والمصاعب التي تواجه دول العالم حالياً، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا. وأصبحت القضايا الخاصة بنوعية وكمية المياه في مقدمة الأولويات البيئية والاقتصادية في العالم. ولأن المياه العذبة هي مورد معرض للاستنزاف والتلوث، فإن تخصيص كميات من المياه بشكل متوازن لأغراض الشرب والتنمية وحماية الأنظمة البيئية بات أمراً معقداً، خاصة في ظل التزايد السكاني وزيادة متطلبات العالم من المياه سواء لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الإنتاج والوفاء بالمتطلبات التنموية.

ويتم قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما نوعية المياه وكمية المياه. وتقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه، أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

أيضاً، من المؤشرات الهامة في هذا الصدد مؤشر نصيب الفرد من الموارد المائية، والذي يرتبط بظاهرتين رئيسيتين: الأولى هي معدل النمو السكاني والمتغيرات الديمغرافية، والثانية هي ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن إعادة توزيع الدخول التي تستهدفها بعض برامج التنمية الاقتصادية.

5-3-3-3 التنوع الحيوي: ربما تكون علاقة التنوع الحيوي بالتنمية المستدامة غير واضحة أحياناً، حيث يعتقد البعض أن التنوع الحيوي يعني فقط حماية الحيوانات والنباتات البرية وإنشاء المحميات، وأن ذلك يصطدم عادة مع التقدم الاقتصادي. ولكن التنوع الحيوي في الواقع من أهم عناصر التنمية المستدامة إذ لا تعتبر حماية التنوع الحيوي واجباً بيئياً وأخلاقياً فحسب، لكنها أساسية لتأمين التنمية المستدامة حيث تم الإقرار بالترابط الوثيق بين التنمية والبيئة، فتوسع الأولى أصبح مرتبطا بجودة الأخيرة.

ونظراً للاعتماد القوي للاقتصاديات الوطنية على الموارد الحيوية والوراثية والأنواع والأنظمة البيئية فإن حماية التنوع الحيوي والاستخدام المستدام لعناصره وكذلك الموارد المتجددة الأخرى يعتبر شرطاً لاستدامة التنمية. وهناك أيضا ارتباط أساسي بين العمليات الاقتصادية وفقدان أو حماية التنوع الحيوي. وهناك أيضا قيم اقتصادية وتنموية هامة للتنوع الحيوي.

وعلى سبيل المثال فإن حوالي 75٪ من الأدوية التي يتم تداولها في العالم مصنوعة ومركبة من نباتات برية ذات خصائص طبية وعلاجية متميزة، وهذه النباتات إذا ما فقدت من الطبيعة فإن قيمها العلاجية قد تفقد أيضاً.(1)

كذلك فإن حماية التنوع الحيوي تضمن بأن تبقى الأنظمة البيئية تمارس أدوارها الحيوية المعتادة في تنظيف البيئة واستقرار المناخ وغيرها. ومن الأمور الهامة جدا في التنوع الحيوي الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية أي الكائنات الحية من حيوانات ونباتات وأسماك من أجل الوفاء باحتياجات الإنسان ولكن بدون التأثير سلباً على توازن الطبيعة، وهذه مهمة صعبة أيضا. ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما:

---

(1)انظر:
D.W. Pearce & R.K. Turner, **Economics of Natural Reasources and The Environment**, Johns Hopkins University Press, 1990, PP. 112-113.

أ- **الأنظمة البيئية**، والتي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية للدولة، وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.

ب- **الأنواع**، ويتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

وتمثل الدراسة التي أعدتها جامعة ييل وتم مناقشتها في المنتدى الاقتصادي العالمي أول دراسة مقارنة على مستوى العالم للاستدامة البيئية، حيث شملت الدراسة 182 دولة. وبالرغم من ذلك فقد كانت هناك العديد من الانتقادات حول هذه المؤشرات، من أهمها عدم احتساب تكلفة التأثيرات البيئية للدول خارج حدودها Externalities ، وهذا ما وضع دولاً كثيرة من المعروف أنها ذات تأثيرات ملوثة وضارة بيئياً على الموارد الطبيعية خارج حدودها مثل كندا والولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية في مراكز متقدمة في قائمة الدول ذات الاستدامة العالية.[1]

ويعتمد قياس الاستدامة البيئية على 20 مؤشر رئيسي تنقسم بدورها إلى 68مؤشر فرعي، وهو يقدم مؤشر دراسة مقارنة للدول في مدى نجاحها في تحقيق التنمية المستدامة وفق اسلوب ومنهجية رقمية دقيقة، ويشكل ذلك إضافة نوعية لأصحاب القرار في هذه الدول لتحليل خطواتهم السياسية والاقتصادية والبيئية ومراجعتهم لتحسين أدائهم على صعيد التنمية المستدامة. ووفقاً للدراسة فإن هناك خمس مكونات رئيسية للاستدامة البيئية وهي :[2]

أ. **الأنظمة البيئية**، حيث تعتبر الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تتمكن فيه من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية في مستويات صحية وإلى المدى الذي تكون فيه هذه المستويات في اتجاهها نحو التحسن لا التدهور.

---

(1) لمزيد من التفاصيل انظر:

H.E. Daly, **Elements of Environmental Macroeconomics,** Columbia University Press, New York, 1991, pp. 35- 38.

(2) يمكن الرجوع إلى:

Moldan, Bedrich, Billharz, Suzanne and Matravers, Robyn, Sustainability Indicators; A Report on the Project on Indicators of Sustainable Development, 1997. PP. 3-5

ب. تقليل الضغوط البيئية، حيث تكون الدولة ذات استدامة بيئية عندما تكون الضغوط البشرية على البيئة، ومن ثم على الأنظمة الطبيعية قليلة.

ج. تقليل الهشاشة الإنسانية، وتكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه أنظمتها الاجتماعية وسكانها غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي وكلما تراجع مستوى تعرض المجتمع للتأثيرات البيئية كلما كان النظام أكثر استدامة.

ء. القدرة الاجتماعية والمؤسسية، وتكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه قادرة على إنشاء أنظمة مؤسسية واجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية.

هـ. القيادة الدولية، وتكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه متعاونة دوليا في تحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئة العالمية وتخفيض التأثيرات البيئية العابرة للحدود.

غير أنه لا يمكن اعتبار مؤشر الاستدامة البيئية مقياساً عالمياً محكماً للتنمية المستدامة إذ أنه يتعرض حالياً للكثير من النقد المنهجي. أما المؤشرات الأكثر دقة وشمولية وقدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة فقد طورتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة وتسمى عادة بمؤشرات "الضغط -الحالة الاستجابة" Pressure- State-Response Indicators لأنها تميز ما بين مؤشرات الضغط البيئية مثل النشاطات الإنسانية، التلوث، انبعاثات الكربون ومؤشرات تقييم الحالة الراهنة مثل نوعية الهواء والمياه والتربة ومؤشرات الاستجابة مثل المساعدات التنموية.

4-3-3 المؤشرات التكنولوجية: يمكن إيجاز أهم المؤشرات التكنولوجية التي يمكن الاستناد إليها كمعيار لتحديد مدى ما حققته الدولة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة في أربعة مؤشرات هي:

أ. خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة، وهو مقياس واسع الانتشار لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في الدولة.

ب. **عدد المشتركين في الهاتف المحمول لكل 100 نسمة**، ويشير هذا المؤشر إلى عدد مستعملي الهواتف المحمولة كنسبة من إجمالي عدد السكان.

ج. **عدد الحواسب الشخصية لكل 100 نسمة من السكان**، حيث يمكن اعتبار عدد الحواسب الشخصية المتاحة لسكان دولة معينة مقياساً لقدرتها على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته.

د. **عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة**، ويقيس مدى مشاركة الدول عصر المعلومات.[1]

وبصفة عامة، يمكن القول أن التنمية المستدامة يمكنها أن تقدم البديل التنموي الأكثر منطقية وعدالة لحل مشاكل عدم المساواة والتباين التنموي ما بين الدول المتقدمة والدول النامية، وكذلك أنماط التنمية المرتبطة بالتدهور البيئي. ولذلك فإن تقييم مدى التزام الدول بأهداف التنمية المستدامة، ومدى تحقيق النجاح في تطبيقها يجب أن يعتمد على مؤشرات علمية واضحة وقابلة للقياس الكمي بحيث يمكن دمجها سريعاً ضمن الاستراتيجيات والمؤشرات التنموية.

3-4 آليات التنمية المستدامة

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة صياغة السياسات والاستراتيجيات الوطنية وتنفيذها في القطاعات المختلفة- الاقتصادية والاجتماعية والبيئية- بطريقة شاملة ومتكاملة بما ينطوي عليه ذلك من ضرورة التنسيق بين تلك القطاعات.

وقد أبرزت القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرج (2002) أهم الآليات التي يمكن اتباعها لتحقيق التنمية المستدامة، ومنها:

الآليات الاقتصادية والاجتماعية- الآليات التنظيمية والتشريعية- الآليات الوقائية- الآليات المتعلقة برفع الوعي المجتمعي.

---

(1) يمكن الرجوع إلى:

..., Core ICT Indicators, op.cit. P. 17

1-4-3 الآليات الاقتصادية، ومنها: [1]

أ- **أدوات السياسة المالية**، وتتمثل في استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي حيث يؤدي استبدال جزء من ضرائب الدخل بضرائب البيئة وتقديم آلية للانتقال من الضرائب على الشركات والأفراد إلى الضرائب على الخدمات البيئية إلى إجراء عملية تصحيح للسوق من خلال إدخال العناصر البيئية، إضافة إلى الحد من القيام بالأنشطة البيئية غير المرغوبة والحد من استهلاك المنتجات والخدمات ذات التأثير السلبي على البيئة مقارنة بالبدائل الأخرى.

ب- **تحقيق الكفاءة السعرية**، وذلك فيما يتعلق بتحديد أسعار الطاقة والمواد الخام بما يؤدي إلى توفير الطاقة والمواد الخام وبالتالي تحقيق المنافع البيئية المرجوة. وقد ظهرت هذه الصلة بوضوح في الدول التي تحولت من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق حيث أدت الزيادات في الطلب على مصادر الطاقة إلى ارتفاعات مناظرة في أسعارها، وهو ما أدى بدوره إلى ترشيد استخدامها والتركيز على كفاءة استخدامها، ومن ثم تحقيق وفورات اقتصادية وتقليل نسب الانبعاثات الملوثة للبيئة ومعدلات استنزاف الموارد الطبيعية.

جـ- **الحوافز الاقتصادية**، والتي تساهم في تشجيع الصناعات على مراعاة مبادئ الاستدامة من خلال إقناع الأفراد والمؤسسات بترشيد استخدام الموارد وخفض تأثيراتها السلبية على البيئة باستخدام الرسوم التي تفرض على الإنبعاثات والمواد الملوثة للبيئة مثل الكربون، الرصاص، وضريبة على المبيدات الحشرية أو ضريبة على المدافن الصحية.

---

(1) لمزيد من التفاصيل انظر:

World Bank,"The New Economics of Sustainable Development, A Briefing For Policy Makers", **World Bank Work Papers**, Washington 2003.

ويستلزم التطبيق الفعال للضرائب والرسوم البيئية وجود آليات قوية للإلزام ونظام فعال للرصد. ويمكن تخصيص إيرادات الرسوم البيئية للأغراض البيئية أو صناديق البيئة التي تستثمر الموارد المالية كقروض ميسرة أو منح للمشروعات البيئية. كذلك من الحوافز الاقتصادية الهامة ما يعرف برسوم المستهلك، والتي تفرض على توفير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي وجمع المخلفات والتشجيع على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية بما في ذلك المعادن والبترول واستخراج المياه، بالإضافة إلى رسوم دخول مناطق المحميات الطبيعية.. وغيرها.

د- **استخدام سياسات الدعم والمنح والقروض الميسرة**، لتشجيع السلوكيات المرغوبة تنموياً مثل دعم توليد الطاقة من المصادر غير التقليدية كالرياح، والدعم الزراعي لتوفير منتج معين أو تصدير بعض المنتجات الزراعية.

هـ- **استخدام الرهونات والتأمين** بهدف تشجيع المنتج على التخلص الآمن من المخلفات التي يمكن أن تتسبب في التلوث، وذلك من خلال إضافة رسوم إضافية على سعر المنتج، تسترد عند إعادتها أو التخلص منها بطريقة آمنة. وينتشر استخدام هذه الطريقة مع الزجاجات والعلب الصفيح والأواني المصنوعة من البلاستيك والبطاريات .. وغيرها.

و- **الإجراءات التعويضية**، وتنطبق على الأفراد (أو الجهات) الذين يفقدون جزءاً من دخلهم نتيجة القيود البيئية المفروضة. ومن الأمثلة على ذلك تعويض المزارعين عن قيود استخدام الأراضي في مناطق المحميات الطبيعية، أو على امتداد المجاري المائية الحساسة حيث يمنع استخدم الأسمدة الكيماوية أو العضوية. وكذلك التعويض على الصناعة لمعادلة التلوث البيئي، مثل زراعة منطقة معينة بالأشجار التي تمتص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتولد عن محطات الكهرباء.

ز- **الاتجار في تصاريح التلوث واستخدام الموارد**، تصمم بهدف التحكم في نوعية البيئة أو معدل استنزاف الموارد الطبيعية من خلال إدخال آلية يسمح من خلالها للجهة المتسببة في التلوث بشراء وبيع حصص الانبعاثات.

2-4-3 الآليات التنظيمية والتشريعية، ومنها: [1]

أ- **تحديد المعايير البيئية**، والتي تمثل حجر الزاوية لمعظم الآليات التنظيمية والتشريعية رغم كونها تستلزم اتفاقاً واضحاً حول الأهداف البيئة المرغوبة والتكاليف التي يقبل المجتمع تحملها لتحقيق هذه الأهداف، وكذلك التكنولوجي المتاحة في هذا الصدد. ويراعى أن التأثير على القطاعات الاقتصادية والقضايا الاجتماعية يجب أن يؤخذ في الاعتبار حيث قد تؤدي المعايير البيئية المرتفعة إلى ارتفاع التكاليف التي يجب أن تتحملها الصناعة وفى النهاية المستهلك. وتؤدي مثل هذه التكاليف إلى فقدان التنافس في بعض الصناعات، وبالتالى تؤدى إلى البطالة، والمشكلات الاجتماعية. وتحدد معايير الإنبعاثات الحد الأقصى المسموح به من تركيز الملوثات أو حمل التلوث للوسط البيئي. كما تحدد معايير المنتج الحد الأقصى لتركيز بعض المواد التي تضر بالبيئة أو صحة الإنسان في المنتج مثل تركيز الرصاص والكبريت في الوقود..وغيرها.

ب- **تصاريح استخدام الموارد البيئية وصرف الملوثات**، والتي تعد من الأدوات التقليدية المستخدمة التي تهدف إلى حماية نوعية البيئة والموارد الطبيعية من خلال فرض القيود على بعض أنشطة التنمية. وتعتمد التصاريح على معايير نوعية أو جودة البيئة المحيطة. وتستخرج التصاريح أو التراخيص لفترة محدودة من الوقت للتحكم الإداري في استخدام الوسط البيئي والموارد. على سبيل المثال، يخضع كل من صرف مياه الصرف غير المعالجة، والإنبعاثات الغازية، والتخلص من النفايات الخطرة واستخراج المياه الجوفية، واستغلال الموارد المعدنية..الخ إلى استخراج التصاريح التي تمنح بناء على توافق هذه الأنشطة مع المعايير والأهداف المحددة.

جـ- **فرض الغرامات البيئية** كإجراء لتطبيق نظام التصاريح والتراخيص البيئية، والهدف منها هو ضمان تحقيق أهداف بيئية محددة. فمثلاً، إذا قام نشاط ما بمخالفة الشروط التي ينص عليها التصريح (مخالفة المعايير المحددة) فإن الشخص

---

(1) انظر:

OECD, "Sustainable Development: Critical Issues", **OECD Work Papers** 2002, PP. 32-35

المسئول أو المنشأة تخضع للغرامات البيئية، التي عادة ما تتكلف أضعاف رسوم استخراج التصاريح. هذا ويمثل مستوى الغرامات أهمية من أجل تحقيق الإلزام والإلتزام المقبول حيث لا تعد الغرامات المنخفضة التكلفة كافية لضمان التوافق، بينما تواجه الغرامات المرتفعة صعوبة في التطبيق.

د- **الاتفاق التطوعي**، ويمثل الاتجاه الجديد للأدوات التنظيمية حيث يمكن تعريفه على أنه اتفاق بين الجهة التنظيمية المختصة والصناعة للوصول إلى هدف بيئي محدد في إطار زمني معين (توفيق الأوضاع البيئية). وفي حالة عدم تحقيق الهدف، يمكن للجهة التنظيمية فرض إجراءات الإلزام الأخرى.

ويتميز الاتفاق التطوعي بكونه أكثر مرونة مقارنة بالأدوات التنظيمية الأخرى حيث يعتمد على التفاوض، وتمنح الجهة المتسببة في التلوث الوقت اللازم للتعديل أو وضع خطة عمل لتحقيق الأهداف البيئية الموضوعة.

هـ- **الرصد والمتابعة**، وهي من العناصر الهامة للإلزام بتوفيق الأوضاع. فبدون المتابعة المنتظمة والدقيقة والمنهجية لن تحقق أي من الأدوات أهدافها. وهناك أسلوبين للرصد والمتابعة يجب إتباعهما للتأكد من التوافق مع التشريعات البيئية وهما: متابعة البيئة المحيطة في جميع الأوساط (الهواء، المياه، التربة) للتأكد من توافقها مع معايير الجودة البيئية. والرصد الذاتي الذى تقوم به الصناعة لتقييم تأثيراتها البيئية ومدى توافقها مع التصاريح البيئية.

3-4-3 **الآليات الوقائية**، وتهدف تلك الآليات إلى تدنية الآثار السلبية للمشروعات والبرامج والمنتجات على البيئة والموارد لضمان تحقيق الفهم الجيد للتأثيرات الجانبية للمشروعات والمنتجات على البيئة والصحة العامة حتى يأخذها صناع القرار في الاعتبار. ومن أهم تلك الآليات: [1]

---

(1) يمكن الرجوع إلى:

OECD, Towards Sustainable Development: Indicators to Measure Progress Proceedings of The Rome Conference, Rome, Italy, 15-17 December, 2004, PP 23-24.

- استخدام معايير تقييم الأثر البيئي كأداة توقعية لتحديد وتخفيف الآثار البيئية والاجتماعية والآثار الأخرى المرتبطة بالمشروعات لتيسير عملية اتخاذ قرار متكامل يضم الاعتبارات البيئية.

- معايير التقييم البيئي الاستراتيجي، وتعتبر أداة لتناول الاعتبارات والعواقب البيئية للسياسات والخطط والبرامج المقترحة. ويتشابه مع منهجية تقييم الأثر البيئي لكن على مستوى السياسات، ويأخذ في الاعتبار الآثار التراكمية للمشروعات المقترحة.

- تقييم الأثر الاجتماعي، ويقوم بتحليل ومتابعة الآثار الاجتماعية المرغوب فيها وغير المرغوب فيها- الإيجابية والسلبية- لعملية التنمية. ويتناول الأثر الاجتماعي التأثيرات الأخلاقية، والثقافية، والمؤسسية، والترفيهية والسياحية.. وغيرها. وتعتمد على المشاركة القوية للمجموعات المستهدفة والجهات المعنية.

- تقييم الاستدامة، وهي أداة جديدة نسبيا لتقييم مدى استدامة السياسات والخطط والبرامج والمشروعات معتمدة على الخبرة المكتسبة من تقييم الأثر البيئي. وقد حاز تقييم الاستدامة على الاهتمام العالمي إلا أنه لم يطبق كأداة إجبارية.[1]

- تقييم دورة الحياة، وهي أداة لتقييم الآثار البيئية المرتبطة بالمنتج أو الخدمة. وتختبر الآثار البيئية الكلية للمنتج من خلال كل مرحلة من مراحل حياته ابتداء من الحصول على المواد الخام مثل عملية التعدين وصولاً إلى تصنيعها في المصنع وبيعها في السوق واستخدامها في المنزل والتخلص منها عن طريق الحرق أو الدفن أو إعادة التدوير.. وغير ذلك.

---

(1) انظر:

Richard A. Carpenter, Implications of Policy and Sustainable Development, London 2006, P. 33

3-4-4 الآليات المتعلقة برفع الوعي المجتمعي:

تتمثل التحدي الأكبر أمام التنمية المستدامة في تغيير سلوك الإنسان في استهلاك الموارد الطبيعية وحماية البيئة، مع التأكيد على الجانب الكيفي من حياة الإنسان مقارنة بالجانب الكمي واستهلاك السلع، فالتنمية المستدامة تحتاج إلى دعم القيم التي تشجع على الاستهلاك في إطار قدرة النظام البيئي على التحمل. ومن ثم توجد حاجة متزايدة إلى رفع وعي المستهلك بما ينطوي عليه ذلك من ضرورة إدراج مفهوم رفع الوعي في جميع السياسات المرتبطة بالتنمية المستدامة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات مثل: [1]

- البرامج التعليمية الموجهة نحو المجموعات الاستهلاكية المختلفة من حيث السن والمستوى الاجتماعي، مع شرح مفهوم الاستهلاك المستدام، والتهديدات التي تواجه الإنسان إذا لم يتغير نمط التنمية السائد، والذي لا يراعي مبدأ الاستدامة.

- شهادات وعلامات التوافق البيئي التى تتيح معلومات للمستهلك حول المنتجات والخدمات ذات الأداء البيئي المرتفع ورفع مستوى الوعي بأهمية الإدارة السليمة للموارد المتاحة، واتباع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام. [2]

---

(1) انظر:

James Robertson, "The New Economics of Sustainable Development ;A Briefing for Policy Makers", A Report for The European Commission,1997, PP. 12-15

(2) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

Agenda 21,"Programme of Action for Sustainable Development", Adopted at The United Nations Conference on Environment and Development, Rio de Janeiro, Brazil, 1992.

الخلاصة

1. تعددت التعريفات المطروحة للتنمية المستدامة في الأدبيات والدراسات الاقتصادية المعاصرة، إلا أن أكثر تلك التعريفات شيوعاً هو تعريف التنمية المستدامة على أنها "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بحقوق وقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". وهو التعريف الذي استندت إليه الدراسة الحالية، والذي يركز على كون التنمية المستدامة تمثل عملية تغيير جذري يجري من خلاله استغلال الموارد المتاحة والمجال الحيوي والبيئة الطبيعية بما يحقق قدراً من التوازن بين احتياجات الأجيال الحاضرة واحتياجات الأجيال المستقبلية، وبما يحقق قدراً من التناسق يعزز الإمكانات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم.

2. تنطوي التنمية المستدامة على أربعة أبعاد رئيسية هي: البعد الاقتصادي- البعد الاجتماعي- البعد البيئي- البعد التكنولوجي، وذلك على النحو التالي:

أ. يرتبط البعد الاقتصادي بإحداث قدر ملائم من التنمية الاقتصادية عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة، ورفع مستويات الإنتاج من خلال توفير المهارات والطاقات البشرية الكفء، فضلاً عن زيادة معدلات التركيم الرأسمالي في المجتمع وإحداث زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي للدولة بحيث يفوق معدل التنمية معدل زيادة السكان بما يحقق زيادات متتالية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي. وهكذا فإن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يشتمل على عناصر أساسية يتمثل أهمها في إحداث تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي، وزيادة الدخل الحقيقي بشكل مطرد، وإعادة توزيع الدخل بما يتسق وهدف الحد من معدلات الفقر في المجتمع، وكذلك الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة والممنوحة للجيل الحالي دون الإضرار بحقوق الأجيال المستقبلية في إشباع حاجاتهم من السلع والخدمات.

ب. يتعلق **البعد الاجتماعي** بزيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقات المتاحة لديهم وتيسير دخولهم إلى سوق العمل بما يكفل تحقيق قدر أكبر من الرفاهية. وهو ما يمكن أن يجعل من التنمية وسيلة للالتحام الاجتماعي وتطوير الاختيار الإنساني الذي يفترض فيه أن يتضمن قدراً من الإنصاف بين الأجيال المتعاقبة بمقدار ما هو بين الدول المختلفة. وهكذا يضم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة عدداً من المستهدفات التي تتعلق بالمنظومة الاجتماعية، والتي تشكل في مجموعها إحدى الآليات الهامة لتقييم مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية المستدامة، ومنها تحقيق العدالة الاجتماعية، زيادة فرص الأفراد في الحصول على عمل يكفل لهم حياة آدمية كريمة- وهو ما يفسر كون قضية البطالة بأبعادها المختلفة قد مثلت قاسماً مشتركاً في كثير من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية- وكذلك زيادة فرصتهم في الحصول الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية. أيضاً يرتبط هذا البعد التنموي بزيادة المشاركة الشعبية، وعدم تهميش دور أي من فئات المجتمع في عملية صنع القرار. كذلك ينطوي البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على ضرورة الوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان.

ج. يشتمل **البعد البيئي** للتنمية المستدامة بمراعاة الاعتبارات البيئية في عملية التنمية، والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، وأيضاً حقهم في العيش في بيئة أقل تلوثاً. وتشتمل البيئة على كل ما يحيط بالإنسان من محيط حيوي وموارد طبيعية، ويرتبط باستغلال الرصيد المتاح من الموارد المادية والاجتماعية لإشباع الحاجات والتطلعات الحالية والمستقبلية لأفراد المجتمع. وقد أكدت التقارير الدولية على أهمية الاهتمام بالبيئة كركن أساسي في التنمية المستدامة، وذلك بهدف الحد من استنزاف الموارد الطبيعية والحفاظ على قدر ملائم من الجودة البيئية لكل من الجيل الحالي والأجيال المستقبلية بما ينطوي عليه ذلك من الاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة، والاهتمام بدراسة علوم البيئة، وهو ما يتطلب ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة، وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على التجدد. وأيضاً عدم تجاوز قدرة النظام البيئي على التخلص من المخلفات والانبعاثات المتزايدة بما يكفل الحد الأدنى من الجودة البيئية، واللازم للحفاظ التوازن البيئي والتنوع الحيوي والبيولوجي.

د. وأخيراً، فإن البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة يعتنى بالإطار المؤسسي لعملية تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في الدولة باعتباره يقدم معياراً قابلاً للقياس الكمي حول قدرة الدولة على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته، بالإضافة إلى تقييم مدى مشاركة الدول المختلفة عصر المعلومات. وذلك من خلال تحليل البيانات المتاحة عن عدد الهواتف الثابتة والمتنقلة، أعداد المشتركين في خدمات الإنترنت، وكذلك مستخدمي الكمبيوتر والحواسب الشخصية كنسبة من عدد السكان.

3. تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى نجاح الدولة وما حققته من إنجازات في مجال تحقيق التنمية المستدامة، وتنقسم إلى مؤشرات اقتصادية، واجتماعية، وبيئية، وتكنولوجية. وتوفر تلك المؤشرات تقييماً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية التي تنطوي عليها عملية تحقيق التنمية المستدامة، وذلك على النحو التالي:

- تتمثل المؤشرات الاقتصادية في تلك المؤشرات المتعلقة بالبنية الاقتصادية مثل: إجمالي الناتج القومي الحقيقي السنوي، وإجمالي الدخل القومي الحقيقي السنوي، وكذلك متوسط نصيب الفرد من كل منهما باعتبارها مؤشرات تقيس الأداء الاقتصادي للدولة.

كما تضم المؤشرات المتعلقة بالبنية الاقتصادية عدداً من المؤشرات التي تقيس الوضع الخارجي للدولة مثل كل من حجم الصادرات وعبء خدمة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. أيضاً تشمل المؤشرات الاقتصادية تلك المؤشرات المتعلقة بأنماط الإنتاج والاستهلاك مثل نسبة أو كثافة استخدام المادة الطبيعية في الإنتاج، وكثافة استخدام الطاقة، ونسب النفايات والمخلفات الناتجة عن الإنتاج والاستهلاك .. وغيرها.

- تتمثل المؤشرات الاجتماعية في المؤشرات المتعلقة بمعدلات الفقر، ومعدل البطالة في المجتمع، وتوزيع الدخل، والمساواة في النوع الاجتماعي، وكذلك المؤشرات المتعلقة بالوضع التعليمي والصحي والأمني والسكاني للدولة.

- تضم **المؤشرات البيئية** عددا من المؤشرات المتعلقة بنسب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ونسب استهلاك المواد المستنزفة للأوزون، وتركيز ملوثات الهواء في البيئة، مساحة الأراضي المنزرعة مقارنة بالمساحة الكلية للأرض المتاحة في الدولة، ومتوسط نصيب الفرد منها، وكثافة استخدام الأسمدة، ونسب استخدام المبيدات والمخصبات الزراعية، مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، ونسب التصحر، بالإضافة إلى بعض المؤشرات المتعلقة بنصيب الفرد من الموارد المائية، ونسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية للدولة، ونسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

- تشمل **المؤشرات التكنولوجية** المؤشرات التي تقيس قدرة الأفراد على التعامل مع تكنولوجيا الاتصالات الحديثة مثل عدد خطوط الهاتف– الثابت والمحمول- على عدد السكان، وكل من نسبة مستخدمي الإنترنت ونسبة مستخدمي الحاسب الشخصي إلى عدد السكان.

4. تتمثل أهم الآليات التي يمكن اتباعها لتحقيق التنمية المستدامة- وفقاً للقمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرج (2002)- في كل من الآليات الاقتصادية، والآليات التشريعية، والآليات الوقائية، والآليات المتعلقة برفع الوعي المجتمعي، وهي كالتالي:

أ. **الآليات الاقتصادية**، ومن أهمها استخدام أدوات السياسات المالية (كالإنفاق الحكومي والضرائب) لإجراء عملية تصحيح للسوق من خلال إدخال العناصر البيئية، إضافة إلى الحد من القيام بالأنشطة البيئية غير المرغوبة والحد من استهلاك المنتجات والخدمات ذات التأثير السلبي على البيئة مقارنة بالبدائل الأخرى. وكذلك استخدام السياسات السعرية على النحو الذي يؤدي إلى ترشيد استخدام الطاقة والمواد الخام والتركيز على كفاءة استخدامها، ومن ثم تحقيق وفورات اقتصادية وتقليل نسب الانبعاثات الملوثة للبيئة ومعدلات استنزاف الموارد الطبيعية.

أيضا تعد الحوافز الاقتصادية من أكثر الآليات الاقتصادية انتشاراً حيث أنها تساهم في تشجيع الصناعات على مراعاة مبادئ الاستدامة من خلال إقناع الأفراد والمؤسسات بترشيد استخدام الموارد وخفض تأثيراتها السلبية على البيئة باستخدام

الرسوم التي تفرض على الانبعاثات والمواد الملوثة للبيئة. هذا إلى جانب العديد من الآليات مثل رسوم المستهلك، سياسات المنح والدعم والقروض الميسرة لتشجيع السلوكيات المرغوبة تنموياً مثل دعم توليد الطاقة من المصادر غير التقليدية وتشجيع المنتج على التخلص الآمن من المخلفات التي يمكن ان تتسبب في التلوث، وآليات الاتجار في تصاريح التلوث واستخدام الموارد، تصمم بهدف التحكم في نوعية البيئة أو معدل استنزاف الموارد الطبيعية من خلال إدخال آلية يسمح من خلالها للجهة المتسببة في التلوث بشراء وبيع حصص الانبعاثات.

ب. **الآليات التشريعية**، والتي تنطوي على تحديد المعايير البيئية، وكذلك الأهداف البيئة المرغوبة والتكاليف التي يقبل المجتمع تحملها لتحقيق هذه الأهداف، آخذاً في الاعتبار التكنولوجي المتاحة في هذا الصدد. ومن ثم فإن الآليات التشريعية ترتبط باستخدام الأدوات الملائمة لتحقيق أهداف الاستدامة البيئية والتوازن في استخدام الموارد وتخصيصها بين الأجيال المتعاقبة. ومن أهم تلك الأدوات تصاريح استخدام الموارد البيئية وصرف الملوثات- والتي تهدف إلى حماية نوعية البيئة والموارد الطبيعية من خلال فرض القيود على بعض الأنشطة التنموية- والغرامات البيئية التي تفرض على الأفراد والمنشآت التي تخالف المعايير البيئية المحددة. ايضاً من الآليات التشريعية المستحدثة في هذا الشأن ما يعرف بـ"الاتفاق التطوعي" والمتمثل في إبرام اتفاق بين الجهة التنظيمية المختصة والصناعة للوصول إلى هدف بيئي محدد في إطار زمني معين من خلال إجراء نوع من توفيق الأوضاع البيئية. وأخيراً يتم استخدام أدوات الرصد والمتابعة. وهناك أسلوبين للرصد والمتابعة يجب اتباعهما للتأكد من التوافق مع التشريعات البيئية وهما: متابعة البيئة المحيطة في جميع الأوساط (الهواء، المياه، التربة) للتأكد من توافقها مع معايير الجودة البيئية، والرصد الذاتي الذي تقوم به الصناعة لتقييم تأثيراتها البيئية ومدى توافقها مع التصاريح البيئية.

ج. **الآليات الوقائية**، وتهدف تلك الآليات إلى تدنية الآثار السلبية للمشروعات والبرامج والمنتجات على البيئة والموارد. ومن أهم تلك الآليات معايير تقييم الأثر البيئي، ومعايير الأثر الاجتماعي، وتقييم الاستدامة.. وغيرها.

د. **الآليات المرتبطة برفع الوعي المجتمعي**، والتي تعنى بتغيير سلوك الإنسان في استهلاك الموارد الطبيعية وحماية البيئة، وذلك من خلال البرامج التعليمية الموجهة نحو المجموعات الاستهلاكية المختلفة، والمعنية بشرح مفهوم الاستهلاك المستدام، والتهديدات التي تواجه الإنسان إذا لم يتغير نمط التنمية السائد، والذي لا يراعي مبدأ الاستدامة. هذا بالإضافة إلى استخدام شهادات وعلامات التوافق البيئي التي تتيح للمستهلك معلومات حول المنتجات والخدمات ذات الأداء البيئي المرتفع ورفع مستوى الوعي بأهمية الإدارة السليمة للموارد المتاحة، واتباع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام.

الفصل الرابع

تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في مصر ودول أخرى



الفصل الرابع

تحليل مؤشرات التنمية المستدامة

في مصر ودول أخرى

يهدف الفصل الحالي إلى التعرف على الموقع النسبي لمصر على خريطة التنمية المستدامة، وإلقاء الضوء على أهم التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر وسبل التغلب عليها. كذلك يتم استعراض أهم السياسات والآليات المتبعة لتحقيق التنمية المستدامة ومدى فعاليتها في هذا الصدد. كما يتناول الفصل تحليلاً لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في كل من اليابان وماليزيا وسوريا واليمن، وهي نفس الدول التي تم استعراض مؤشرات التنمية البشرية بها مقارنة بمصر حيث تصنف اليابان- كما عرضنا في الفصل الثاني من الدراسة- ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، وتصنف ماليزيا في مجموعة الدول مرتفعة التنمية البشرية لتسبق كل من اليابان وماليزيا مصر من حيث الترتيب العالمي وفقاً لقيمة دليل التنمية البشرية، وتصنف سوريا في مجموعة الدول متوسطة التنمية البشرية (نفس المجموعة التي تضم مصر) وتصنف اليمن في مجموعة الدول منخفضة التنمية البشرية حيث تلي مصر في الترتيب وفقاً لقيمة الدليل. كما يتناول الفصل دور العنصر البشري في تحقيق التنمية المستدامة على ضوء تجارب الدول محل الدراسة في محاولة لاستنتاج آليات عملية من شأنها تعظيم مساهمة العنصر البشري في تحقيق الأهداف الإنمائية.

4-1 تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (1990-2010):

يمكن التعرف على واقع التنمية المستدامة في مصر من خلال التطورات والتغيرات في مؤشرات التنمية المستدامة خلال العقدين الأخيرين، والمتمثلة- كما أشرنا في الفصل الثالث- في كل من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية.

1-1-4 تحليل المؤشرات الاقتصادية، ومن أهمها- وفقاً لما تمت الإشارة إليه في الفصل الثالث من الدراسة- المؤشرات المتعلقة بقياس مستوى النشاط الاقتصادي والتي تعكس البنية الاقتصادية للدولة مثل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ونسبة كل من الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى إجمالي الناتج المحلي ونسبة عبء خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات كمؤشر للوضع المالي للدولة.. وغيرها.

وتشير البيانات المتاحة بشأن المؤشرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة إلى حدوث تحسن محدود في أغلب تلك المؤشرات، وهو ما يتضح من بيانات الجدول التالي:

جدول (4-1)

تطور المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في مصر (1990- 2010)

البيان	1990	1995	2000	2005	2010
الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2000 (بالمليار دولار)	63.98	77.69	100.77	118.46	157.34
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2000 (بالألف دولار)	1.125	1.252	1.490	1.596	1.940
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2000 (بالمليار دولار)	65.579	77.501	99.839	118.749	160.259
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2000 (بالألف دولار)	1.154	1.249	1.476	1.600	1.976
معدل نمو الدخل القومي الإجمالي (GNI) ٪	4.38	5.13	5.19	4.45	3.13
معدل نمو متوسط نصيب الفرد من GNI ٪	2.22	3.39	3.33	2.54	1.34
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ٪	5.70	4.64	5.37	4.47	5.15
معدل نمو متوسط نصيب الفرد من GDP٪	3.51	2.90	3.51	2.56	3.33
عبء خدمة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي صادرات السلع والخدمات (٪)	4.3	4.9	10.6	11.2	14.2
صادرات السلع والخدمات كنسبة من GDP (٪)	20.05	22.55	16.20	30.34	21.35
واردات السلع والخدمات كنسبة من GDP (٪)	32.71	27.70	22.82	22.61	26.13

المصدر: World Bank, **World Bank Indicators,** 1990-2010.

وتشير بيانات الجدول السابق إلى حدوث تحسن محدود في أغلب المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة المذكورة حيث ازداد الدخل القومي الإجمالي Gross National Income بالأسعار الثابتة لسنة 2000 من 66.98 مليار دولار عام 1990 إلى 157.34 مليار دولار عام 2010. أيضاً شهدت الفترة زيادة ملحوظة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDP/Capita سنويا بالأسعار الثابتة لسنة 2000 من 1152 دولار عام 1990 إلى 1976 دولار عام 2010.

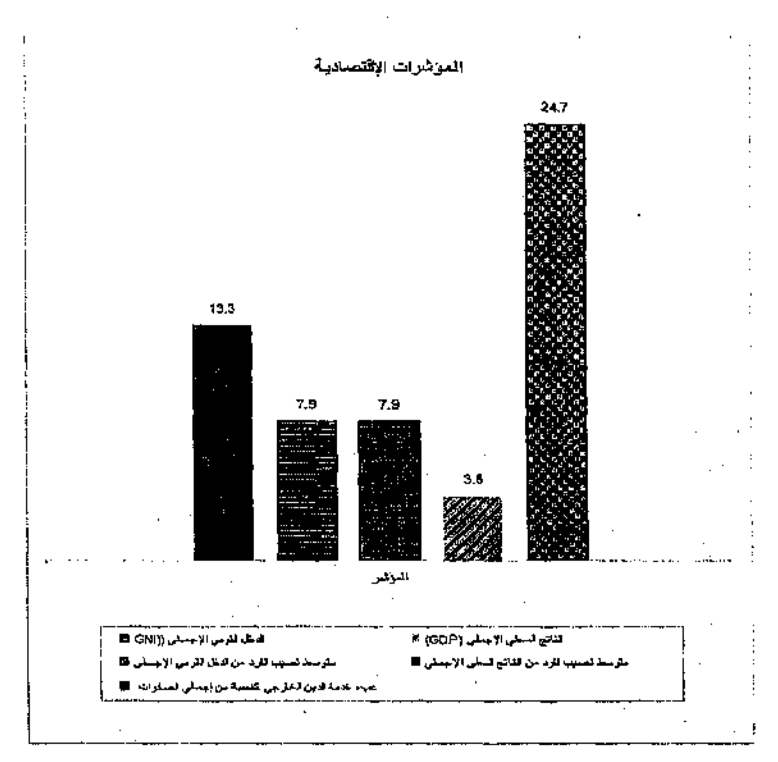
كذلك تشير بيانات الجدول (4-1) إلى أنه رغم زيادة نسبة صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 20.05٪ عام 1990 إلى 21.35٪ عام 2010، وانخفاض نسبة واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 32.71٪ عام 1990 إلى 26.13٪ عام 2010 ، إلا أن الواردات لا تزال نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي أكبر من نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي خلال تلك الفترة. ورغم هذا التحسن المحدود في أغلب المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة خلال الفترة (1990- 2010)، إلا أن مؤشر خدمة الدين الخارجي (عبء خدمة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي صادرات السلع والخدمات) قد شهد تدهوراً ملحوظاً خلال نفس الفترة حيث تضاعف عبء خدمة الدين الخارجي External Dept Service كنسبة من إجمالي الصادرات بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال الفترة (من 4.3 عام 1990 إلى 14.2٪ عام 2010).[1]

ويوضح الشكل التالي متوسط معدل التغير السنوي في عدد من المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة:

---

(1) يمكن الرجوع إلى:

World Bank, op.cit; Available at: www. worldbank.org.eg.



شكل (4-1): متوسط معدل التغير السنوي في المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في مصر (1990-2010)

المصدر: تم إعداد هذا الشكل من بيانات الجدول (4- 1).

4-1-2 تحليل المؤشرات الاجتماعية: ومن أهمها المؤشرات المتعلقة بمعدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة ونسبة الأفراد تحت خط الفقر كنسبة من عدد السكان ونسب الأمية..وغيرها. وتشير البيانات المتاحة إلى حدوث تذبذب وعدم استقرار ملحوظ في أغلب تلك المؤشرات خلال فترة الدراسة، وهو ما يتضح من بيانات الجدول التالي:

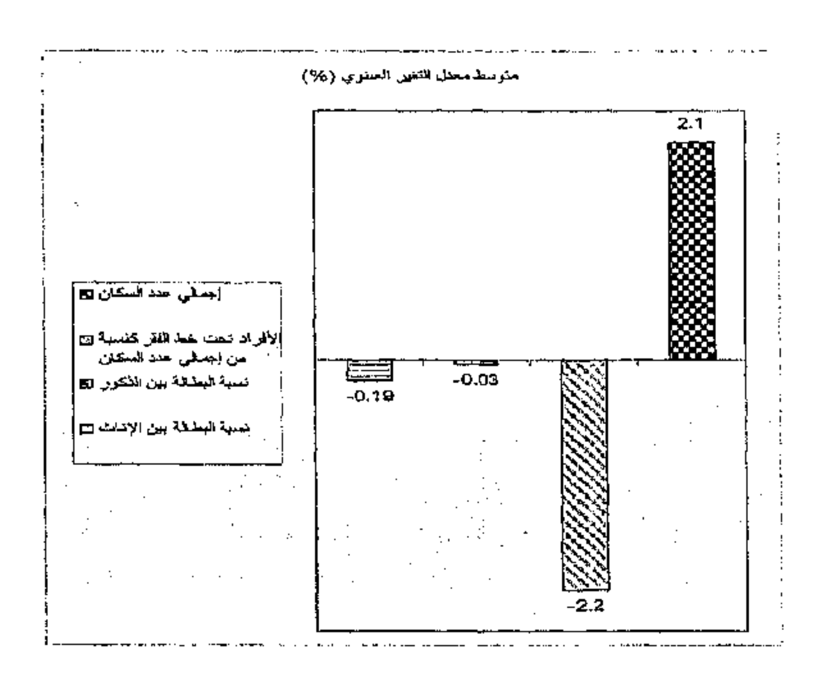
جدول (4-2)

تطور المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في مصر (1990-2010)

البيــان (٪)	1990	1995	2000	2005	2010
معدل النمو السكاني السنوي	2.09	1.68	1.78	1.85	1.75
معدل البطالة السنوي كنسبة من إجمالي قوة العمل	8.6	11.3	9.0	11.2	9.0
معدل البطالة بين الإناث كنسبة من إجمالي قوة العمل	17.9	24.1	22.7	25.1	22.9
معدل البطالة بين الذكور كنسبة من إجمالي قوة العمل	5.2	7.6	5.1	7.1	5.2
الأفراد تحت خط الفقر كنسبة من عدد السكان	33.3	33.1	20.1	21.6	23.7

المصدر: World Bank, **World Bank Indicators**, 1990-2010.

وفقاً لبيانات الجدول السابق شهدت المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في مصر تذبذباً ملحوظاً بين الارتفاع والانخفاض كانت محصلته هي انخفاض معدل النمو السكاني إلى 1.75٪ عام 2010 مقابل 2.09 عام 1990. وأيضا انخفاض نسبة الأفراد تحت خط الفقر من 33.3٪ إلى 23.7٪ خلال نفس الفترة. هذا في حين ارتفع معدل البطالة إلى 9٪ عام 2010 مقابل 8,6٪ عام 1990. ويوضح الشكل التالي متوسط معدل التغير السنوي في كل من تلك المؤشرات:



شكل (4- 2): معدل التغير السنوي في المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في مصر (1990-2010)

المصدر: تم إعداد هذا الشكل من بيانات الجدول (4 – 2).

3-1-4 تحليل المؤشرات البيئية: ومن أهمها كل من المؤشرات المتعلقة باستنزاف الموارد الطبيعية والمؤشرات المتعلقة بجودة البيئة، والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول (4-3)

تطور المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في مصر (1990-2010)

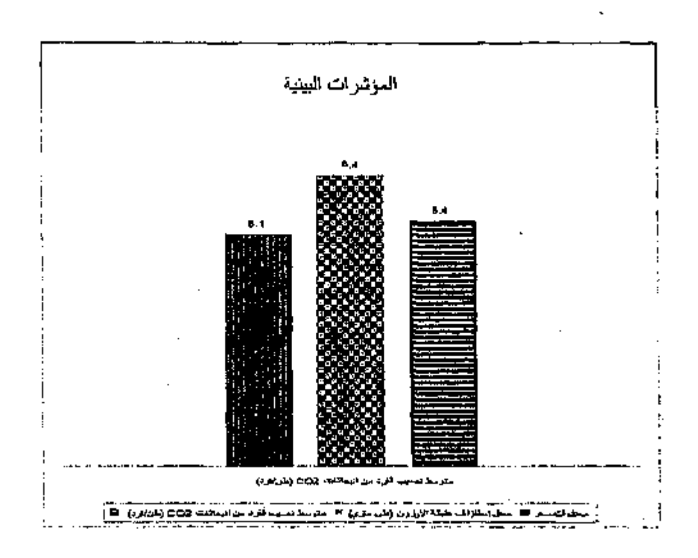
البيان	1990	1995	2000	2005	2010
معدل استنزاف الموارد الطبيعية كنسبة من GNI (٪)	13.18	7.06	6.15	16.37	7.26
مساحة الأراضي الصحراوية (كنسبة مئوية من إجمالي مساحة الأراضي)	0.044	0.053	0.059	0.067	0.70
معدل استخدام الطاقة (كجم/ 1000$ من GDP بالأسعار الثابتة لسنة 2005)	172.95	162.33	161.24	182.80	168.38
انبعاثات Co_2 (كجم/ $ من GDP)	0.57	0.54	0.57	0.52	1.52
انبعاثات Co_2 (طن متري/ فرد) سنويا	1.34	1.54	2.09	2.35	2,48

المصدر:

United Nations Statistics, **Sustainable Development Indicators,** 1990-2010.

وفقاً لبيانات الجدول السابق فإن أغلب المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في مصر قد شهدت تدهوراً ملحوظاً خلال الفترة المذكورة حيث زادت نسبة مساحة الأراضي الصحراوية إلى اجمالي مساحة الأراضي في مصر من 0.044٪ عام 1990 إلى 0.7 ٪ عام 2010. كما زادت نسب انبعاثات Co_2 الملوثة للبيئة من 0.57 كجم/ $ من GDP عام 1990 إلى 1.52 كجم/ $ من GDP عام 2010. وهو ما يمكن اعتباره

مؤشراً على انخفاض كفاءة العنصر البشري على كل من جانبي الاستهلاك والإنتاج، وأنه رغم التحسن في إنتاجية الفرد كمياً، إلا أن ذلك لم يتزامن مع مراعاة الاعتبارات البيئية واعتبارات الحد من استنزاف الموارد الطبيعية في إطار مفهوم الاستدامة في تحقيق الأهداف الإنمائية. ويتضح الاتجاه العام للمؤشرات البيئية في مصر خلال فترة الدراسة من الشكل التالي:



شكل (4-3): متوسط معدل التغير السنوي في المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في مصر(1990–2010)

المصدر: تم إعداد هذا الشكل من بيانات الجدول (4– 3)

4-1-4 تحليل المؤشرات التكنولوجية: ومن تلك المؤشرات- كما أوضح الفصل الرابع من الدراسة- كل من مؤشر عدد خطوط الهاتف الثابت/ 100 شخص، عدد خطوط الهاتف المحمول/ 100 شخص، عدد مستخدمي الإنترنت/ 100 شخص، عدد الحواسب الشخصية/ 100 شخص، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (4 – 4)

تطور المؤشرات التكنولوجية للتنمية المستدامة في مصر (1990- 2010)

البيـان (٪)	1990	1995	2000	2005	2010
عدد خطوط الهاتف الثابت/ 100 شخص	2.82	4.38	8.11	14.12	11.86
عدد خطوط الهاتف المحمول/ 100 شخص	0.01	0.01	2.01	18.37	87.11
عدد مستخدمي الإنترنت/ 100 شخص	0.00	0.031	0.60	12.19	24.28
عدد الحواسب الشخصية/ 100 شخص	00.0	0.39	1.14	3.50	3.92

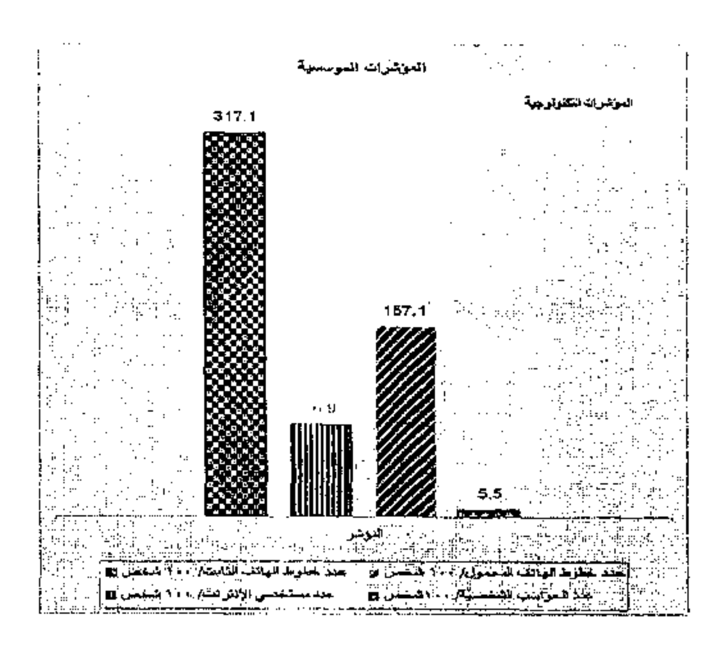
المصدر:

بوابة مصر لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

www.egypticti ndicators.gov.eg

وتشير البيانات السابقة إلى تحسن المؤشرات التكنولوجية للتنمية المُستدامة في مصر خلال فترة الدراسة، حيث ازداد عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص من 2.82 عام 1990 إلى 11.86 عام 2010. كما زاد عدد خطوط الهاتف المحمول من 0.01 إلى 87.11 خلال نفس الفترة.

أيضاً يلاحظ زيادة عدد الأفراد الذين يستخدمون خدمة الإنترنت إلى 26.24٪ من عدد السكان، وزيادة عدد الحواسب الشخصية إلى 3.92٪ من عدد السكان. أي أن متوسط معدل النمو السنوي في المؤشرات التكنولوجية خلال فترة الدراسة جاء أعلى من نظيره في الأبعاد الأخرى، وهو ما يشير إليه الشكل التالي:



شكل (4-4): متوسط معدل التغير السنوي في المؤشرات التكنولوجية للتنمية المستدامة في مصر (1990-2010)

المصدر: تم إعداد هذا الشكل من بيانات الجدول (4− 4).

ويوضح **الجدول م(3−1)** مؤشرات التنمية المستدامة في مصر، كما يوضح **الجدول م(3−2)** معدلات التغير في كل من تلك المؤشرات خلال فترة الدراسة، وكذلك متوسط معدل التغير السنوي في تلك المؤشرات خلال نفس الفترة. والتي تم الاستناد إليها للاستدلال على التطورات التي شهدتها تلك المؤشرات تلك الفترة. وتشير معدلات النمو في مؤشرات التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة المذكورة إلى ما يلي:

أ- فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية، فقد شهدت تحسناً ضئيلاً حيث يلاحظ زيادة الدخل القومي الإجمالي (GNI) خلال فترة الدراسة بنحو 3.5٪ ، كما أن معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل خلال نفس الفترة لم يتجاوز 1.1٪،

حيث تراوحت معدلات النمو السكاني فيما بين 2.3٪ ، 1.8٪ خلال تلك الفترة. كذلك لم يزد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 1.1٪ أيضا خلال نفس الفترة. هذا في حين بلغ متوسط الزيادة في عبء خدمة الدين الخارجي 1.9٪، وهو ما يشير إلى تحسن ضئيل في مستويات الدخول والإنتاجية يقابله تدهوراً نسبيا في الوضع الخارجي للدولة.

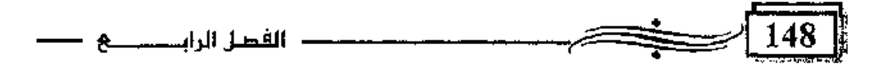
ب- أوضحت المؤشرات الاجتماعية انخفاضاً في معدلات البطالة بين الذكور بنسبة 0.07٪، يقابلها ارتفاع معدلات البطالة بين الإناث بنسبة 12٪، وهو ما يشير إلى زيادة الفجوة النوعية كمؤشر لزيادة نسبة اللامساواة بين الجنسين، بينما ظلت معدلات الفقر ثابتة نسبياً حيث انخفضت نسبة الأفراد تحت خط الفقر بما لا يتجاوز0.3٪ خلال الفترة.

جـ- فيما يتعلق بالمؤشرات البيئية خلال فترة الدراسة، فقد شهدت تدهوراً ملحوظاً حيث ازداد متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنحو 0.8٪، وبلغ معدل النمو في معدل استنزاف طبقة الأوزون بنحو 8.96٪ وازدادت نسبة التصحر بنحو0.7٪ خلال الفترة.

د- تنطوي المؤشرات التكنولوجية على قدر كبير من التحسن مقارنة بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو ما يمكن إرجاع قدر كبير منه إلى زيادة كفاءة العنصر البشري وقدرته على استخدام وسائل الاتصال الحديثة، وخاصة في المجالات المتعلقة باستخدام الكمبيوتر والإنترنت.

2-4 تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في عدد من الدول:

يتناول المبحث الحالي مؤشرات التنمية المستدامة في كل من اليمن وسوريا وماليزيا واليابان، وهي نفس الدول الأربع التي تم تحليل مؤشرات التنمية البشرية فيها من خلال الفصل الثالث من الدراسة، ويهدف المبحث الحالي إلى تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في تلك الدول مقارنة بمصر لتحديد الوضع النسبي لمصر على خريطة التنمية المستدامة. ويوضح الجدول التالي عدد من تلك المؤشرات:



جدول (5-4)

معدل التغير السنوي في مؤشرات التنمية المستدامة في الدول محل الدراسة

(2009-1995)

	البيان (٪)	اليابان	ماليزيا	سوريا	مصر	اليمن
مؤشرات اقتصادية	معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من GNI	0,02	4,3	11,8	7,9	15,2
	معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من GNI الحقيقي	3,0	2,1	2,4	0,9	1,8-
	معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من GDP	0,05	4,0	11,9	7,9	15,9
	خدمة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الصادرات	-	5,0-	1,7-	13,3	3,3-
مؤشرات اجتماعية	معدل النمو السكاني	0,1	2,4	3,6	2,1	3,7
	الأفراد تحت خط الفقر كنسبة من عدد السكان	-	-	5,2	4,4	5,2
	نسبة البطالة بين الذكور	0,16	0,5-	4,5	0,5-	3,2
	نسبة البطالة بين الإناث	0,18	1,7-	5,6	0,8	2,6
مؤشرات بيئية	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (طن/ فرد)	0,011-	1,8	0,4	5,4	1,9
	انبعاثات CO_2 (كجم/ $ من GDP)	0,13-	7,7	5,2	-	0,05
	معدل استنزاف طبقة الأوزون	0,97-	3,1	1,4-	6,4	3,4
	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه عذبة	-	0,08	0,03	0,18	0,07-
	استخدام الطاقة (وحدة/ $ من GDP)	0,11-	0,79-	0,07-	0,09	0,24
مؤشرات تكنولوجية	عدد خطوط الهاتف الثابت/ 100 شخص	0,23-	0,02-	1,61	0,77	0,33
	خطوط عدد خطوط الهاتف المحمول/ 100 شخص	8,29	20,02	183,7	22,03	321,8
	عدد مستخدمي الإنترنت/ 100 شخص	46,4	23,2	555,3	107,7	80,4
	عدد الحواسب الشخصية / 100 شخص	2,73	8,39	11,9	43,5	29,8

المصدر:

World Bank, **World Development Indicators,** 1995- 2010.

وبتحليل بيانات الجدول (4−5)، والاستعانة ببيانات الجدول م (3−3) نجد أن اليابان قد شهدت تحسنا نسبياً ملحوظاً في مؤشرات التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة مقارنة بدولة منخفضة الدخل كاليمن، خاصة فيما يتعلق بالمؤشرات البيئية حيث يلاحظ أنه رغم زيادة معدلات التنمية الصناعية في اليابان إلا أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل فرد، وكذلك انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج قد انخفضت خلال فترة الدراسة بحوالي 0.011%، 0.13 % على التوالي، في حين زادت تلك الانبعاثات في اليمن — والتي شهدت معدلات تنمية أقل نسبيا- بنحو 1.9%، 0.05% على التوالي. كذلك فيما يتعلق بمتوسط النمو في معدلات استخدام الطاقة لكل وحدة من الناتج في الدولتين خلال نفس الفترة (- 0.11 في اليابان مقارنة بنحو 0.27 في اليمن). وهو ما يشير إلى أن مراعاة الاعتبارات البيئة والاعتبارات الخاصة بالحد من استنزاف الموارد الطبيعية- كأحد متطلبات استدامة العملية التنموية- هو أمر لا يتعارض مع تحقيق معدلات أعلى للتنمية الاقتصادية وإنما هو رهن بعوامل عديدة يجب أخذها في الاعتبار، وسوف نشير إليها في موضع لاحق من الدراسة.

ويمكن ترتيب الدول محل الدراسة من حيث التحسن في مؤشرات التنمية المستدامة باعتبار أن اليابان قد احتلت المرتبة الأولى تليها ماليزيا ثم مصر وسوريا وأخيراً اليمن، ويتوافق ذلك الترتيب مع ترتيب نفس الدول من حيث دليل التنمية البشرية (كما يوضح الفصل الثالث من الدراسة). ويوضح الجدول م (3−3) أهم مؤشرات التنمية المستدامة في تلك الدول خلال الفترة (1990- 2010)، والتي تم استخدامها لحساب معدل التغير السنوي في كل من تلك المؤشرات خلال الفترة المذكورة. وإذا كنا بصدد التعرف على الوضع النسبي لمصر على خريطة التنمية المستدامة، فيمكن أن يتم ذلك بمقارنة مؤشرات التنمية المستدامة في كل من مصر واليابان عامي (1990، 2010) وهو ما يتضح من الجدول التالي:

جدول (4- 6)

مؤشرات التنمية المستدامة في كل من مصر واليابان (1990، 2010)

المؤشـر	1990		2010	
	مصر	اليابان	مصر	اليابان
متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لسنة 2000 ($)	1204.05	33595.25	2049.38	39309.65
معدل البطالة كنسبة من إجمالي قوة العمل (٪)	8.6	2.1	9.5	4.5
نسبة انبعاثات Co2 (كجم/ $ من GDP بالأسعار الثابتة لسنة 2005)	0.413	0.339	0.514	0.302
عدد مستخدمي الإنترنت/ 100 من السكان	0.00	0.020	26.74	79.426

المصدر: **World Bank,** op.cit., 1990- 2010.

ويتضح من بيانات الجدول السابق أنه رغم التحسن المحدود في المؤشر الاقتصادي والتحسن الملحوظ في المؤشر التكنولوجي للتنمية المستدامة في مصر خلال فترة الدراسة، إلا أن ذلك يعد ضئيلاً نسبياً مقارنة بدولة مثل اليابان خلال نفس الفترة. أيضاً رغم ارتفاع نسبة البطالة في كل من مصر واليابان خلال الفترة، إلا أن معدل البطالة في مصر قد فاق ضعف معدل البطالة في اليابان. وفيما يتعلق بالبعد البيئي فيلاحظ زيادة نسب انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الملوثة للبيئة في مصر وانخفاضها في اليابان، وهو ما يدعم القول بإمكانية زيادة معدلات التنمية الاقتصادية دون أن يتعارض ذلك مع متطلبات الجودة البيئية.

3-4 دور سياسات التنمية البشرية في التنمية المستدامة في ضوء تجارب الدول محل الدراسة

استناداً إلى ما تم عرضه من مؤشرات التنمية المستدامة في كل من مصر واليابان وماليزيا وسوريا واليمن خلال فترة الدراسة، وبالرجوع إلى مؤشرات التنمية البشرية التي تناولها الفصل الثالث من الدراسة تفصيلاً في تلك الدول يمكن ملاحظة ما انطوت عليه العلاقة بين كل من مؤشرات التنمية المستدامة ومؤشرات التنمية البشرية من دلائل حيث نجد أنه رغم تحسن قيمة HDI في مصر من 0.424 عام 1990 إلى 0.620، إلا أنه لا يزال منخفضاً نسبياً مقارنة باليابان التي زادت فيها قيمة HDI من 0.814 إلى 0.884 خلال نفس الفترة. وهو نفس الاتجاه الذي سارت فيه العلاقة بين مؤشرات التنمية المستدامة في كل من الدولتين. ويمكن أن نحصل على نفس النتائج بمقارنة المؤشرات السابقة في كل من مصر ودولة مثل اليمن التي تحتل مركزاً نسبياً أقل في ترتيب الدول من حيث قيمة دليل التنمية البشرية، حيث يلاحظ أنه رغم التحسن في تلك المؤشرات في اليمن عام 2010 مقارنة بعام 1990 إلا أن الوضع النسبي لها يعد متأخراً مقارنة بمصر، سواء فيما يتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة أو بمؤشرات التنمية البشرية.

ويمكن استخلاص أن التحسن في قيمة دليل التنمية البشرية في الدول محل الدراسة خلال الفترة المذكورة- والذي يعكس مدى نجاح سياسات التنمية البشرية في تلك الدول- قد انعكس إيجابياً على كل من البعد الاقتصادي والمؤسسي للتنمية المستدامة، إلا أن الحال لم يكن كذلك فيما يتعلق بكل من البعد الاجتماعي والبعد البيئي، وهو ما يمكن معه القول أن سياسات التنمية البشرية المتبعة لم تنجح في زيادة فرص الأفراد في الحصول على وظائف بالقدر الذي يؤدي للحد من معدلات البطالة، كما أنها لم ولا في رفع كفاءة العنصر البشري في الإنتاج والاستهلاك بالقدر الذي ينعكس إيجابياً على جودة البيئة ومعدلات استنزاف الموارد الطبيعية، وهو ما يستدعي إعادة توجيه سياسات التنمية البشرية بما يتسق مع متطلبات التنمية المستدامة ومستهدفاتها، وهو ما سوف يتم الإشارة إليه في الفصل السابع من الدراسة.

4-4 التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في مصر وسبل التغلب عليها

1-4-4 تحديات التنمية المستدامة في مصر: يواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر العديد من التحديات التي تقف– في كثير من الأحيان- أمام تحقيق مستهدفات العملية التنموية وتضعف من فعالية الآليات المستخدمة لإنجاز تلك المستهدفات، ويمكن إيجاز أهم التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة فيما يلي:[1]

1. أنماط السلوك الإنتاجي السائدة، ويقصد بها ما ينطوي عليه كل من القطاع الصناعي والقطاع الزراعي الحالي من سلوكيات إنتاجية لا تتسق ومستهدفات التنمية المستدامة بما يسفر عنه ذلك من فقدان القدرة على الحد من الملوثات البيئية من المصادر المختلفة.

2. أنماط السلوك الاستهلاكي السائدة- وذلك سواء فيما يتعلق بالاستهلاك الشخصي أو الاستهلاك الحكومي- والتي تفتقر إلى الترشيد والتوجيه بما يشير إليه ذلك من تزايد مستمر في نسب الملوثات في الغذاء والدواء والشراب.

3. مشكلة الفقر الذي يشكل تحدياً أساسياً في عملية تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يتطلب الاستغلال الرشيد للموارد المتاحة، وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محلياً وإقليمياً. وتزداد حدة مشكلة الفقر مع تزايد الأمية وارتفاع معدلات النمو السكاني مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة وغياب التخطيط السليم للموارد البشرية، بما يؤدي إليه ذلك من ارتفاع في معدلات البطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.

4. استمرار الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية بما ينطوي عليه ذلك من انتشار لظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

---

(1) اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وثيقة إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها، وزارة الدولة لشئون البيئة، رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية، 2009، ص 7-8.

5. التعرض لتغيرات مناخية مطردة نتيجة زيادة نسب الانبعاثات من الغازات السامة وحدوث ما يعرف بالاحتباس الحراري، وهو ما يتمخض عن انخفاض معدلات سقوط الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة ونسب الرطوبة في فصل الصيف، وهو ما أدى الى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة الزحف العمراني العشوائي الغير مرشد على الأراضي الزراعية، وزيادة ملوحة التربة ونسب التصحر.[1]

6. التلوث البحري بالبترول الذي يهدد الشعاب المرجانية والشواطئ والحياة البحرية.

7. تلوث المياه العذبة الناتج عن الكيماويات الزراعية والصرف الصحى غير المعالج والصرف الصناعي إضافة إلى النمو السريع في عدد السكان، والذي يشكل ضغطاً على الموارد الطبيعية في ظل عدم الاتساق بين سياسات التنمية والتوجهات البيئية.

8. محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للإستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة، وتدهور نوعيتهما، ونقص موارد الطاقة غير المتجددة.

9. انخفاض كفاءة نظم التعليم والتدريب، إضافة إلى ضعف إمكانيات المؤسسات التعليمية والبحثية وتأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمي والتقني في العالم، خاصة فيما يتعلق بتوفير متطلبات التنمية المستدامة.

10. عدم توافر الوعي البيئي لدى الأفراد، والذي يعد بمثابة شرط ضروري لتفعيل مساهمة العنصر البشري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

11. أزمات الصرف الصحي وانعكاساتها على الرعاية الصحية والصحة العامة (الوقاية والعلاج).

12. مشكلة الأمية بما لها من تأثيراتها سلبية على معدلات التنمية المستدامة.

---

(1) يمكن الرجوع إلى:

OECD, Sustainable Development: Critical Issues, **OECD Work Papers**, 2001, PP. 23-25

2-4-4 سبل التغلب على التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في مصر:

يتطلب التغلب على التحديات السابقة إعداد حزمة متكاملة من السياسات من شأنها العمل على ما يلي:

1. السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية النظيفة بأقل قدر من الطاقة، وبقدر كبير من التنسيق بينها وبين التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية.

2. النمو التراكمي يربط اتجاهات النمو الاقتصادي بالقضاء على الفقر وتحسين البيئة المحيطة.

3. نشر ثقافة إدارة الجودة الشاملة والمواصفات العالمية وتوفير ضمانات حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية والعيش في بيئة نظيفة.

4. فرض ضوابط تشريعية وإجراءات حكومية من شأنها الحد من التلوث البيئي.

5. تفعيل مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.[1]

6. ترشيد الاستهلاك وتبني سلوك استهلاكي جديد يقلل من الفاقد ويزيد من قاعدة المستفيدين، ويؤدي ذلك إلى زيادة الادخار، ومن ثم الاستثمار.

7. العمل على الحد من معدلات التضخم السكاني، مع مراعاة أن آثار السياسات السكانية لا تظهر إلا خلال عقود طويلة وهو ما يستلزم التعامل مع الموارد البشرية باعتبارها فرصة للاستثمار وليس باعتبارها عبئاً على المجتمع.

8. إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر لإطالة أعمار المنتجات والمواد وتخفيض استهلاك الطاقة.

9. أخذ المتغيرات البيئية بعين الإعتبار حال اتخاذ القرارات الاقتصادية.

10. توجيه العلوم والتكنولوجيا لخدمة الإنتاج بالجودة الشاملة والمواصفات العالمية والبيئة النظيفة.

---

(1) تضم مؤسسات **المجتمع المدني** الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تعمل بصورة تطوعية وتهتم بالقضايا والمصالح العامة، وتتسم بالعمل الإنساني والإنمائي والثقافي مع التركيز في نشاطها واهتمامها على خدمة المجتمع دون استهداف الربح المادي.

الخلاصة

1. تشير البيانات المتاحة بشأن المؤشرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة إلى حدوث تحسن محدود في أغلب تلك المؤشرات حيث ارتفع معدل نمو الدخل القومي الإجمالي من 6.99٪ عام 1990 إلى 7.17٪ عام 2010. ايضا شهدت الفترة زيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي، وإن كان معدل الزيادة فيه قد تناقص من 3.51٪ عام 1990 إلى 3.33٪ عام 2010. كذلك يلاحظ انه رغم زيادة نسبة صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (من 20.05٪ عام 1990 إلى 21.35٪ عام 2010) وانخفاض نسبة واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (من 32.71٪ عام 1990 إلى 26.13٪ عام 2010)، إلا أن إجمالي الواردات كان- ولا يزال- أكبر من الصادرات كنسبة من GDP خلال تلك الفترة. ورغم هذا التحسن المحدود في أغلب المؤشرات الاقتصادية إلى ان مؤشر خدمة الدين الخارجي قد شهد تدهوراً ملحوظاً حيث تضاعف عبء خدمة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الصادرات بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال الفترة (من 4.3٪ إلى 14.2٪).

2. أوضحت البيانات المتاحة بشأن المؤشرات الاجتماعية تذبذبا ملحوظا خلال فترة الدراسة بما أسفر عن انخفاض معدل النمو السكاني إلى 1.75٪ عام 2010 مقابل 2.09 عام 1995، وكذلك انخفاض نسبة الأفراد تحت خط الفقر من 33.3٪ إلى 23.7٪ خلال نفس الفترة. هذا في حين ارتفع معدل البطالة إلى 9٪ عام 2010 مقابل 8.6٪ عام 1990.

3. شهدت المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في مصر تدهورا ملحوظا خلال الفترة المذكورة حيث زادت نسبة مساحة الأراضي الصحراوية إلى إجمالي مساحة الأراضي في مصر من 0.044٪ عام 1990 إلى 0.7 ٪ عام 2010. كما زادت نسب انبعاثات Co_2 الملوثة للبيئة من 0.57 كجم/ $ من GDP عام 1990 إلى 1.52 كجم/ $ من GDP عام 2010، وهو ما يمكن اعتباره مؤشراً على انخفاض كفاءة العنصر

البشري على كل من جانبي الاستهلاك والإنتاج. فرغم التحسن في إنتاجية الفرد كمياً، إلا أن ذلك لم يتزامن مع مراعاة الاعتبارات البيئية واعتبارات الحد من استنزاف الموارد الطبيعية في إطار مفهوم الاستدامة في تحقيق الأهداف الإنمائية.

4. انطوت المؤشرات التكنولوجية على قدر كبير من التحسن مقارنة بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو ما يمكن إرجاعه إلى الطفرة الهائلة في مجال الاتصالات خلال العقد السابق في كافة أنحاء العالم وزيادة كفاءة العنصر البشري وقدرته على استخدام وسائل الاتصال الحديثة، وخاصة في المجالات المتعلقة باستخدام الكمبيوتر والإنترنت حيث زاد عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص من 2.82 عام 1990 إلى 11.86 عام 2010. كما زاد عدد خطوط الهاتف المحمول من 0.01 إلى 87.11 خلال الفترة. كما ازداد عدد الأفراد الذين يستخدمون خدمة الإنترنت إلى 26.24٪ من عدد السكان، وزيادة عدد الحواسب الشخصية إلى 3.92٪ من عدد السكان.

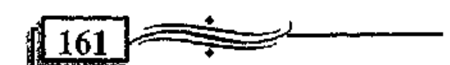
5. شهدت اليابان تحسناً نسبياً ملحوظاً في مؤشرات التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة مقارنة بدولة منخفضة الدخل كاليمن، خاصة فيما يتعلق بالمؤشرات البيئية، فرغم زيادة معدلات التنمية الصناعية في اليابان إلا أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل فرد، وكذلك انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج قد انخفضت خلال فترة الدراسة بحوالي 0.011٪، 0.13 ٪ على التوالي، في حين زادت تلك الانبعاثات في اليمن — والتي شهدت معدلات تنمية أقل نسبياً- بنحو 1.9٪ ، 0.05٪ على التوالي. كذلك فيما يتعلق بمتوسط النمو في معدلات استخدام الطاقة لكل وحدة من الناتج في الدولتين خلال نفس الفترة (- 0.11 في اليابان مقارنة بنحو 0.27 في اليمن). وهو ما يشير إلى أن مراعاة الاعتبارات البيئة والاعتبارات الخاصة بالحد من استنزاف الموارد الطبيعية- كأحد متطلبات استدامة العملية التنموية- هو أمر لا يتعارض مع تحقيق معدلات أعلى للتنمية الاقتصادية وإنما هو رهن بعوامل عديدة يجب أخذها في الاعتبار. كما أنه يمكن ترتيب الدول الأربع من حيث التحسن في مؤشرات التنمية المستدامة باعتبار أن اليابان قد احتلت المرتبة الأولى تليها ماليزيا ثم مصر وأخيراً اليمن، ويتوافق ذلك الترتيب مع ترتيب تلك الدول وفقاً لدليل التنمية البشرية.

6. من أهم التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر وجود اختلالات حادة في أنماط السلوك الإنتاجي والاستهلاكي السائدة، ومحدودية الموارد الطبيعية، وعدم توافر الوعي البيئي، وانخفاض كفاءة نظم التعليم والتدريب، وارتفاع معدلات الأمية. وتم اقتراح عدة سبل للتغلب على تلك التحديات من أهمها تشجيع استخدام تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، وتفعيل مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة، وكذلك العمل على الحد من معدلات التضخم السكاني، وفرض ضوابط تشريعية وإجراءات حكومية من شأنها الحد من التلوث البيئي، وترشيد استخدام الطاقة، والحد من استنزاف الموارد الطبيعية.

الفصل الخامس

آليات تفعيل دور التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة





الفصل الخامس

آليات تفعيل دور التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة

5-1 تحليل الوضع النسبي لمصر على خريطة التنمية البشرية :

رأينا كيف أوضح تحليل مؤشرات التنمية البشرية في مصر خلال الفترة (1990-2010) تحسناً محدوداً في قيمة دليل التنمية البشرية خلال العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين حيث زادت قيمة الدليل من 0.497 عام 1990 إلى 0.523 عام 1995 ثم إلى 0.585 عام 2000 حتى بلغت 0.611 عام 2005، لتصل إلى 0.644 عام 2010.

ونظراً لكون العنصر البشري هو هدف العملية التنموية، وهو وسيلتها في الوقت ذاته، فإن الأمر يستلزم تبني سياسات من شأنها تنمية قدرات هذا العنصر ورفع كفاءته بما يكفل تعظيم مساهمته في عملية التنمية، ومن ثم تعزيز خيارات التنمية للأجيال القادمة وإحداث نوع من التوافق بين إشباع الاحتياجات الحالية وتحقيق الاستدامة المستقبلية. ويعني ذلك ضرورة تحقيق التوازن بين تنمية العنصر البشري من خلال التعليم والتدريب وتوفير الرعاية الصحية من ناحية، وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى.

وقد أسفرت الدراسة المقارنة بين مصر وكل من اليابان وماليزيا وسوريا واليمن بشأن سياسات التنمية البشرية المتبعة خلال فترة الدراسة عن القول بضرورة الإسراع بتنمية العنصر البشرى، وذلك بالتركيز على تطوير سياسات التنمية البشرية وعلى رأسها سياسات التعليم (من خلال تشجيع الإصلاح فى التعليم الأساسى وتطوير المناهج وتحسين جودة التعليم وزيادة تمويل التعليم) والرعاية الصحية (من خلال تحسين النظام الصحى وتوفير التمويل الكافى لتقديم خدمات صحية أكثر تطوراً وكفاءة) حيث لوحظ الآتي:

أ- رغم أن التعليم يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن الاختلالات بين العرض من الأيدي العاملة والطلب عليها غالباً ما يؤدي إلى انخفاض مساهمة التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث ينطوي نمو قوة العمل بمعدل أكبر من معدلات خلق الوظائف في القطاعات المختلفة إلى عدم قدرة سوق العمل على استيعاب نسبة كبيرة من الخريجين الذين يمثلون مخرجات النظام التعليمي وارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض مردود سياسات التعليم على التنمية الاقتصادية.

ب- بالنسبة لسياسات التدريب الوظيفي- باعتبارها سياسات مكملة للسياسات التعليمية- فينبغي أن تهدف إلى مزيد من الربط والتنسيق بين المنظومة التعليمية وسوق العمل وتقليل الفجوة بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل حيث أن مردود سياسات التدريب على التنمية الاقتصادية هو جزء لا يتجزأ ولا يمكن أن ينفصل عن مردود سياسات التعليم. ومن ثم فإن الإنفاق على التدريب هو استثمار لا تقل أهميته عن أهمية الاستثمار فى التعليم نظراً لما يدرد من عائد ملحوظ على إنتاجية الفرد وسلوكه الوظيفي طالما كان التدريب ملبياً للأهداف، وطالما وفرت له المقومات الضرورية لإحداث فاعليته، وهو ما يعني أن تعظيم مساهمة سياسات التعليم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وتحقيق أهدافها يتطلب ربط المنظومة التعليمية بمنظومة تدريبية فعالة تتسم بالتفاعل مع احتياجات سوق العمل بما ينطوي عليه ذلك من ضرورة أن تتكيف المنظومة التعليمية ككل مع المتطلبات دائمة التغير في سوق العمل. ولأن الموارد غالباً ما تكون محدودة، فإنه يصبح من الضروري إجراء مفاضلات مالية مقننة والتصدي للتحديات القائمة عن طريق تطوير سياسات التعليم والتدريب بما يتسق مع الأهداف الإنمائية.

جـ- أوضحت العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي- وهو أحد أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية- ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة. فمن ناحية تخصص البلدان الغنية نسبة أكبر من الدخل لخدمات الرعاية الصحية. ومن ناحية أخرى فإن المردود الإيجابي لتحسن الحالة الصحية للفرد على الإنتاجية ينعكس بدوره على معدل التنمية الاقتصادية التي تستطيع الدولة تحقيقه سنوياً.

5-2 تحليل الوضع النسبي لمصر على خريطة التنمية المستدامة :

فيما يتعلق بالأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة فقد أظهرت الدراسة التطبيقية على مصر خلال فترة الدراسة تحسناً محدوداً في مؤشرات البعد الاقتصادي وتحسناً كبيراً في مؤشرات البعد التكنولوجي في حين شهدت مؤشرات البعد الاجتماعي تذبذباً ملحوظاً بينما عانت أغلب مؤشرات البعد البيئي من التدهور خلال نفس الفترة. ويمكن تلخيص ذلك كالتالي:

أ. ارتفع معدل نمو الدخل القومي الإجمالي من 6.99٪ عام 1990 إلى 7.17٪ عام 2010. أيضاً شهدت الفترة زيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي، وإن كان معدل الزيادة فيه قد تناقص من 3,51٪ عام 1990 إلى 3,33٪ عام 2010.

ب. يلاحظ أنه رغم زيادة نسبة صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (من 20.05٪ عام 1990 إلى 21.35٪ عام 2010) وانخفاض نسبة واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (من 32.71٪ عام 1990 إلى 26.13٪ عام 2010)، إلا أن إجمالي الواردات كان- ولا يزال- أكبر من الصادرات كنسبة من GDP خلال تلك الفترة.

ت. رغم هذا التحسن المحدود في أغلب المؤشرات الاقتصادية إلا أن مؤشر خدمة الدين الخارجي قد شهد تدهوراً ملحوظاً حيث تضاعف عبء خدمة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الصادرات بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال الفترة (من 4.3 ٪ عام 1990 إلى 14.2٪ عام 2010).

ث. أوضحت البيانات المتاحة بشأن المؤشرات الاجتماعية تذبذباً ملحوظاً خلال فترة الدراسة بما أسفر عن انخفاض معدل النمو السكاني إلى 1.75٪ عام 2010 مقابل 2.09 ٪ عام 1995، وكذلك انخفاض نسبة الأفراد تحت خط الفقر من 33.3٪ إلى 23.7٪ خلال نفس الفترة. هذا في حين ارتفع معدل البطالة إلى 9٪ عام 2010 مقابل 8.6٪ عام 1990.

ج. فيما يتعلق بالمؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في مصر فقد شهدت تدهورا ملحوظاً خلال الفترة المذكورة حيث ازدادت نسب انبعاثات Co_2 الملوثة للبيئة من 0.57 كجم/ دولار من GDP عام 1990 إلى 1.52 كجم/ دولار من GDP عام 2010، وهو ما يمكن اعتباره مؤشرا على انخفاض كفاءة العنصر البشري على كل من جانبي الاستهلاك والإنتاج. فرغم التحسن في إنتاجية الفرد كمياً، إلا أن ذلك لم يتزامن مع مراعاة الاعتبارات البيئية واعتبارات الحد من استنزاف الموارد الطبيعية في إطار مفهوم الاستدامة في تحقيق الأهداف الإنمائية.

ح. انطوت المؤشرات التكنولوجية على قدر كبير من التحسن مقارنة بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو ما يمكن إرجاعه إلى الطفرة الهائلة في مجال الاتصالات خلال العقد السابق في كافة أنحاء العالم وزيادة كفاءة العنصر البشري وقدرته على استخدام وسائل الاتصال الحديثة، وخاصة في المجالات المتعلقة باستخدام الكمبيوتر والإنترنت حيث زاد عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص من 2.82 عام 1990 إلى 11.86 عام 2010. كما زاد عدد خطوط الهاتف المحمول لكل 100 شخص من السكان من 0.01 إلى 87.11 خلال نفس الفترة. أيضا يلاحظ زيادة عدد الأفراد الذين يستخدمون خدمة الإنترنت إلى 26.24٪ من عدد السكان، وزيادة عدد الحواسب الشخصية إلى 3.92٪ من عدد السكان.

كذلك أوضحت نتائج الدراسة المقارنة بين مصر وكل من اليابان وماليزيا وسوريا واليمن ان اليابان قد شهدت تحسناً نسبياً ملحوظاً في مؤشرات التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة مقارنة بدولة منخفضة الدخل كاليمن، خاصة فيما يتعلق بالمؤشرات البيئية حيث يلاحظ أنه رغم زيادة معدلات التنمية الصناعية في اليابان الا أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل فرد، وكذلك انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج قد انخفضت خلال فترة الدراسة بحوالي 0.011٪، 0.13٪ على التوالي، في حين زادت تلك الانبعاثات في اليمن – والتي شهدت معدلات تنمية أقل نسبياً- بنحو 1.9٪، 0.05٪ على التوالي. كذلك فيما يتعلق بمتوسط النمو في معدلات استخدام الطاقة لكل وحدة من الناتج في الدولتين خلال نفس الفترة (0.11 في اليابان مقارنة بنحو 0.27 في اليمن). وهو ما يشير إلى أن مراعاة الاعتبارات البيئة والاعتبارات

الخاصة بالحد من استنزاف الموارد الطبيعية- كأحد متطلبات استدامة العملية التنموية- هو أمر لا يتعارض مع تحقيق معدلات أعلى للتنمية الاقتصادية وإنما هو رهن بعوامل عديدة يجب أخذها في الاعتبار. كما أنه تم ترتيب الدول الأربع من حيث التحسن في مؤشرات التنمية المستدامة لتحتل اليابان المرتبة الأولى تليها ماليزيا ثم مصر وأخيراً اليمن، ويتوافق ذلك الترتيب مع ترتيب نفس الدول من حيث قيمة دليل التنمية البشرية.

وقد أشرنا إلى ما يواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر من تحديات، من أهمها وجود اختلالات حادة في أنماط السلوك الإنتاجي والاستهلاكي السائدة، ومحدودية الموارد الطبيعية، وعدم توافر الوعي البيئي، وانخفاض كفاءة نظم التعليم والتدريب، وارتفاع معدلات الأمية. وقد اقترحت الدراسة عدة سبل للتغلب على تلك التحديات من أهمها تشجيع استخدام تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، وتفعيل مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة، وكذلك العمل على الحد من معدلات التضخم السكاني، وفرض ضوابط تشريعية وإجراءات حكومية من شأنها الحد من التلوث البيئي، وترشيد استخدام الطاقة والحد من استنزاف الموارد الطبيعية.

5-3 آليات تفعيل دور التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة:

أوضح تحليل البيانات المتاحة بشأن كل من دليل التنمية البشرية ومؤشرات التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة محل الدراسة أن التحسن في مؤشرات التنمية البشرية قد انعكس إيجابياً على كل من البعد الاقتصادي والبعد التكنولوجي للتنمية المستدامة، بينما لم يكن له أثر ملموس على البعدين الاجتماعي والبيئي، وهو ما يمكن معه القول أن سياسات التنمية البشرية المتبعة في مصر خلال الفترة المذكورة- وإن نجحت في زيادة إنتاجية العنصر البشري، وكذلك زيادة قدرته على استخدام التكنولوجيا الحديثة- إلا أنها لم تنجح في زيادة فرص الأفراد في الحصول على عمل، ولا في رفع كفاءة العنصر البشري في الإنتاج والاستهلاك على نحو يضمن حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية وفي العيش في بيئة أقل تلوثاً، وذلك لتحقيق هدف

الاستدامة في العملية التنموية. وهو ما يستلزم إعادة توجيه سياسات التعليم والتدريب والرعاية الصحية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

وفي هذا الصدد يمكن لصانعي القرار الاسترشاد بعدد من التوصيات والمقترحات، من أهمها ما يلي:

أولاً: فيما يتعلق بسياسات التنمية البشرية في مصر

(1) التوصيات بشأن سياسات التعليم والتدريب:

نظراً لأن الزيادة في نسبة المنفق على كل من التعليم والتدريب في مصر خلال فترة الدراسة– وإن كانت زيادة ضئيلة نسبياً مقارنة بالدول المتقدمة- لم تنعكس إيجابياً على كفاءة العنصر البشري ومساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنه ينبغي على صناع السياسة ومتخذي القرار بشأن تلك السياسات مراعاة الآتي:

أ. إجراء حصر دقيق للوظائف الحالية والمستقبلية المتوقعة في سوق العمل، والتي يتعين أن تبنى عليها سياسات التنمية البشرية وخاصة سياسات التعليم، وذلك للتغلب على مشكلة ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل بما ينطوي عليه ذلك من إهدار لرأس المال البشري. ومن ثم فإنه ينبغي أن يتم تصميم مناهج التعليم وبرامج التدريب على ضوء الاحتياجات الوظيفية القائمة والمستقبلية في كافة الأنشطة النوعية لسوق العمل.

ب. مواجهة ظاهرة التسرب في المراحل التعليمية المختلفة ومراكز التدريب، وزيادة الموارد اللازمة لتقديم نوعيات عالية المستوى من التعليم والتأهيل والتدريب، مع ضرورة إيجاد صيغة للتعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بالتعليم والتدريب بما يتم معه إحكام توزيع الأدوار وعدم الازدواجية، وتبادل الخبرات على ضوء الإمكانات المتاحة.

ت. تطوير مؤشرات قياس أثر التعليم والتدريب على الكفاءة الإنتاجية للفرد، وذلك بهدف التعرف على مدى الاستفادة الفعلية من سياسات التنمية البشرية المتبعة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال متابعة الخريجين بعد مباشرتهم الأعمال التي تم تأهيلهم لمارستها، والاسترشاد بالنتائج في تقويم وتطوير مناهج التعليم وبرامج التدريب المقدمة.

ث. تشجيع التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة للاستفادة من إمكاناتها وخبراتها في تصميم وتنفيذ برامج متطورة للتدريب تتواكب مع المستجدات العالمية.

ج. التوعية المستمرة لأصحاب الأعمال والمسئولين بأن التدريب عملية مستمرة مما يتطلب مواصلة تدريب العاملين القائمين على رأس العمل لتحسين مستويات مهاراتهم، بالإضافة إلى تكثيف الإعلام عن أهمية التدريب خاصة في المجالات الفنية والمهنية، وتوليد الوعي والقناعة لدى الأفراد بأهمية وضرورة الالتحاق بالبرامج التدريبية في المجالات المختلفة وجدواها في توفير فرص العمل.

ح. العمل على إنشاء جهة موحدة تتولى تنسيق التوظيف في القطاع الخاص للاستفادة من الموارد البشرية التي تم تأهيلها للعمل مع قيامها بالتعرف المستمر على احتياجات سوق العمل وإخطار جهات التعليم والتدريب بها.

خ. زيادة نسبة المنفق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي حيث يتنافس التعليم حول حصته من الناتج المحلي الإجمالي مع عدد كبير من القطاعات الأخرى مثل الدفاع والبنية التحتية والاتصالات. وهكذا فإن النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي التي تنفق على التعليم لا توضح فقط مقدار الموارد التي تخصصها الدولة للتعليم، بل أيضاً تكشف عن أهمية قطاع التعليم في تلك الدولة.

د. مكافحة الأمية ونشر الثقافة العمالية بهدف النهوض بمستوى الموارد البشرية وتنميتها، وهو ما يتطلب توفير البيانات والمعلومات، وتحديد الاتجاهات المستقبلية للتنمية الشاملة، ووضع صيغة علمية وعملية لانتقال قوة العمل من دولة لأخرى، ومن قطاع لآخر داخل نفس الدولة، وكذلك وضع الحلول الملائمة للحد من هجرة العقول.

ذ. منح مزيد من الاهتمام للجمعيات الأهلية التي ربما يقتصر دورها حتى الآن على محو الأمية رغم أن هذا الدور من الممكن أن يتجاوز فكرة محو الأمية ويرتقي إلى المعلم نفسه، وذلك من خلال إقامة دورات تدريبية للمعلمين الذين يشكلون قطاعاً كبيراً ومؤثراً بالمنظومة التعليمية على أن تعمل هذه الجمعيات تحت إشراف الدولة لخلق برامج تعليمية متطورة إذ إن انخراط الجمعيات الأهلية - أو ما يسمى المنظمات غير الحكومية - في عملية المشاركة الاجتماعية بوجه عام والسياسة التعليمية بوجه خاص يتوقف على عوامل كثيرة منها قدرة الدولة على احتواء أنشطة هذه المؤسسات وممارستها أو الحد منها أو حتى قمعها. بل إن المنظمات غير الحكومية قد تلقى التشجيع بدرجة ما من جانب الدولة باعتبار أنها تمثل قنوات لتطوير السياسات التعليمية.

ر. التغلب على المعوقات التي تحول دون تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ومن ذلك مثلاً تطوير التعليم الفني، وكذلك مراجعة المناهج لغرس بعض القيم وإكساب الأفراد بعض المهارات التي يتطلبها سوق العمل مثل مهارات حل المشكلات، وتطوير القدرات الإدارية.

(2) التوصيات بشأن سياسات الرعاية الصحية:

لكي تنعكس السياسات المتبعة في مجال الرعاية الصحية على مؤشرات التنمية المستدامة ينبغي على صناع السياسة ومتخذي القرار في هذا الشأن مراعاة الآتي:

أ. تحسين نوعية الخدمات الصحية وتيسير وصول المواطنين إليها. وهذا فضلاً عن توسيع رقعة هذه الخدمات لتشمل جميع المناطق، بما يتطلبه ذلك من توفير مياه شرب ذات جودة عالية، بالإضافة إلى خدمات الصرف الصحي.

ب. تطبيق برامج الصحة الإنجابية من خلال المستشفيات ومراكز تنظيم الأسرة والمجتمعات المحلية بما يكفل الحد من معدلات النمو السكاني التي تمثل ضغوطاً على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة السكان.

ت- التنسيق بين الإستراتيجيات الصحية والبيئية من حيث توفير الغذاء ومياه الشرب النظيفة، ومعالجة مياه الصرف والمخلفات الصلبة، والحد من المخاطر المحتملة من الكيماويات والتلوث بمختلف أنواعه.

ث- توفير مناخ ملائم للشراكة بين كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إعداد وتنفيذ سياسات الرعاية الصحية حيث أثبت الواقع عدم جدوى إلقاء العبء بكامله على الحكومة والقطاع العام، خاصة في ظل ندرة الموارد التمويلية المتاحة وتعدد استراتيجيات التنمية الطموحة بما تتطلبه من موارد مالية وبشرية ضخمة.

(3) التوصيات بشأن سياسات الهجرة:

يتطلب تطوير سياسات التنمية البشرية في مصر دعم وتنظيم عمليات الهجرة الخارجية، وذلك من خلال منهج شامل يرتكز على دراسة هيكل الموارد البشرية الحالي في مصر، والتوقعات المستقبلية للطلب على العمالة في أسواق العمل في دول العالم المستقبلة للعمالة المصرية حتى يمكن توفير احتياجات هذه الأسواق من خلال برامج التعليم وتكوين المهارات في مصر، وكذلك تفاوض الحكومة بشأن حركات وشروط العمالة مع الدول المضيفة على أساس الهجرة المؤقتة (من 4-5 سنوات) بما يحقق مصالح كافة الأطراف المعنية، الأمر الذى يحتاج لإعادة تقييم الآثار الاقتصادية لإنتقال العمالة بغرض تقليل الأضرار المتولدة عنها وتعظيم الفوائد منها، ويتطلب ذلك:

أ. القضاء على الإختلالات الهيكلية السائدة فى أسواق العمل فى الدول المرسلة والدول المستقبلة للعمالة وتوجيه إستخدام التحويلات إلى الأنشطة الإنتاجية بغرض زيادة فرص العمل المنتجة.

ب. القضاء على الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادى- والتي أسفر بعضها عن ارتفاع معدلات البطالة- وذلك من خلال برامج خلق فرص عمل تعويضية حتى يخفف ذلك من الضغوط على أسواق العمل ويؤدي إلى تقنين عملية الهجرة العشوائية، والتي تزيد من تقليص دور العنصر البشري في التنمية المستدامة.

جـ. تحقيق متطلبات الإندماج فى الاقتصاد العالمى من خلال تحرير التجارة والإتفاقيات الإقليمية والدولية مما يساعد على استيعاب العمالة الفائضة فى القطاعات الإنتاجية التى سوف تتوسع من جراء الإندماج فى الإقتصاد العالمى لكي لا تزيد الاختلالات الهيكلية فى أسواق العمل.

ء. التسليم بأن الحلول الخارجية للأزمات الداخلية ما هى إلا حلول مؤقتة، ولا تتمكن من إيجاد حلول جذرية لأية مشكلات. فالهجرة من مصر إلى دول العالم المختلفة خلال العقدين الأخيرين لم تكن سوى مجرد آلية غير منظمة للتخلص من العمالة الفائضة فى سوق العمل حيث لم يصاحبها التوجه السليم لحل مشكلات العمالة وتصحيح الاختلالات القائمة، والإهتمام ببرامج التنمية البشرية وعمليات إعادة التأهيل والتدريب، ورفع معدل نمو القطاعات الإنتاجية. وهو ما أدى إلى تفاقم مشاكل الاختلالات الهيكلية فى سوق العمل وضعف مساهمته في التنمية.

ثانياً : فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة في مصر

يمكن استخلاص عدد من التوصيات والمقترحات في هذا الصدد، منها:

(1) إيجاد قدر من التنسيق بين الهيئات والوزارات المختلفة في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك لإتباع أسلوب متكامل يهدف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية على الأصعدة المختلفة- الاقتصادية والبيئية والاجتماعية- دون وجود تأثيرات سلبية متعاكسة بين هذه الجوانب، وهو ما ينبغي أن يشتمل على:

أ. ربط وتكامل قواعد البيانات الاقتصادية القومية بما يساعد على وضع خطة قومية متكاملة تتضمن إجراءات وآليات للتنسيق بين معدلات النمو السكاني وقدرة البيئة على الاستيعاب وقدرة الموارد الطبيعية على التجدد، وهو ما استطاعت بعض الدول الأوربية (مثل السويد، الدانمارك، سويسرا، بلجيكا، النمسا، المجر) تحقيقه، مع مراعاة عدم الوقوع في فخ ما يعرف بالتراجع السكاني كما حدث في ألمانيا.

ب. إعادة النظر في السياسات الزراعية التي تؤثر سلبيا على التربة وتؤدي إلى إهدار الموارد المائية، مع دعم جهود تنمية مصادر المياه المتجددة وغير المتجددة، والعمل على تطوير تقنيات جديدة لتجميع مياه الأمطار وإعادة استخدامها

ت. دعـم المؤسسات الصناعية بالاستشارات الفنيـة اللازمـة للتحـول نحـو التكنولوجيا النظيفة، وترشيد استخدام الطاقة، والتخصيص الأمثل للموارد الطبيعية بما يؤدي للحد من استنزافها مع تقديم الدعم المادي اللازم لتمكين تلك المؤسسات من تحقيق هذا الهدف.

ث. تـضمين البعـد البيئـي في الاستراتيجيات والخطـط والبرامج الـتي تـضعها المؤسسات الصناعية، وذلك بالتنسيق مـع وزارة الدولـة لـشئون البيئـة لتطبيـق نظـم الإدارة البيئيـة المتكاملة والمنصوص عليها في قـانون البيئـة رقـم (4) لـسنة 94 ، والـذي يضم 104 مادة تتعلق بتقنين التلوث البيئـي. وجـدير بالـذكر أن عـدد المـصانع الـتي توقفت عن تلويث نهر النيل بعد تطبيق هذا القانون قد بلغت 34 مصنعاً خلال الفترة (1997- 2004). كما بلغ عدد المـصانع الـتي تقـوم بإعـادة تـدوير مخلفاتهـا 58 مـصنعاً خلال نفس الفترة.

ج. تطوير واستحداث مؤشـرات وآليـات أكثـر ملاءمـة لقيـاس الأثـر الاجتمـاعي والأثـر البيئي، وتقييم أداء المشروعات فيما يتعلق بتأثيراتها علـى البيئـة واستخدامها للطاقـة واستنزافها للمـوارد حيـث ينبغـي إدراك أن ارتفـاع مـستويات التلـوث البيئـي واستنزاف الموارد لا يرتبط بزيادة معدلات التنمية الاقتـصادية قـدر ارتباطـه بأنمـاط الإنتاج التي لا تراعي اعتبارات الاستدامة، وهو ما ظهر جلياً في تجارب كـل مـن اليابـان وماليزيا التي تم استعراضها في الفصل الرابع من الدراسة.

(2) استخدام أدوات السياسة المالية مثل الحوافز والدعم للحد من المشكلات البيئة المرتبطة بالتنمية الصناعية والزراعية. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

أ. فـرض الـضرائب علـى تلويـث البيئـة Ecological & Environmental Taxes، وكـذلك الـضرائب علـى اسـتخدام الطاقـة والمـوارد الطبيعيـة Energy & Resources Taxes، والـتي لا يقتـصر أثرهـا علـى تحفيـز الأفـراد علـى الحفـاظ علـى جودة البيئة وترشيد الموارد، وإنما يمتد ليشمل أثراً إيجابياً على الموازنـة العامـة للدولـة من خلال توفير حصيلة من الموارد التي يمكن استغلالها في علاج الآثار السلبية الناجمـة عن السلوكيات الإنتاجية غير المرغوبة على البيئة والموارد.

ب. منح إعانات للمشروعات التي تستخدم تكنولوجيا إنتاج نظيفة وتحافظ على جودة البيئة بتقنين الانبعاثات الملوثة الناتجة عن عملياتها الصناعية، وهو ما يتم تطبيقه بالفعل في العديد من الدول المتقدمة من خلال توفير مخصصات مالية لهذا الغرض فيما يطلق عليه "Green Investment Funds".

ت. التخلص من النظم الضريبية والمصرفية المتحيزة لعدم الاستدامة، والتي تنطوي على دعم صناعات أكثر تلويثا للبيئة واستنزافاً للموارد لأسباب غير موضوعية. بالإضافة إلى منح امتيازات مصرفية في صورة قروض ميسرة (بأسعار فائدة منخفضة وفترات سماح طويلة) للمشروعات التي تستهدف ترشيد الموارد والحفاظ على جودة البيئة، وذلك لتشجيع إقامة تلك المشروعات ومنحها القدرة على الاستمرار والمنافسة.

(3) التنسيق بين الإستراتيجيات والخطط والبرامج القطاعية مع أخذ البيئة والتأثيرات الاجتماعية في الاعتبار في ضوء الإطار الكلي لسياسة الدولة حتى يمكن تحديد السياسات والخطط والبرامج المختلفة، وهو ما يشمل ما يلي:

أ. غرس القيم المجتمعية المرتبطة بمراعاة حقوق الأجيال المستقبلية، ونشر الوعي المجتمعي بالمسئولية المشتركة عن المشاكل البيئية وتأثيراتها السلبية بما يؤدي إلى تسهيل تطبيق الحلول الفنية المقترحة لتبني أساليب الإنتاج النظيف وترشيد استخدام الطاقة والحد من استنزاف الموارد.

ب. تطوير النظام الإداري بما يحقق إعداد نظم جيدة وكفء لإدارة موارد الدولة. وتشجيع الاستثمار في الإنتاج الأنظف بدلاً من التكاليف الباهظة التي يتم تحملها لعلاج الآثار السلبية للتلوث البيئي والتخلص من النفايات السامة. بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم لإدارة المخلفات الصلبة والسائلة من خلال آليات تضمن استرجاع التكاليف وتحقيق أرباح مالية ومكاسب اقتصادية واجتماعية.

ت. إعادة استخدام مياه الصرف المعالج في زراعة الغابات الشجرية. الاستخدام الفعال لموارد المياه بهدف زيادة إنتاجية الأرض من وحدة المياه المستخدمة، مع التحويل التدريجي للري من نظام الري السطحي إلى أساليب الري الحديثة. وكذلك

تكثيف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لزيادة كفاءة إنتاجية المحاصيل المختلفة وتوفير سلالات جديدة من المحاصيل أقل حاجة إلى المياه وأكثر قدرة على التجدد، وذلك بهدف الحد من استنزاف الموارد الطبيعية المتاحة.

ث- الحد من الإسراف في استخدام الموارد المائية، وتحسين كفاءة شبكات المياه، واستخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطراباً في النظم الأيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه مع المواءمة بين معدل السحب من المياه الجوفية ومعدل تجددها.

ج- مكافحة ظاهرة التصحر Desertification من خلال إجراء مسح شامل وتفصيلي للمناطق المتصحرة بهدف توفير قاعدة معلومات دقيقة حول القدرات البيولوجية للمناطق المتصحرة لتحديد الآليات والإجراءات اللازمة لضبط معدلات التصحر واستعادة القدرات البيولوجية للمناطق المتصحرة. ويكفي أن نذكر هنا أن نسبة مساحة الأراضي الصحراوية في مصر قد ازدادت من 0.044٪ من إجمالي مساحة الأراضي في مصر عام 1990 إلى 0.7٪ عام 2010.

ح- تفعيل بروتوكول "كيوتو" 1997، والذي يقضي بأن تكفل الدول الصناعية تخفيض مجموع الانبعاثات من الغازات الدفينة لديها بنسبة 5٪ خلال الفترة 2008-2014 ، وذلك بهدف حماية المناخ من التغيرات التي تضر بالكائنات الحية حيث تؤدي زيادة الأبخرة والغازات الملوثة للبيئة إلى تغيير أنماط سقوط الأمطار، وزيادة الأشعة فوق البنفسجية والتي ينتج عنها عدم استقرار المناخ العالمي، وتدمير طبقة الأوزون التي تحمي الأرض.

(4) التخفيف من حدة الفقر الذي يمثل تحدياً خطيراً أمام تحقيق التنمية المستدامة حيث أن الفئة الأكثر فقراً من السكان عادة ما لا ينظرون للمستقبل ولا يكترثون بحماية البيئة والحفاظ على قاعدة الموارد، وإنما تركيزهم على تلبية احتياجاتهم المعيشية لمجرد البقاء على قيد الحياة، فقد يضطرون مثلاً للزراعة على سفوح الجبال معرضين تربتها لخطر الجرف السريع أو إلى قطع الأشجار بصورة مفرطة تفوق قدرتها التجديدية للحصول على القدر اللازم لمعيشتهم دون مراعاة النتائج البيئية الخطيرة لذلك. وهو ما دعا إلى القول بأن الفقراء هم أدوات وضحايا للتدهور البيئي. وهو ما يعني أن الحد من الفقر ليس فقط ضرورة إنسانية، وإنما آلية لتحقيق الاستدامة في عملية التنمية.

ثالثاً: فيما يتعلق بتفعيل دور التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة

يمكن تعظيم مساهمة العنصر البشري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال عدة آليات، منها على سبيل المثال ما يلي:

(1) **تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة**: وتمثل هذه المؤسسات مجموعات نشطة من الكوادر البشرية لها أهداف اجتماعية وتنموية- بعيداً عن تحقيق الربحية - تريد أن تحققها من خلال وسائل محددة، تتمثل في تكوين نشاط اجتماعي منظم. ويتطلب قيام تلك المؤسسات بدورها مراعاة التالي:

أ. تذليل العقبات التي تقف حائلاً أمام فعالية تلك المؤسسات ومشاركتها في تحقيق الأهداف الإنمائية، ومن أهمها المشكلة المتعلقة بعملية التمويل حيث إن المنظمات غير الحكومية لا تستطيع أن تقوم بكثير من الأعمال لعدم توافر مصادر التمويل اللازمة، خاصة وأنها جمعيات لا تهدف إلى الربح.

ب. منح العاملين بتلك المؤسسات قدراً من التدريب لرفع كفاءتهم وتفعيل مشاركتهم وفق خطة تنموية متكاملة.

ت. توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها، فيما يطلق عليه مفهوم "التنمية من أسفل".

ث. تعزيز دور الجمعيات الأهلية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وتدعيم الجهود التي تبذل حالياً لتدعيم وممارسة مبدأ الشراكة بين المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية في تحقيق عملية التنمية المستدامة المرجوة.

ج. تشجيع تلك المؤسسات- والتي يقدر عددها في مصر بأكثر من 8000 مؤسسة غير حكومية- للقيام بدورها في التنسيق مع وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى للجامعات والمجلس القومي للأمومة .. وغيرها من المؤسسات لغرس السلوكيات البيئية الإيجابية، وتشجيع تبني مستويات الإدارة المختلفة مفهوم التدريب البيئي.

(2) **تعظيم مساهمة المرأة في تحقيق التنمية المستدامة**، حيث تقوم التنمية المستدامة على العدل الاجتماعي، ومن ثم تتضمن خططها الوسائل والظروف التي تحقق الفرص المتكافئة للرجال والنساء، وتحقق مشاركة الناس مشاركة إيجابية وفعالة في مراحل التخطيط، ووضع برامج التنفيذ، ومتابعة إجراءاته. ولأن المرأة تمثل أكثر من نصف المجتمع، وهي المنوطة بإعداد النصف الآخر وغرس قيم الانتماء والترشيد والمشاركة المجتمعية في نفوس أفراده، فإن تحقيق التنمية المستدامة رهن بتفعيل دور المرأة وتبنيها للأهداف الإنمائية المرغوبة، ويتم ذلك من خلال:

أ. الاهتمام بتعليم الإناث في المراحل التعليمية المختلفة، خاصة وأن نسبة عدم التحاق الإناث في الأسر الفقيرة بالتعليم- وبخاصة في المناطق الريفية- تصل في بعض الأحيان إلى 80٪.

ب. تحقيق قدر من التكافؤ النسبي في توفير فرص العمل للإناث حيث تراجعت نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل في السنوات العشر الأخيرة بدرجة ملحوظة، وارتفعت معدلات البطالة بين الإناث- كما أشار الفصل الثالث من الدراسة- خاصة بين خريجات المدارس الثانوية الفنية والجامعة.

ت. تعزيز دور المرأة في الاقتصاد القومي والحياة الاجتماعية من خلال رفع المستوى الثقافي والمعلوماتي للمرأة وتزويدها بالمهارات والمعلومات والوعي الاجتماعي والبيئي اللازم لأداء دورها في العملية التنموية.

ث. تمكين المرأة من المشاركة في وضع وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية. وقد أوضحت الدراسة الحالية كيف تمخض عن تضاؤل نسبة الإناث من القوى العاملة في كل من اليمن وسوريا عن نوع من التباطؤ النسبي في معدلات التنمية الاقتصادية. وهو ما يشير إلى ضرورة ضمان تحقيق رعاية اجتماعية أفضل للمرأة والعمل على رفع الوعي الصحي والأمان للمرأة التي تعمل في الصناعة والزراعة.

ج. القضاء على التمييز المرتبط بالنوع الاجتماعي، من خلال تبني مجموعة من الإجراءات التشريعية والبرامج التي تكفل تعظيم المشاركة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة ورفع المستوى التعليمي للنساء عن طريق التركيز على ثلاثة مشروعات حيوية

تؤثر على الفتيات وهي التعليم قبل المدرسي، ومدارس الفصل الواحد للبنات والتحويلات النقدية المشروطة.

ح. سن القوانين والتشريعات وتطبيقها لضمان تكافؤ فرص العمل للمرأة مع الرجل والمساواة في التعيين والتوظيف والأجر والتدريب وتطوير المهارات. وكذلك مشاركة المرأة في وضع هذه القوانين وضمان حقها في الترقي على أساس الكفاءة وليس على أساس نوع الجنس.

خ. تنشيط وتشكيل اللجان النسائية في النقابات والرابطات المهنية لتوفير الفرص لمساهمة المرأة في سوق العمل خاصة في القطاع الخاص، على أن يتم تأهيل النساء اللاتي يعملن في القطاع غير المنظم بغية تحسين إنتاجيتهن وجعلهن أكثر ارتباطاً في مجالات الإنتاج والتسويق بما يخدم أغراض التنمية.

(3) **التركيز على دور الشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:** حيث يتمتع جيل الشباب بعديد من الخصائص التى تؤهله للمشاركة فى تحقيق الأهداف الإنمائية. ويمكن لشباب مصر أن يمثلوا قوة هائلة في دفع عملية التنمية المستدامة، وذلك من خلال:

أ. تحديد الإجراءات الحكومية الواجبة لزيادة العائد من الاستثمار في الشباب، ومن أهمها التعليم، وتوفير فرص العمل، وتقديم الرعاية الصحية بما يكفل توسيع فرص الشباب؛ وتعزيز قدراتهم من خلال زيادة نوعية- وليست فقط كمية— في خدمات التعليم والتدريب والصحة وتحقيق سلاسة الالتحاق بسوق العمل. ولعل فيما بذلته النمور الأسيوية من جهود لإعداد شبابها للعمل المنتج مثالاً يدلل على أن الاستثمار فى الشباب هو استثمار تنموى في المقام الأول.

ب. العمل على إيجاد إطار عمل متماسك له أولويات محددة وخطوط واضحة للمساءلة، ويشمل سياسات ملائمة واستثمارات وبرامج تتكامل في إطار آليات قابلة للتطبيق لتوفير مناخ ثقافي ملائم يكفل التواصل بين الشباب والحكومة والمجتمع المدني لضمان وتعزيز المشاركة الكاملة للشباب في المجتمع. بالإضافة لى إكساب الشباب المهارات اللازمة لإدارة المخلفات وحماية البيئة، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية بما

يصاحبه تحول في سلوك الأفراد والجماعات نحو تحقيق الاستدامة في التنمية وينعكس إيجابيا على عمليات الإنتاج وأنماط الاستهلاك.

ت. إتاحة فرص التعليم كما وكيفا حيث نجد ان27٪ من الشباب في الفئة العمرية (18 – 29) سنة لم يستكملوا التعليم الأساسي، منهم17٪ تسربوا من المدرسة، 10٪ لم يلتحقوا قط بالتعليم، فضلا عن تدني جودة التعليم. يضاف إلى ذلك عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل حيث يؤدي تكدس الطلاب، والعجز في المعلمين المؤهلين، والمناهج التقليدية التي لا تنمي القدرة على حل المشكلات إلى تخريج شباب غير معد بشكل كاف لمتطلبات سوق العمل في عالم تسوده المنافسة.

ث. تحقيق الاستقرار الاجتماعي والنفسي للشباب بما يمكنهم من تحمل الدور المنوط بهم في العملية التنموية، ويعتبر تأخر سن الزواج بين الذكور والإناث ظاهرة اجتماعية بالغة التأثير تحول بشكل ملحوظ دون تحقق مثل هذا الاستقرار. ويمكن القول بوجود ثلاثة عوامل وراء هذه الظاهرة هي: نقص فرص العمل، وزيادة تكاليف الزواج، وأزمة المسكن حيث يشير مسح النشء والشباب إلى أن أكثر من ثلث الشباب يستمرون في الإقامة مع آبائهم بعد الزواج.

ج. وضع إطار منهج متكامل يتضمن سياسات ملائمة واستثمارات وبرامج تقودها النخب السياسية والإدارية في مصر بالمشاركة مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز مشاركة الشباب في التنمية عن طريق كسر دائرة الفقر، واتباع حزمة من الإجراءات تشمل التدريب من خلال العمل، ومحو الأمية، والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل، وإعطاء الشباب دوراً أساسياً من خلال العمل التطوعي في المشروعات القومية الهادفة للحد من الفقر مثل المشروع القومي لتنمية الألف قرية الأكثر فقراً، وغيره من المشروعات.

ح. خلق وظائف آمنة ومجزية وحقيقية في الجهاز الإداري للدولة في المهن التي تعاني عجزاً مثل مهن التدريس والتمريض في الكثير من المحافظات، وفي قطاع المشروعات الصغيرة. وذلك من خلال دعم الأجور لوظائف الشباب الجديدة عن طريق مساهمة الحكومة في مدفوعات الضمان الاجتماعي.

خ. الاهتمام برفع المستوى الثقافي للشباب، وتنشيط ثقافة الابتكار والإبداع لدى الشباب بما يسمح بإيجاد حلول جديدة ومبتكرة للمشاكل الحالية، فضلا عن استعادة ثقافة التسامح واحترام الآخرين والانفتاح علي الثقافات العالمية.

د. إجراء عملية متابعة وتقييم مستمرة لأوضاع الشباب ومتطلباتهم ومشكلاتهم من خلال تقرير سنوي يتم إعداده كجزء من تقرير التنمية البشرية الصادر سنويا عن الأمم المتحدة، ويقيس مؤشرات الشباب من حيث الوصول للخدمات، والدخل، والنوع الاجتماعي، والتشغيل، إلى جانب المشاركة في العمل العام، والحياة الأسرية، ووقت الفراغ والأمن، بهدف إمداد صانعي السياسات بالمعلومات عن المجالات التي تحتاج لتدخلات وإجراءات وقائية وعلاجية محددة.

ذ. تشجيع الشباب على إقامة المشروعات الصغيرة من خلال توفير الاستشارات الفنية والاقتصادية ومصادر التمويل اللازمة من قروض حسنة وسبل للمشاركة.. وغيرها من مصادر التمويل.

ر. تطوير سياسات توزيع قطع الأراضي على الشباب في المناطق الجديدة بشرط إقامة الشباب المستفيد في هذه الأراضي، والعمل في أنشطة مبتكرة ذات قيمة مضافة مرتفعة مثل المشروعات السياحية، والزراعة صديقة البيئة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل، والإسكان.

الخلاصـــة

1. نجحت سياسات التنمية البشرية المتبعة في مصر خلال الفترة (1990-2010) جزئياً في زيادة إنتاجية العنصر البشري وزيادة قدرته على استخدام التكنولوجيا الحديثة إلا أنها لم تنجح في زيادة فرص الأفراد في الحصول على عمل، ولا في رفع كفاءة العنصر البشري في الإنتاج والاستهلاك على نحو يضمن حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية وفي العيش في بيئة أقل تلوثاً، وذلك لتحقيق هدف الاستدامة في العملية التنموية. وهو ما يستلزم إعادة توجيه سياسات التعليم والتدريب والرعاية الصحية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

2. يتطلب تعظيم الأثر الإيجابي للتنمية البشرية على تحقيق التنمية المستدامة في مصر أن يتم العمل في مسارين متوازيين ومتزامنين:

الأول: تطوير سياسات التنمية البشرية القائمة بما يتسق وأهداف التنمية المستدامة.

والثاني: تضافر جهود كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من أجل وضع آليات تنفيذ ومتابعة تلك السياسات وتقييم آثارها على المؤشرات المختلفة للتنمية المستدامة.

الفصل السادس

دور التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في الفكر الإسلامي



الفصل السادس

دور التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في الفكر الإسلامي

يقوم الفكر الإسلامي على قواعد مشتقة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة بالإضافة إلى اجتهادات العلماء السابقين والمعاصرين.

والفكر الإسلامي في مجال الاقتصاد جزء لا يتجزأ من الفكر الإسلامي بصفة عامة، حيث يرتبط به في مجالات العقيدة والأخلاق والاجتماع والسياسة .. وغير ذلك.

لذلك فإن التنمية الاقتصادية في الإسلام لا يمكن أن تكون ذات ابعاد اقتصادية محضة، بل إن القاعدة الأساسية فيها هي الموازنة بين مجموعة الأهداف الاقتصادية ومجموعة الأهداف غير الاقتصادية (العقائدية والأخلاقية والاجتماعية..)

ورغم أن الاقتصاد الإسلامي يهتم بما ينبغي أن يكون، إلا أنه قابل للتطبيق حيث ينبغي أن يكون للتنمية الاقتصادية دور في تغيير الواقع الاقتصادي بما يتسق مع ما ينبغي أن يكون.[1]

وسوف يستعرض هذا الفصل قضية التنمية الاقتصادية من وجهة النظر الإسلامية، وذلك بهدف التعرف على المفهوم الإسلامي للتنمية وآلياتها المختلفة.

---

(1) عبد الرحمن يسري أحمد، السيد محمد أحمد السريتي، قضايا اقتصادية معاصرة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية 2007.

6-1 مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي

تعددت التعريفات المطروحة لمصطلح "التنمية" من وجهة نظر الفكر الإسلامي، ومن تلك التعريفات على سبيل المثال ما يلي:

- التنمية هي "طلب عمارة الأرض"، وذلك استناداً إلى قوله تعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴿٦١﴾ ﴾.[1]
- التنمية تعني "الحياة الطيبة" أو"نقل المجتمع من الوضع الذي لا يرضاه الله إلى الوضع الذي يرضاه"، وذلك استناداً إلى قوله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ﴿٩٧﴾ ﴾.[2]
- التنمية الاقتصادية هي"القيام بالنشاط الإنتاجي في مناخ إسلامي يتوافر فيه التقوى والإيمان"، وذلك استناداً إلى قوله تعالى: "﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴿٩٦﴾ ﴾.[3]
- وبتعريف أكثر شمولاً يمكن القول أن التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي تعني "تغير هيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته ويعبىء الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية".)[4]

---

(1) سورة هود- الآية 61.

(2) سورة النحل- الآية 97 .

(3) سورة الأعراف- الآية 96 .

(4)عبد الرحمن يسري أحمد، التنمية الاقتصادية: نقد الفكر الوضعي وبيان المفهوم الإسلامي، ندوة جامعة سيدي محمد عبد الله- المغرب، 1990.

ويشير التعريف الأخير إلى أن تطبيق الشريعة الإسلامية هو شرط ضروري للتغير في المناخ الاقتصادي والاجتماعي بالمفهوم الإسلامي، بينما يمثل التمسك بجوهر العقيدة الإسلامية الشرط الكافي.. وهذان الشرطان يضعان حداً فاصلاً بين المنهج الإسلامي في إعداد المناخ الاقتصادي والاجتماعي للتنمية وغيره من المناهج التي يمكن أن تتفق معه في بعض الجزئيات وتختلف عنه في أخرى.

2-6 أهمية التنمية وقيمتها في الفكر الإسلامي :

حرص الفكر الإسلامي على غرس قيم التنمية وإعمار الأرض، وذلك من خلال تقديم حوافز أخروية ودنيوية من شأنها حث الأفراد على حمل رسالة التنمية وتحمل تبعاتها..

فعلى سبيل المثال يقول النبي ﷺ:

«ما من مسلم يغرس غرسا، أو يزرع زرعا، فيأكل منه طير أو إنسان، أو بهيمة، إلا كان له به صدقة». وهو ما يمثل حافزاً للأفراد على القيام بالنشاط الزراعي الذي يمثل عصب التنمية في أي مجتمع من أجل الحصول على الأجر الأخروي.

وفي مجال الحوافز الدنيوية، وردت أحاديث كثيرة، تجعل العمل الزراعي في الأراضي غير المملوكة سبباً في التملك، وهذا الحافز يتسق مع طبيعة الإنسان المجبولة على حب التملك.

ومن ذلك قول النبي ﷺ«من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وما أكلت العافية منه له به صدقة».

وتكتسب قضية التنمية الاقتصادية أهمية متزايدة في الفكر الإسلامي من منطلق كونها تمثل مفهوماً شاملاً يستوعب كل ما يؤدي إلى الحياة الطيبة للإنسان الذي كرمه الله تعالى، وجعله خليفته في الأرض، وأمره بإصلاحها ونهاه عن السعي فيها بالفساد.

ولذلك وضع النظام الإسلامي مجموعة التشريعات والإجراءات التي تكفل- حال تطبيقها تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع الاسلامي المنشود. كما حدد الفكر الاسلامي ثلاثة أركان تمثل مسيرة الإنسان في حياته وتتمثل في:

- علاقة الإنسان مع خالقه سبحانه وتعالى.

- علاقة الإنسان بغيره من أفراد المجتمع.

- علاقة الإنسان مع الطبيعة من ناحية الإنتاج والاستهلاك.

وهذه العلاقات الثلاث تمثل المسيرة التكاملية للإنسان عند ممارسة أنشطته الحياتية، وقيامه بأداء رسالته التنموية.

6-3 دور العنصر البشري في تحقيق التنمية من منظور إسلامي

الإنسان هو محور عملية التنمية في الفكر الإسلامي، فهو صاحب الحاجة إليها وهو الذي يملك إرادة التغيير إلى الأحسن، بل هو مكلف بذلك في إطار الشريعة التي هو مكلف أيضاً بإقامتها والعمل بها. وبالإضافة إلى ذلك فإن الإنسان يمثل أهم عنصرين من عناصر الإنتاج الأربعة، فهو العامل وهو المنظم، أي أنه بمثابة الروح في النشاط الإنتاجي. أما العنصرين الآخرين، وهما الموارد الطبيعية ورأس المال فهما بمثابة الجسد في هذا النشاط.. وجسد بلا روح لا قيمة له، فالموارد الطبيعية خلقها الله ﷻ جميعا للإنسان ووضعها في خدمته. ورأس المال عنصر من صنع الإنسان يتحكم فيه ويسخره لمصلحته كيف يشاء.

والفجوة بين المنطق الإسلامي والمنطق الوضعي في هذا الصدد كبيرة، حيث نجد أن الدور القيادي للعملية الإنتاجية- ومن ثم التنموية-في الفكر الإسلامي يقع على عاتق العنصر البشري كمنظم وكعامل، فهو الذي يجب أن يتحرك ويفكر ويتحمل المخاطرة ويعمل وينفذ لتحقيق الأهداف الإنمائية. أما وفقاً للفكر الوضعي فيتم اعتبار كل من الموارد الطبيعية المتاحة للدولة ورأس المال المادي بمثابة العامل الأساسي لتحرك للعملية التنموية، حتى ذهب البعض إلى القول بأن البلدان المتخلفة سبب تخلفها هو فقرها في الموارد الطبيعية وزيادة معدلات النمو السكاني.

وهكذا أصبح أحد الحلول لمشكلة التخلف الاقتصادي وفقا للنظريات الوضعية هو زيادة معدلات تركيم رأس المال المادي وتقليص رأس المال البشري من منطلق النظر إلى الإنسان وكأنه عبء على الدولة وعائق أمام مسيرة التنمية الاقتصادية.

أما الفكر الاسلامي فيمكن تلخيص نظرته بخصوص علاقة الفرد والمجتمع بأنها تتم وفق "موازنة". وتتم عملية الموازنة من خلال تحديد حقوق ومصالح كل طرف بشكل متوازن طبقاً للأحكام الواردة في الشريعة الإسلامية. وتستند أحكام الشريعة على فكرة الوسطية، والتي تعني إعطاء كل عامل وزنه الحقيقي وفق موازين عدل.

وينطوي الفكر الاسلامي على العديد من المضامين والأفكار والمبادئ ذات البعد العميق والعلمي في تحقيق التوازن المستند إلى مبادئ العدالة، والأمر لا يتطلب أكثر من تجميعها وصياغتها ضمن نظريات متكاملة، بالإضافة إلى صياغة مفاهيم متطورة قادرة على مواجهة التحديات المعاصرة.

لاشك أن متطلبات التنمية وضمان استدامتها رهن بإعمال مبادئ العدالة والتوازن انطلاقاً من مبدأ عبودية الإنسان لخالقه، والذي يجعل الأفراد يتصرفون في كافة أوجه النشاط الاقتصادي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وليس وفق المصالح المادية البحتة.

6- 4 أسس ومقومات التنمية في الفكر الإسلامي

يرتكز المنهج التنموي الإسلامي على فكرة التلازم بين النظرة للحياة والكون واستراتيجيات التنمية، وربما يبرر ذلك وصول الدول الراسمالية الى تحقيق استراتيجية التنمية لكونها منسجمة مع نظرتها للحياة والكون، بينما تخلفت الدول الإسلامية لأن استراتيجياتها غير منسجمة مع أهداف نظامها وايدلوجيتها. وهو ما يستوجب إعادة النظر في الإستراتيجيات الراهنة للتنمية في الدول الإسلامية النامية وتطويرها لتتلائم مع المنطلقات الفكرية والعقائدية في العالم الإسلامي.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن أهم أسس ومقومات التنمية في الفكر الإسلامي ما يلي:

أولاً: أسس أو ركائز تربوية تجعل من الفرد أهم قيمة اقتصادية كوسيلة تتحقق بها خطة التنمية،وغاية تستهدفها العملية التنموية، وهو ما يستدعي إيلاء عناية خاصة بالموارد البشرية وترقيتها من خلال بناء استراتيجية تنموية اقتصادية واجتماعية تهدف إلى التشغيل الكامل للقوة البشرية المتاحة للمجتمع مع تحسين فعالية المنظومة التربوية ورفع المستوى العلمي والتقني.[1]

ثانياً: أسس موضوعية من شأنها تحقيق التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية للعملية التنموية. وتتمثل الأهداف المادية في جميع الأهداف المتعلقة بإشباع الحاجات المادية للأفراد بشكل مباشر(كالسلع والخدمات الاستهلاكية) أو غير مباشر (كالسلع والخدمات الإنتاجية) حاضراً ومستقبلاً. ويتم إنتاج واستهلاك تلك السلع المادية وفقاً للاعتبارات الاقتصادية فقط، حيث يتم الإنتاج وفقاً لمعايير التكاليف والربحية (الخاصة والاجتماعية) ويتم الاستهلاك وفقاً لمعايير المنافع المادية والأسعار ودخول المستهلكين..الخ. على أن يتم صياغة تلك الأهداف في إطار الشريعة ومقوماتها. أما الأهداف غير المادية فتتمثل في كل ما يشبع الحاجات الروحية أو الفكرية أو الأخلاقية أو الحاجات الإنسانية المتعلقة بالتكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية مثل توفير فرص التعليم والتثقيف والرعاية الصحية .. وغيرها، وهي أهداف يمنحها الفكر الإسلامي أهمية لا تقل عن أهمية الأهداف المادية، وتقوم تلك الأهداف على أسس شرعية ومرتبطة بالعقيدة ومستمدة من القرآن والسنة. ورغم ارتفاع التكاليف الاقتصادية مقارنة بالعوائد الاقتصادية لتحقيق الأهداف غير المادية، إلا أن الفكر الإسلامي يمنحها أولوية ويعمل على تحقيق التوازن بين كل من الأهداف المادية والأهداف غير المادية للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تعبئة أقصى ما يمكن من الطاقات البشرية وغير البشرية بأفضل الطرق الممكنة في إطار الشريعة والتمسك بالقيم الإسلامية.

---

(1) مالك بن نبي، مشكلات الحضارة المسلم في عالم الإقتصاد. دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، الطبعة الثالثة،1987 .

5-6 التنمية المستدامة في الفكر الإسلامي :

التنمية الإقتصادية هي استعداد فكري ووعي اقتصادي حيث يرتبط النشاط الإقتصادي بالجوانب الإجتماعية والإنسانية ويمثل جزء منها. وهو ما يشير إلى أن استدامة العملية التنموية تتطلب إبراز القيم الإجتماعية والإنسانية والمبادئ الإقتصادية المنبثقة عن المنهج الإسلامي، والذي يقتضي إعادة مفهوم التنمية الإقتصادية وفق المعادلة الإجتماعية الإنسانية للمجتمع المسلم. من ذلك على سبيل المثال ما يشتمل عليه المنهج التنموي الإسلامي من اهتمام بقضية " التوازن البيئي"، وإبراز الممارسات الخاطئة للإنسان بحجة التنمية، والتي نتج عنها ارتفاع معدلات التلوث البيئي المرتبط بالتقدم التكنولوجي، مثل تلوث الهواء والماء والتربة وزيادة معدل ثاني أكسيد الكربون والمواد الكيميائية في طبقات الجو والتي تسببت في ظاهرة الإحترار والتغيرات المناخية وتخلخل طبقة الأوزون..الخ. وقد استدل البعض في هذا الصدد بقوله تعالى:

﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾ ﴾[1]

كذلك فإن مشكلة الموارد الطبيعية المحدودة نسبيا تستدعي عدم تبذيرها، واستخدامها واستغلالها استغلالا رشيدا وبالكيفية غير الملوثة وغير المفسدة للأرض، وغير الضارة بمصالح الأجيال القادمة.. يقول تعالى:

﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾[2]

وأخيراً، فإن تحقيق التوازن بين الأهداف المادية وغير المادية هو أحد أهم الضمانات التي تكفل استدامة العملية التنموية التي تشبع حاجات الجيل الحالي دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في إشباع احتياجاتها التنموية سواء فيما يتعلق بحقها في الموارد الطبيعية أو حقها في العيش في بيئة أقل تلوثاً.

---

(1) سورة الروم– الآية 41 .

(2) سورة القمر – الآية 49.

6-6 آليات تحقيق التنمية من منظور الفكر الإسلامي :

تتم التنمية في الفكر الإسلامي من خلال العديد من الآليات التي تكفل إعمال مبادئ الشريعة الإسلامية بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع، ومن أهم تلك الآليات ما يلي:

- القضاء على الممارسات الربوية واستبدالها بنظم تعتمد على المشاركة في مخاطر النشاط الاقتصادي بين من يملكون رؤوس الأموال ومن يستخدمونها بما ينطوي عليه ذلك من تغيرات جذرية في آليات عمل المؤسسات المصرفية والتمويلية القائمة.
- مواجهة الممارسات الاحتكارية بكافة أشكالها وتجريمها قانونا وشرعاً لتهيئة المناخ لسوق تنافسي يخدم مصالح الجماعة ويحقق الكفاءة اللازمة لإدارة النشاط الاقتصادي.
- تفعيل فريضة الزكاة بما يحقق نظاماً أكثر عدالة في توزيع الدخل القومي ويعمل على تشجيع الاستثمار ودفع عجلة النشاط الاقتصادي.
- الرقابة على الأسواق دون التدخل المباشر في آليات عملها، وهو ما ينطوي على محاسبة كل من يخالف معايير الجودة أو يرتكب غبناً في المعاملات.
- تحقيق العدالة والتكافل الاجتماعي من خلال منع تركز الثروة في أيدي القلة وحماية حقوق الأجراء وضمان حد أدنى لمستوى المعيشة لغير القادرين والمتعطلين
- تنظيم استخدام جانب من موارد الدولة في نطاق الملكية العامة: الماء والكلأ والنار والملح والمعادن، والتي تمثل الثروة المائية والمراعي والغابات ومصادر الطاقة والمصايد والثروات المعدنية. وإدارة هذه الموارد في نطاق الملكية العامة ينشئ قطاعاً عاماً منظماً ويدار وفق مبادئ محددة ويتيح للأفراد فرصة الحصول على منتجاته وفق مبدأ التكلفة بما ينطوي عليه ذلك من تهيئة لمناخ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة القومية والدخول.

- إحياء الأرض الموات من خلال منح الأفراد فرص تملك جانب من الموارد العامة ملكية خاصة إذا قاموا بتحويلها من نطاق عدم الاستخدام إلى نطاق النشاط الإنتاجي، وهو ما يفتح الباب واسعاً أمام استصلاح الأراضي العامة وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تهيئة المناخ القانوني والتشريعي لتطبيق مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية في إطار تحقيق مصلحة الجماعة.
- غرس القيم الإسلامية الدافعة للتنمية مثل: قيمة العمل وضرورة إتقانه، وتحري الكسب الحلال، ومواجهة الفساد، التعاون مع الآخرين، الرقابة الذاتية واستشعار الأمانة والمسئولية.. وغيرها.

7-6 التحديات التي تواجه التنمية في دول العالم الإسلامي:

أشرنا إلى أن المنهج التنموي الإسلامي يرتكز على فكرة التلازم بين النظرة للحياة والكون واستراتيجيات التنمية، وهو ما قد يبرر نجاح الدول الرأسمالية في تنفيذ استراتيجياتها التنموية لكونها منسجمة مع نظرتها للحياة والكون، في حين تبنت الدول الإسلامية استراتيجيات وضعية لا تتسق مع أيدلوجيتها. وربما مثل هذا التناقض وتبني نظم تنموية تتعارض مع قيم وعقيدة الشعوب الإسلامية عاملاً مهماً في تكريس التخلف وكان من أهم العقبات أمام التنمية في الدول الإسلامية، يضاف إلى ذلك عدد من التحديات التي تعيق المسار التنموي في تلك الدول، ومنها:

1. مجموعة من العقبات تتعلق بالجانب القيمي، حيث أهملت قيمة العمل، وتم الركون الى الاستيراد والاعتماد على الغير، حتى تدهور الأمر إلى درجة اعتماد العالم الإسلامي على استيراد غذائه، فقد تراوحت الأرقام المقدرة في هذا المجال ما بين نسبة 60٪، 80٪، وهى نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بموارد العالم الإسلامي من مياه وأراض صالحة للزراعة ووفرة اليد العاملة.. وغيرها من الموارد الطبيعية.

2. إهدار الموارد ونزوح رؤوس الأموال العربية والإسلامية نحو الدول الغربية، في الوقت الذي ترتفع فيه معدلات المديونية لعديد من البلدان الإسلامية، وقيام معظم مشروعات الاستثمار في البلدان الإسلامية على آلية سعر الفائدة الربوية والبعد عن المنهج الإسلامي في المشاركات، وسيادة مبدأ الغنم بالغرم الذي يضبط الكثير من المقدرات الاقتصادية الأخرى .

3. عدم الاستفادة من الإمكانيات البشرية على صعيد البطالة والتعليم وتدني مستويات البحث والتطوير والتقدم التكنولوجيا. بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وفقدان الرابط بين مؤسسات التعليم واحتياجات سوق العمل.

4. عدم وجود نظم وثقافة المساءلة، وكذلك شيوع الفساد كنتيجة لغياب المساءلة، مما أوجد نظماً سياسية غير ديموقراطية غابت فيها مشاركة الأفراد وعدم إحساسهم بالمسئولية تجاه قضايا التنمية.

الفرص المتاحة للتغلب على التحديات التنموية للدول الإسلامية :

مازالت الفرصة سانحة أمام الدول الإسلامية لكي تتمكن من التغلب على التحديات السابقة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال:

1- نشر الثقافة الإسلامية وأدبيات المنهج الإسلامي القائم على مبدأ الاستخلاف والوظيفة الاجتماعية للمال في الإسلام، والواجبات الاجتماعية التي قدمها الإسلام من زكاة ووقف وصدقات جارية، وحق الإنسان في المجتمع المسلم في حد الكفاية.

2- تضافر جهود بلدان العالم الإسلامي وتوحد الرؤى للقضاء على معوقات التنمية المستدامة، وذلك من خلال زيادة صور ودرجات التعاون بين بلدان العالم الإسلامي في القضاء على ظاهرة البطالة والفقر من خلال الآليات المتاحة على الصعيد السياسي والاقتصادي .

3- ضرورة توفير بيئة أعمال مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي، تقوم على مبادئ إسلامية من شأنها توفير البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني والقيمي والأمني وما يتعلق بالموارد البشرية والموارد المالية والتقنية الملائمة وأيضاً البنية التحتية .

4- تولي النظام المصرفي الإسلامي الدور المنوط به بشكل أكبر وأعمق مما هو عليه، وتبنى تمويل مشروعات تنموية، والبعد عن التمويل الكبير للتجزئة المصرفية، والتي تعظم الممارسات الاستهلاكية الضارة.

5- تبنى وسائل الإعلام المختلفة قضايا التنمية المستدامة وربطها بالإطار المرجعي المتسق مع الثقافة الإسلامية، وتوعية أفراد المجتمع بتلك القضايا.

6- تفعيل دور مؤسسات الأوقاف كضرورة اقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في إحداث حركية اقتصادية للثروات والدخول أو الموارد الوقفية بشكل رئيسي كآلية من آليات التوزيع الفعال للدخول وعوائد عوامل الإنتاج، وتحويل جزء من عوائد عوامل الإنتاج المتحققة لتكوين الموارد الوقفية ليتم توزيعها على الفئات المستحقة.(1)

(1) يتمثل الوقف في تحويل جزء من الدخول والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المتعددة المستفيدة، مما يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو القطاع التكافلي الخيري كأحد دعائم النشاط الاقتصادي في الفكر الإسلامي.

الخلاصة

1. يشير مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي إلى إحداث تغير هيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية.

2. حرص الفكر الإسلامي على غرس قيم التنمية وإعمار الأرض، وذلك من خلال تقديم حوافز أخروية ودنيوية من شأنها حث الأفراد على حمل رسالة التنمية وتحمل تبعاتها.

3. يرتكز النهج التنموي الإسلامي على فكرة الاتساق بين النظرة للحياة والكون واستراتيجيات التنمية، وربما يبرر ذلك وصول الدول الرأسمالية إلى تحقيق استراتيجية التنمية لكونها منسجمة مع نظرتها للحياة والكون، بينما تعثرت الدول الإسلامية لأن استراتيجياتها غير منسجمة مع أهداف نظامها وأيدلوجيتها. وهو ما يستوجب إعادة النظر في الإستراتيجيات الراهنة للتنمية في الدول الإسلامية النامية وتطويرها لتتلائم مع المنطلقات الفكرية والعقائدية في العالم الإسلامي.

4. يعد تحقيق التوازن بين الأهداف المادية وغير المادية أحد أهم الضمانات التي تكفل استدامة العملية التنموية التي تشبع حاجات الجيل الحالي دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في إشباع احتياجاتها التنموية سواء فيما يتعلق بحقها في الموارد الطبيعية أو حقها في العيش في بيئة أقل تلوثاً.

5. تتمثل أهم آليات التنمية في الفكر الإسلامي في القضاء على الممارسات الربوية والاحتكارية وتفعيل فريضة الزكاة والرقابة على الأسواق دون التدخل المباشر في آليات عملها، بالإضافة إلى تحقيق العدالة والتكافل الاجتماعي وتنظيم استخدام جانب من موارد الدولة في نطاق الملكية العامة وإحياء الأرض الموات وتهيئة المناخ القانوني والتشريعي لتطبيق مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية في إطار تحقيق مصلحة الجماعة. وأخيراً، غرس القيم الإسلامية الدافعة للتنمية.

6. يواجه تحقيق التنمية في العالم الإسلامي عدداً من التحديات من أهمها عوامل تتعلق بالجانب القيمي، وعدم الاستفادة من الإمكانيات البشرية وتدني مستويات البحث والتطوير والتقدم التكنولوجيا. بالإضافة إلى عدم وجود نظم وثقافة للمساءلة، وشيوع الفساد. ويمكن مواجهة تلك التحديات من خلال نشر أدبيات المنهج الإسلامي وتضافر جهود بلدان العالم الإسلامي وتوحد الرؤى للقضاء على معوقات التنمية المستدامة.

الفصل السابع

نموذج قياسي بسيط لتقدير أثر التنمية البشرية على التنمية المستدامة



الفصل السابع

نموذج قياسي بسيط لتقدير أثر التنمية البشرية على التنمية المستدامة

أوضحنا في موضع سابق من الدراسة كيف تقدم مؤشرات التنمية البشرية خلال فترة معينة معياراً كمياً لتقييم مدى نجاح سياسات التنمية البشرية المتبعة في الدولة في فترة معينة، سواء تم الاستناد في ذلك إلى المؤشرات الإجمالية مثل دليل التنمية البشرية، أو المؤشرات الجزئية، ومن أهمها مؤشرات التعليم والصحة والدخل. وهو ما يمكن معه القول أن تطور قيمة دليل التنمية البشرية الخاصة بالدولة خلال فترة معينة يمكنها أن تقدم معياراً موضوعياً قابلاً للقياس الكمي للحكم على مدى فعالية وكفاءة سياسات التنمية البشرية المتبعة خلال تلك الفترة - ومن أهمها سياسات التعليم والتدريب والرعاية الصحية- في تنمية العنصر البشري ورفع كفاءته. وقد أشارت الدراسة إلى أن التنمية المستدامة تشتمل على أربعة أبعاد رئيسية هي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي والبعد التكنولوجي، ومن ثم فإن قياس نجاح الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتم استناداً إلى ما تشير إليه البيانات بشأن المؤشرات التي ينطوي عليها كل من هذه الأبعاد.

وقد أظهرت البيانات تحسن قيمة دليل التنمية البشرية في مصر خلال فترة الدراسة، كما أوضحت البيانات تحسناً في كل من المؤشرات الاقتصادية والتكنولوجية، وتذبذباً ملحوظاً في كل من المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات البيئية للتنمية المستدامة.

ويهدف الفصل الحالي إلى اختبار فرض مبدئي مؤداه: "يؤدي التحسن في قيمة دليل التنمية البشرية إلى تحسن مؤشرات التنمية المستدامة في مصر". ورغم أن العلاقة بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة يمكن تقديرها في الاتجاهين، بمعنى أن التنمية المستدامة تؤثر بدورها أيضاً على التنمية البشرية، إلا أن حدود الدراسة تقتصر على تقدير أثر سياسات التنمية البشرية في مصر على الأبعاد المختلفة للتنمية

المستدامة خلال الفترة (1990- 2010) وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط حيث تم استخدام برنامج "SPSS- Version 16" لتحديد شكل الانتشار وتحليل علاقة الارتباط بين المتغيرين، وكذلك برنامج "E-Views" لتقدير أثر التغيرات في قيمة دليل التنمية البشرية على مؤشرات التنمية المستدامة خلال فترة الدراسة.

ويساعد التعرف على مساهمة التنمية البشرية في مصرفي تحقيق التنمية المستدامة في استخلاص آليات تطوير سياسات التنمية البشرية بما يكفل تعظيم مساهمة العنصر البشري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

وسوف يتم تقدير أثر التنمية البشرية على التنمية المستدامة على أربع خطوات هي:

أولاً: تقدير الأثر على البعد الاقتصادي.

ثانياً: تقدير الأثر على البعد الاجتماعي.

ثالثاً: تقدير الأثر على البعد البيئي.

رابعاً: تقدير الأثر على البعد التكنولوجي.

7–1 تقدير الأثر على البعد الاقتصادي:

7-1-1 تحديد المتغيرات والتوقعات القبلية ومصادر البيانات:

أ- **المتغير التابع:** المؤشر الاقتصادي للتنمية المستدامة خلال فترة الدراسة ويقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوما بالأسعار الدولارية الثابتة لسنة 2000 ويرمز له بالرمز (Y_1).[1]

ب- **المتغير المستقل:** ويمثل التغيرات في قيمة دليل التنمية البشرية HDI خلال نفس الفترة، ويرمز له بالرمز (X) ويتوقع أن تكون إشارة معلمة هذا المتغير موجبة حيث يفترض أن يؤدي التحسن في قيمة دليل التنمية البشرية إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للفرد، ومن ثم زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والعكس.

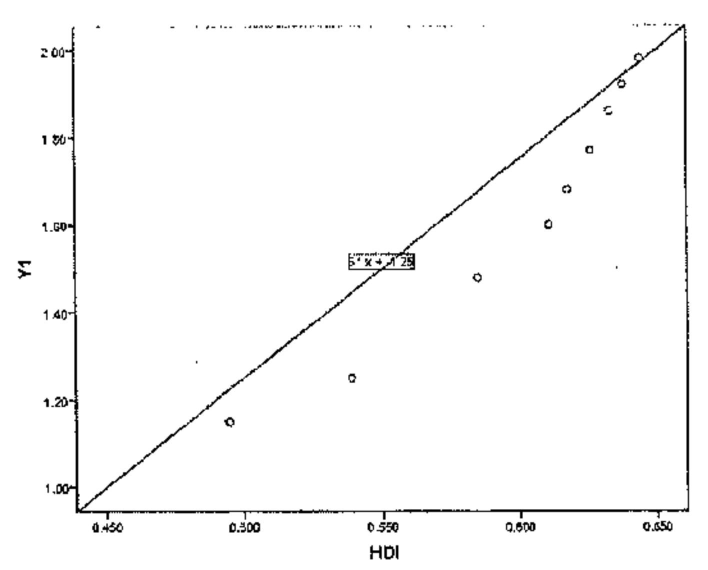
جـ- **البيانات:** سوف يتم استخدام بيانات سلسلة زمنية للمتغيرين محل الدراسة في مصر خلال الفترة (1990- 2010) لتقدير هذا النموذج. وقد تم تجميع البيانات المتعلقة بالمتغير المستقل (HDI) من تقارير التنمية البشرية التي تصدر سنوياً عن الأمم المتحدة، كما تم تجميع البيانات المتعلقة بالمتغير التابع (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) من بيانات الأمم المتحدة خلال الفترة المذكورة. والتي يوضحها الجدول م (4−1).

7-1-2 تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

تم استخدام برنامج SPSS للتعرف على شكل الانتشار لتوزيع البيانات الخاصة بالمتغيرين محل الدراسة، وقد جاء شكل الانتشار لتوزيع البيانات على النحو التالي:

---

(1) تمت الإشارة إلى المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في الفصل الرابع من الدراسة، وتم اختيار متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع في النموذج نظراً لارتباطه المباشر بأثر سياسات التعليم والتدريب والصحة على رفع الكفاءة الإنتاجية للفرد.



GRAPH /SCATTERPLOT(BIVAR) = HDI WITH Y1

/MISSING = LISTWISE.

شكل (7-1): شكل الانتشار لتوزيع بيانات المتغيرين Y_1، X خلال الفترة (1990- 2010)

ويوضح شكل الانتشار لتوزيع البيانات محل الدراسة أن العلاقة بين كل من المتغير التابع والمتغير المستقل هي علاقة غير خطية، ولذلك يفترض أن الصيغة الملاءمة للعلاقة بين المتغيرين كالتالي:

$$\text{Log } Y_1 = \beta_0 + \beta_1 \text{Log } X + u$$

وتشير (β_0) إلى أثر العوامل الأخرى المحددة لقيمة المتغير Y_1، وتمثل قيمة (Y_1) عندما تكون (X) مساوية للصفر، بينما تشير قيمة (β_1) إلى نسبة التغير في (Y_1) نتيجة كل تغير في (X) بمقدار وحدة واحدة. أما المعلمة (u) فتشير إلى حد الخطأ العشوائي في التقدير.

نتائج تقدير النموذج:

تم استخدام تحليل الارتباط Correlations لاختبار معنوية العلاقة بين المتغيرين ثم تحليل الانحدار Regression لتقدير هذه العلاقة (حال كونها معنوية). وقد جاءت النتائج على النحو التالي:

أولاً: نتائج تحليل الارتباط Correlations

أظهر تحليل البيانات المتاحة بشأن كل من المتغيرين (Y_1)، (X) وجود علاقة ارتباط قوية بينهما، حيث كانت قيمة معامل الارتباط بين كل من Y_1 ، HDI مساوية 0.965 عند مستوى معنوية 0.01. وهو ما يتضح من الجدول (7– 1).

جدول (7- 1)

نتائج تحليل الارتباط بين كل من Y1 ، HDI خلال فترة الدراسة

Correlations			
		Y_1	HDI
Y_1	Pearson Correlation	1	.965**
	Sig.		.000
HDI	Pearson Correlation	.965**	1
	Sig.	.000	
**. Correlation is significant at the 0.01 level			

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار Regression

باستخدام البيانات المتاحة بشأن المتغيرين (X) ، (Y) خلال فترة الدراسة جاءت نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرين على الصورة:

$$LY_1 = 1.55 + 2.08\ LHDI$$

$$(0.0117) \qquad (0.0151)$$

ويتضح من المعادلة السابقة أن المتغير (Y_1) يتغير طرديا مع المتغير(X) وأن التحسن في قيمة دليل التنمية البشرية بمقدار 1٪ يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.08٪ .

وحيث أن **قيمة** **Squared**- مساوية 95٪ فإن ذلك يعني أن التغيرات في قيمة دليل التنمية البشرية (X) تفسر 95 ٪ من التغيرات في قيمة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y_1). وتتضح نتائج التقدير من خلال جدول (7 – 2).

نتائج تقدير العلاقة بين Y_1، HDI خلال فترة الدراسة

Dependent Variable: LY_1

Method: Least Squares

Date: 12/12/12 Time: 11:33

Sample: 1990 2010

Included observations: 19

Excluded observations: 2

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.549383	0.094266	16.43633	0.0117
LHDI	2.081952	0.180218	11.55241	0.0151
R-squared	0.950163	Mean dependent var.		0.474525
Adjusted R-squared	0.943044	S.D. dependent var.		0.190326
S.E. of regression	0.045422	Akaike info criterion		-3.152495
Sum squared resid.	0.014442	Schwarz criterion		-3.108667
Log likelihood	16.18623	F-statistic		133.4582
Durbin-Watson stat	2.373007	Prob. (F-Statistic)		0.055981

وباختبار البيانات محل الدراسة باستخدام برنامج SPSS تم التوصل إلى نفس النتائج، وهو ما يتضح من نتائج التقدير بالجدول م (4-2).

اختبارات تقييم جودة النموذج :

تم اختبار جودة النموذج من خلال إجراء كل من اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات التباين لاختبار ما إذا كان نموذج تقدير الانحدار يعاني من إحدى مشاكل التقدير، وذلك على النحو التالي:

1. اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation

نظراً لأن قيمة مؤشر .Durbin-Watson stat (DW) تدور حول القيمة (2) حيث جاءت قيمته (2.37) – كما هو موضح بالجدول (7- 2) – فإن ذلك يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي Autocorrelation.[1]

2. اختبار عدم ثبات تباين حد الخطأ Hetroskedasticity Test

أسفر إجراء اختبار White Hetroskedasticity Test عن أن نموذج التقدير لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين عنصر الخطأ العشوائي حيث كانت قيمة معلمة الاختبار F-Statistic للاختبار غير معنوية، أي أن تباين المتغير العشوائي ثابت. ويشير ذلك إلى أن التغيرات في المتغير التابع جاءت نتيجة للتغيرات في المتغير المستقل وليست دالة في الزمن أو في العوامل الأخرى، وهو ما يؤكد العلاقة بين المتغيرين، وتتضح نتائج هذا الاختبار من بيانات الجدول م (4- 3).[2]

(1) تتمثل مشكلة الارتباط الذاتي في ارتباط المشاهدات المتسلسلة لنفس المتغير خلال فترة معينة، وتعبر عن وجود ارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي مما يترتب عليه عدم دقة قياس معاملات العلاقات الاقتصادية عند إجراء عملية التقدير، وتنشأ نتيجة لعدة أسباب كحذف بعض المتغيرات التفسيرية ذات القيم المرتبطة ذاتياً، أو سوء تعيين الشكل الرياضي للدالة، أو سوء تعيين المتغير العشوائي.

(2) تعني مشكلة عدم ثبات التباين أن حدود الخطأ للبيانات المراد إجراء الإنحدار الخطي عليها ليس لها نفس التباين مما ينتج عنه أن القيم المقدرة لمعاملات الإنحدار سوف تكون متحيزة. وهي إحدى المشاكل التي يمكن أن يعاني منها نموذج تقدير الانحدار.

3. اختبارات السببية Pair wise Granger Causality Tests

تم إجراء اختبارات وجود علاقة السببية بين المتغيرين X ،Y_1 من واقع البيانات المتاحة عن المتغيرين خلال فترة الدراسة، وقد أسفرت النتائج عن رفض فرض العدم والمتمثل في عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين حيث كانت قيمة احتمالات الخطأ (13٪، 81٪) على التوالي، ولأن أقصى حد للخطأ مسموح به في هذا الاختبار هو 10٪ فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وهو وجود علاقة سببية بين X، Y_1، وهو ما يظهر في الجدول م (4− 4).

7−2 تقدير الأثر على البعد الاجتماعي:

7-2-1 تحديد المتغيرات والتوقعات القبلية ومصادر البيانات:

أ- المتغير التابع: المؤشر الاجتماعي للتنمية المستدامة خلال فترة الدراسة، ويقاس بمعدل البطالة ويرمز له بالرمز (Y_2).[1]

ب- المتغير المستقل: دليل التنمية البشرية HDI ، ويرمز له بالرمز (X).

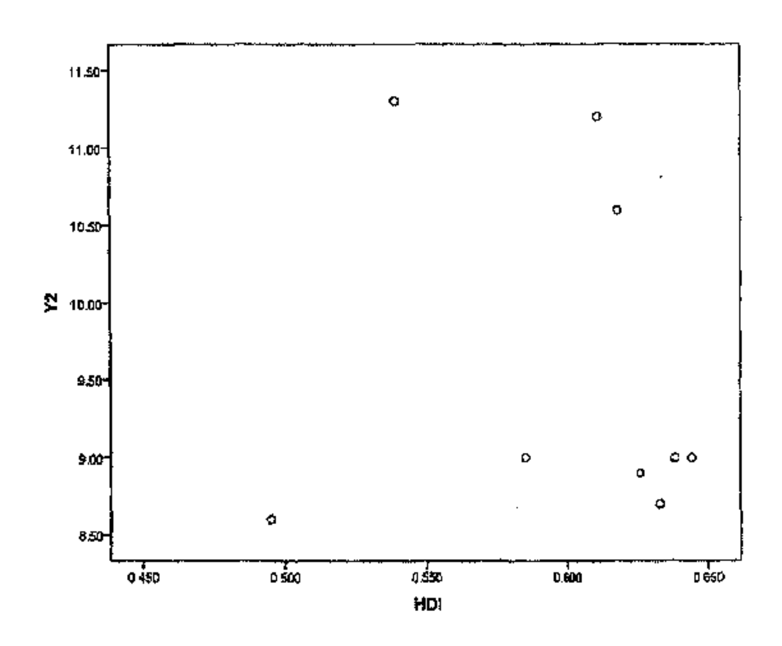
جـ- البيانات: تم استخدام بيانات لكل من المتغير التابع والمستقل في مصر خلال الفترة (1990- 2010) لتقدير هذا النموذج. وقد تم تجميع البيانات الخاصة بمعدلات البطالة من بيانات الأمم المتحدة خلال فترة الدراسة. [جدول م (4−1)]

7-2-2 تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

تم استخدام برنامج SPSS للتعرف على شكل الانتشار لتوزيع البيانات الخاصة بالمتغيرين محل الدراسة، وقد أسفر توزيع البيانات عن عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين حيث جاء شكل الانتشار على النحو التالي:

---

(1) سبق الإشارة إلى المؤشرات الاجتماعية لقياس التنمية المستدامة في الفصل الرابع، وقد تم الاستناد إلى معدل البطالة السنوي كمتغير تابع في النموذج لقياس أثر سياسات التعليم والتدريب والصحة على زيادة فرص الأفراد في الحصول على عمل.



GRAPH/SCATTERPLOT(BIVAR)=HDI WITH Y2

/MISSING=LISTWISE.

شكل (7−2): شكل الانتشار لتوزيع بيانات المتغيرين Y_2، X خلال الفترة (1990-2010)

3-2-7 نتائج تقدير النموذج:

أسفر تحليل الارتباط بين المتغيرين (Y_2)، (X) عن عدم معنوية علاقة الارتباط بينهما، وهو ما يتضح من الجدول (7-3):

جدول (3-7)

نتائج تحليل الارتباط بين كل من Y_2 ، HDI خلال فترة الدراسة

Correlations			
		Y_2	HDI
Y_2	Pearson Correlation	1	-.114
	Sig.		.770
HDI	Pearson Correlation	-.114	1
	Sig.	.770	
**. Correlation is significant at the 0.01 level			

ويتضح من الجدول السابق عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين عند مستوى معنوية 1٪ وهو ما يشير إلى ان التحسن في دليل التنمية البشرية في مصر خلال فترة الدراسة لم ينعكس على معدل البطالة، وهو ما يمكن معه القول أن سياسات التنمية البشرية المتبعة في مصر لم ينتج عنها زيادة فرص الأفراد في الحصول على الوظائف، ومن ثم لم تؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة في المجتمع خلال الفترة المذكورة. وفي هذه الحالة لن يستخدم تحليل الانحدار حيث انتفت علاقة الارتباط بين المتغيرين.

7-3 تقدير الأثر على البعد البيئي :

7-3-1 تحديد المتغيرات والتوقعات القبلية ومصادر البيانات:

أ- **المتغير التابع:** المؤشر البيئي للتنمية المستدامة خلال فترة الدراسة، ويقاس بمؤشر نسب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (كجم/ دولار من إجمالي الناتج المحلي مقوماً بالأسعار الثابتة لسنة 2000)، ويرمز له بالرمز (Y_3).[1]

ب- **المتغير المستقل:** دليل التنمية البشرية HDI ، ويرمز له بالرمز (X).

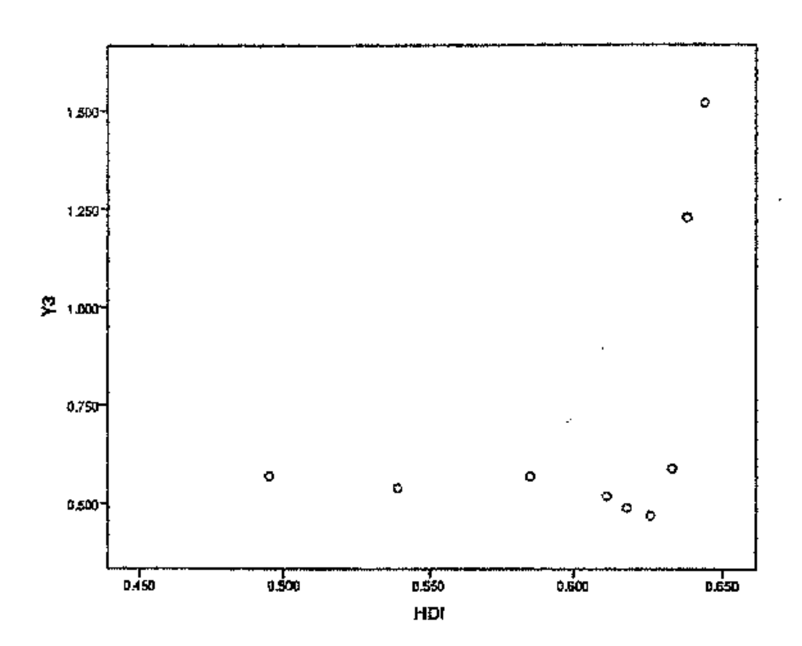
جـ- **البيانات:** سوف يتم استخدام بيانات سلسلة زمنية لكل من المتغير التابع والمستقل في مصر خلال الفترة **(1990- 2010)** لتقدير هذا النموذج. وقد تم تجميع البيانات الخاصة بنسب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (كجم/ دولار من إجمالي الناتج المحلي مقوماً بالأسعار الثابتة لسنة 2000) في مصر خلال فترة الدراسة من إحصائيات الأمم المتحدة حول مؤشرات التنمية المستدامة. وهذه البيانات تتضح من الجدول م **(1-4)**.

7-3-2 تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

تم اختبار العلاقة بين المتغيرين باستخدام برنامج SPSS لتحديد الصيغة الملائمة للتقدير، وقد أسفر توزيع البيانات عن عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين حيث جاء شكل الانتشار على النحو التالي:

---

(1) سبق الإشارة إلى المؤشرات البيئية لقياس التنمية المستدامة في الفصل الرابع، وقد تم الاستناد إلى نسب انبعاثات CO2/ كجم من GDP بالأسعار الثابتة لسنة 2000 كمتغير تابع في النموذج لقياس أثر سياسات التعليم والتدريب والصحة على مراعاة الأفراد لاعتبارات الجودة البيئية في عمليات الإنتاج والاستهلاك.



3GRAPH /SCATTERPLOT(BIVAR) = HDI WITH Y

/MISSING = LISTWISE.

شكل (7-3): شكل الانتشار لتوزيع بيانات المتغيرين X ،Y_3 خلال الفترة (1990-2010)

7-3-3 نتائج تقدير النموذج:

أسفر تحليل الارتباط بين المتغيرين (X)، (Y_3) عن عدم معنوية علاقة الارتباط بينهما، حيث كانت قيمة معامل الارتباط بينهما 0.432 وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 0.01. ويتضح ذلك من الجدول (7-4).

جدول (7-4)

نتائج تحليل الارتباط بين كل من Y_3 ، HDI خلال فترة الدراسة

Correlations			
		Y_3	HDI
Y_3	Pearson Correlation	1	.432
	Sig. (2-tailed)		.245
	N	9	9
HDI	Pearson Correlation	.432	1
	Sig. (2-tailed)	.245	
	N	9	9
**. Correlation is significant at the 0.01 level			

ونظراً للارتباط غير المعنوي بين المتغيرين فيمكن القول بأن التحسن في دليل التنمية البشرية في مصرخلال فترة الدراسة لم ينعكس على البعد البيئي للتنمية المستدامة، وهو ما يمكن معه القول أن سياسات التنمية البشرية المتبعة في مصر خلال فترة الدراسة لم ينتج عنها رفع كفاءة الأفراد في الإنتاج والاستهلاك في إطار مراعاة عدم الإخلال بجودة البيئة، ومن ثم لم تؤدي إلى تخفيض نسب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الملوثة للبيئة، والناتجة عن أنماط الإنتاج والاستهلاك التي يتبناها الأفراد في المجتمع. وفي هذه الحالة أيضاً لن يستخدم تحليل الانحدار حيث انتفت علاقة الارتباط بين المتغيرين محل الدراسة.

7–4 تقدير الأثر على البعد التكنولوجي:

7-4-1 تحديد المتغيرات والتوقعات القبلية ومصادر البيانات:

أ- المتغير التابع: المؤشر التكنولوجي للتنمية المستدامة خلال فترة الدراسة، ويتم استخدام مؤشر عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 شخص من السكان، ويرمز له بالرمز (Y_4).[1]

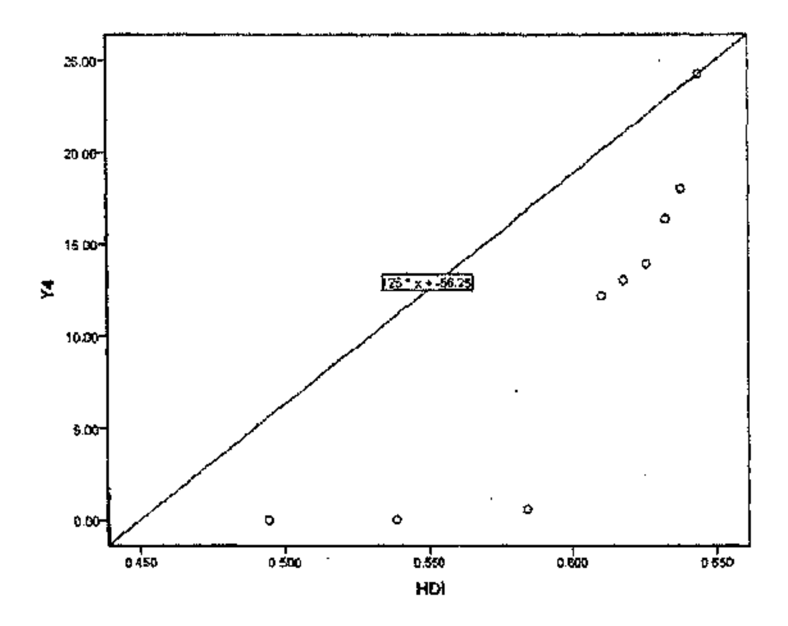
ب- المتغير المستقل: دليل التنمية البشرية HDI ، ويرمز له بالرمز (X).

جـ- البيانات: سوف يتم استخدام بيانات سلسلة زمنية لكل من المتغير التابع والمستقل في مصر خلال الفترة (1990- 2010) لتقدير هذا النموذج. وقد تم تجميع البيانات الخاصة بعدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 شخص من السكان في مصر خلال فترة الدراسة من بيانات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال فترة الدراسة، كما يتضح من الجدول م (4-1).

(1) سبق الإشارة إلى المؤشرات التكنولوجية لقياس التنمية المستدامة في الفصل الرابع، وقد تم الاستناد إلى مستخدمي الإنترنت كنسبة من عدد السكان كمتغير تابع في النموذج لتقدير أثر سياسات التعليم والتدريب والصحة على قدرة الأفراد استخدام التكنولوجيا الحديثة.

2-4-7 تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

تم استخدام برنامج SPSS للتعرف على شكل الانتشار لتوزيع البيانات الخاصة بالمتغيرين محل الدراسة، وقد أظهر التوزيع أن العلاقة بين المتغيرين غير خطية حيث جاء توزيع البيانات على الشكل التالي:



GRAPH /SCATTERPLOT(BIVAR)=HDI WITH Y_4

/MISSING=LISTWISE.

شكل (7-4): شكل الانتشار لتوزيع بيانات المتغيرين Y_4 ، X خلال الفترة (1990- 2010)

ويوضح شكل الانتشار لتوزيع البيانات محل الدراسة أن العلاقة بين كل من المتغير التابع والمتغير المستقل هي علاقة غير خطية، ولذلك يفترض أن الصيغة الملاءمة للدالة السابقة كالتالي:

$$\text{Log } Y_4 = \beta_0 + \beta_1 \log X + u$$

حيث تشير (β_0) إلى أثر العوامل الأخرى المحددة لقيمة المتغير Y_4، وتمثل قيمة (Y_4) عندما تكون (X) مساوية للصفر، بينما تشير قيمة (β_1) إلى نسبة التغير في (Y_4) نتيجة كل تغير في (X) بمقدار وحدة واحدة. أما المعلمة (u) فتشير إلى حد الخطأ العشوائي في التقدير.

3-4-7 نتائج تقدير النموذج:

أولاً: نتائج تحليل الارتباط Correlations

أظهر تحليل البيانات المتاحة وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين كل من المتغير التابع (عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 شخص من السكان) والمتغير المستقل (دليل التنمية البشرية)، وهو ما يتضح من الجدول (7- 5) حيث كانت قيمة معامل الارتباط بين كل من Y_4 ، HDI مساوية 0.879 عند مستوى معنوية 0.01.

جدول (7- 5)

نتائج تحليل الارتباط بين كل من Y_4 ، HDI خلال فترة الدراسة

Correlations			
		Y_4	HDI
Y_4	Pearson Correlation	1	.879**
	Sig.		.002
HDI	Pearson Correlation	.879**	1
	Sig.	.002	
** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

ثانيا: نتائج تحليل الانحدار Regression

بتحليل البيانات المتاحة بشأن المتغيرين (X)، (Y_4) خلال فترة الدراسة، تم تقدير العلاقة بينهما وكانت نتائج التقدير كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (7 – 6)

نتائج تقدير العلاقة بين Y_4، (HDI) خلال فترة الدراسة

Dependent Variable: LY_4
Method: Least Squares
Date: 12/11/12 Time: 23:14
Sample(adjusted): 1990 2010
Included observations: 19
after adjusting endpoints2Excluded observations:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	20.90326	1.702428	12.27850	0.0424
LHDI	39.22223	3.432522	11.42665	0.0524
R-squared	0.956066	Mean dependent var		1.570269
Adjusted R-squared	0.948744	S.D. dependent var		2.359388
S.E. of regression	0.534162	Akaike info criterion		1.796084
Sum squared resid	1.711977	Schwarz criterion		1.815944
Log likelihood	-5.184336	F-statistic		130.5684
Durbin-Watson stat	2.033217	Prob(F-Statistic)		0.066149

وقد جاءت معادلة تقدير النموذج على الصورة:

$$LY_4 = 20.9 + 39.22\ LHDI$$

$$(0.0424) \qquad (0.0524)$$

ويتضح من تلك المعادلة أن المتغير (Y_4) يتغير طرديا مع المتغير(X)، وأن التحسن في قيمة دليل التنمية البشرية بمقدار 1٪ يؤدي إلى زيادة عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 شخص من السكان بمقدار 39.22٪. ونظراً لأن قيمة **R-Squared** تساوي 95٪ فإن ذلك يعني التغيرات في قيمة دليل التنمية البشرية (X) يمكنها أن تفسر 95٪ من التغيرات في المؤشر التكنولوجي للتنمية المستدامة (Y_4).

وباختبار البيانات محل الدراسة باستخدام برنامج SPSS تم التوصل إلى نفس النتائج، وهو ما يتضح من نتائج التقدير بالجدول م (4-4).

ثالثاً: اختبارات تقييم جودة النموذج:

تم اختبار جودة النموذج من خلال إجراء كل من اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات التباين لاختبار ما إذا كان نموذج تقدير الانحدار يعاني من إحدى مشاكل التقدير، وذلك على النحو التالي:

1. اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation

نظرا لأن قيمة مؤشر **Durbin-Watson stat. (DW)** تدور حول القيمة (2) حيث جاءت قيمته (2.03) – كما هو موضح بالجدول (7- 6) – فإن ذلك يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي **Autocorrelation**.

2. اختبار عدم ثبات تباين حد الخطأ Hetroskedasticity Test

أسفر إجراء اختبار **White Hetroskedasticity Test** عن أن نموذج التقدير لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين عنصر الخطأ العشوائي حيث كانت قيمة معلمة الاختبار **F-Statistic** للاختبار غير معنوية، أي ان تباين المتغير العشوائي ثابت. ويشير ذلك إلى أن التغيرات في المتغير التابع جاءت نتيجة للتغيرات في المتغير المستقل وليست دالة في الزمن أو في العوامل الأخرى، وهو ما يؤكد العلاقة بين المتغيرين، وتتضح نتائج هذا الاختبار من بيانات الجدول م (4- 5).

3. اختبارات السببية Pair wise Granger Causality Tests

تم إجراء اختبارات وجود علاقة السببية بين المتغيرين X، Y_4 من واقع البيانات المتاحة عن المتغيرين خلال فترة الدراسة، وقد أسفرت النتائج عن رفض فرض العدم والمتمثل في عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين حيث كانت قيمة احتمالات الخطأ (77٪ ، 11٪) على التوالي، ولأن أقصى حد للخطأ مسموح به في هذا الاختبار هو 10٪ فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وهو وجود علاقة سببية بين X، Y_4 ، وهو ما يظهر في الجدول م (4- 7).

7- 5 نتائج النموذج

1. توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ودليل التنمية البشرية خلال فترة الدراسة حيث كانت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين مساوية 0.965 عند مستوى معنوية 0.01. وهو ما يعني أن قيمة HDI ذات تأثير معنوي على المؤشر الاقتصادي للتنمية المستدامة. ووفقاً لنتائج التقدير يؤدي التحسن في قيمة دليل التنمية البشرية بمقدار1٪ إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.08٪، وتفسر التغيرات في قيمة (X) 95٪ من التغيرات في (Y_1).

2. فيما يتعلق بكل من معدل البطالة السنوي (Y_2) ونسب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج (Y_3) فقد أسفر تحليل الارتباط عن عدم معنوية العلاقة بين قيم HDI وكل من هذين المتغيرين، أي أن التغيرات في قيم دليل التنمية البشرية ليس لها تأثير معنوي على كل من المؤشر الاجتماعي والمؤشر البيئي للتنمية المستدامة.

3. توجد علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين كل من عدد مستخدمي الإنترنت كنسبة من إجمالي عدد السكان، وقيم دليل التنمية البشرية خلال فترة الدراسة حيث كانت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين مساوية 0.879 عند مستوى معنوية 0.01. وهو ما يعني أن قيمة HDI ذات تأثير معنوي على المؤشر التكنولوجي للتنمية المستدامة (Y_4). كما أسفرت نتائج تحليل الانحدار عن استنتاج أن التحسن في قيمة دليل التنمية البشرية بمقدار 1٪ يؤدي إلى زيادة عدد مستخدمي الإنترنت كنسبة من إجمالي عدد السكان بمقدار 39.22٪، وتفسر التغيرات في قيمة (X) حوالي 95٪ من التغيرات في (Y_4).

4. مما سبق يمكن القول أن التحسن في مؤشرات التنمية البشرية في مصر خلال فترة الدراسة- كان له أثر إيجابي محدود على البعد الاقتصادي وكبير على البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة- إلا أن هذا لم يحدث فيما يتعلق بكل من البعد الاجتماعي والبعد البيئي، وهو ما يشير إلى ضرورة تطوير سياسات التنمية البشرية المتبعة في مصر على نحو يستهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، خاصة فيما يتعلق بزيادة فرص الأفراد في الحصول على الوظائف، وكذلك رفع كفاءة العنصر البشري في الإنتاج والاستهلاك في إطار مراعاة حقوق الأجيال القادمة في العيش في بيئة أقل تلوثاً، وذلك لتحقيق هدف الاستدامة في العملية التنموية.

الملحق الإحصائي

ملحق (1): خاص بالفصل الأول.
ملحق (2): خاص بالفصل الثاني.
ملحق (3): خاص بالفصل الرابع.
ملحق (4): خاص بالفصل السابع.

ملحــق (1)

جدول م (1-1)

البلدان التي حققت التقدم الأسرع في دليل التنمية البشرية

للفترة (1970 2010)

الترتيب	الدولة
1	عمان
2	الصين
3	نيبال
4	إندونيسيا
5	المملكة العربية السعودية
6	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
7	تونس
8	كوريا الجنوبية
9	الجزائر
10	المغرب

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 2010.

جدول م (1−2)

كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عدد من الدول العربية عام 2008

الدولة	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (بالطن)	معدل التغير بالنسبة لعام 1995 (٪)	الرتبة
قطر	52,9	334	2
الكويت	99,4	128,8	3
الإمارات	149,2	172,7	4
البحرين	17	44,6	9
السعودية	308,4	21	19
عمان	30,9	200,8	24
ليبيا	59,9	58,5	36
الجزائر	194	151,8	72
لبنان	16,3	78,7	89
سوريا	68,4	90,4	99
الأردن	16,5	61,6	106
العراق	81,7	68,2	108
تونس	22,9	72,5	118
مصر	158,2	109,6	120
المغرب	41,2	75,2	135
اليمن	21,1	120,1	148
السودان	10,4	92,6	178
فلسطين	0,7	0,001	187

المصدر: المؤتمر الإحصائي العربي الثاني المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، الجماهيرية العربية الليبية، نوفمبر 2009.

ملحق (2)

جدول م (2-1)

عدد من مؤشرات التعليم في مصر خلال الفترة (2000- 2010)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل الأمية (%)	34	33.7	33.1	32.9	30.2	28.8	27.9	26.5	1.25	24.8	24.2
حجم الإنفاق على التعليم (مليار جنيه)	20.1	20.6	21.3	22.7	24.0	25.6	27.9	32.8	33.1	33.9	34.7
الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (%)	5.7	5.4	5.7	5.1	9.4	4.6	4.5	4.2	4.2	4.1	4.1
عدد المقيدين بالتعليم في المراحل المختلفة	18.6	18.7	18.9	19.1	19.4	19.7	19.4	19.5	19.5	19.4	19.4
نسب التسرب من التعليم الابتدائي	1.60	1.54	1.34	0.84	0.90	0.49	0.22	1.23	1.21	1.21	1.22
نسب التسرب من التعليم الإعدادي	3.95	3.91	3.90	3.50	3.30	2.90	2.60	2.45	-	2.06	-
متوسط عدد الطلاب لكل مدرس	18.96	18.93	18.91	18.88	18.87	18.65	18.33	18.12	18.45	18.65	18.77
نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم قبل الجامعي (%)	88.1	88.1	88.3	88.7	89.1	89.6	90.3	90.8	91.6	92.4	92.8

المصدر: تم إعداد بيانات هذا الجدول من أعداد متفرقة من إصدارات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والنشرة القومية التي تصدرها اللجنة القومية لمراجعة وتدقيق البيانات بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري (2000- 2010).

ملحق (3)

جدول م (1-3)

مؤشرات التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (1995- 2009)

المؤشرات	البيان	1995	1997	1999	2001	2003	2005	2007	2009
مؤشرات اقتصادية	الدخل القومي الإجمالي GNI (مليون جنيه)	234188	288406	326292	374580	448195	562127	758753	1045012
	الناتج المحلي الإجمالي GDP (مليون جنيه)	68893	84910	95668	94438	77108	98322	132165	187981
	متوسط نصيب الفرد من GNI (أسعار جارية$)	1080	1283	1396	1318	1031	1261	1682	2271
	متوسط نصيب الفرد من GDP (أسعار جارية$)	1079	1280	1389	1320	1038	1274	1651	2265
	خدمة الدين الخارجي كنسبة من صادرات السلع والخدمات (٪)	4,9	5,5	6,9	10,7	8,5	11,2	12,5	14,0
مؤشرات اجتماعية	معدلات النمو السكاني (٪)	2,7	2,4	2,1	1,9	1,9	1,9	1,8	1,8
	الأفراد تحت خط الفقر إلى عدد السكان (٪)	33,1	26,1	23,3	20,1	21,6	21,6	22,4	22,7
	نسبة البطالة بين الذكور (٪)	7,6	5,2	5,1	5,8	6,5	6,9	6,9	7,1
	نسبة البطالة بين الإناث (٪)	24,1	19,8	19,4	22,2	24,2	25,1	25,7	26,9

جدول م (1-3)

مؤشرات التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (1995- 2009)

المؤشرات	البيان	1995	1997	1999	2001	2003	2005	2007	2009
مؤشرات بيئية	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (طن/ فرد)	1,3253	1,3475	1,4990	1,5094	1,8181	1,7594	2,1172	2,3065
	معدل استنزاف طبقة الأوزون (طن متري)	187,8	193,6	206,6	219	271	284	301	307,7
	مساحة الأراضي الزراعية (1000 هكتار)	3.118	3,221	3,291	3,291	3,424	3,409	3,478	3,525
	مساحة الصحراء (ألف كيلومتر مربع)	410	-	-	-	-	-	-	700
	حجم المياه العذبة (مليون متر مكعب)	-	-	-	58,664	58,764	58,984	59,484	59,114
مؤشرات تكنولوجية	عدد خطوط الهاتف الثابت/ 100 شخص	9,8	10,1	10,7	12,8	14,1	16,2	17	17,3
	عدد خطوط الهاتف المحمول/ 100 شخص	0,01	0,54	7,4	9,1	48	59,2	66,7	69.1
	عدد مستخدمي الإنترنت/ 100 شخص	0,03	0,09	0,30	0,87	4.21	12.19	13,95	18,01
	عدد الحواسب الشخصية/ 100 شخص	0,0001	0,0001	1,18	2,2	3,6	4,87	5,4	8,9
	عدد أجهزة الحاسوب/ 100 شخص	1,44	2,32	3,21	5,6	8,2	12,21	18,7	23,98

المصدر: تم تجميع بيانات الجدول السابق من المصادر الآتية:

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: United Nations Statistics Division, Millennium Development Goals Database 1995-2009.

المؤشرات البيئية: United Nations Statistics, Sustainable Development Indicators, 1995-2009.

المؤشرات التكنولوجية: بوابة مصر لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. متاحة على الموقع الإلكتروني: www. egyptictindicators.gov. eg .

جدول م (2-3)

معدلات التغير في مؤشرات التنمية المستدامة في مصر للفترة (1995، 2009)

	المؤشر	معدل التغير خلال الفترة (%)	متوسط معـ التغير السنوي ، %)
مؤشرات اقتصادية	الدخل القومي الإجمالي (GNI)	346,2	24,7
	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	50,9	3,6
	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	110,3	7,9
	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	109.9	7.9
	عبء خدمة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الصادرات	185,7	13,3
مؤشرات اجتماعية	إجمالي عدد السكان	30,0	2.1
	الأفراد تحت خط الفقر كنسبة من إجمالي عدد السكان	31,4	2,2-
	نسبة البطالة بين الذكور	0,5-	0,03-
	نسبة البطالة بين الإناث	11,6	0,19-
مؤشرات بيئية	متوسط نصيب الفرد من انبعاثات CO_2 (طن/فرد)	75,5	5,4
	معدل استنزاف طبقة الأوزون (طن متري)	89,6	6,4
	معدل التصحر	70,7	5,1
مؤشرات تكنولوجية	عدد خطوط الهاتف الثابت/ 100 شخص	76,5	5,5
	عدد خطوط الهاتف المحمول/ 100 شخص	2200	157,1
	عدد مستخدمي الإنترنت/ 100 شخص	1076,7	76,9
	عدد الحواسب الشخصية/ 100شخص	4440	317,1

المصدر: تم حساب بيانات الجدول من بيانات الجدول السابق.

جدول م (3-3)

مؤشرات التنمية المستدامة في اليمن وسوريا وماليزيا واليابان مقارنة بمصر (1995، 2009)

المؤشرات	البيان	مصر		اليمن		سوريا		ماليزيا		اليابان	
		1995	2009	1995	2009	1995	2009	1995	2009	1995	2009
مؤشرات اقتصادية	متوسط نصيب الفرد من GNI ($)	1080	2271	339	1061	908	2406	4285	6858	41970	40943
	متوسط نصيب الفرد من GDP ($)	1079	2265	353	1141	925	2463	4479	6967	41967	39864
	خدمة الدين الخارجي كنسبة من صادرات السلع والخدمات (٪)	4,9	14,0	3,9	2,1	6,2	4,9	9,9	3,0	-	-
مؤشرات اجتماعية	عدد السكان (مليون نسمة)	63,858	82,999	15,523	23,580	14,610	21,906	20,594	27,468	12,534	12,770
	الأفراد تحت خط الفقر إلى عدد السكان(٪)	33,1	26,1	15,9	27,5	17,1	19,8	2		-	-
	نسبة البطالة بين الذكور (٪)	7,6	7,1	8,2	11,9	5,5	9,0	2,8	2,6	3,1	3,6
	نسبة البطالة بين الإناث (٪)	24,1	26,9	12,5	17,1	14,2	25,3	3,8	2,9	3,3	3,9

مؤشرات التنمية للستدامة في اليمن وسوريا وماليزيا واليابان مقارنة بمصر (1995، 2009)

مؤشرات بيئية	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (طن/ فرد)	1,3143	2,3065	0,7247	[illegible]868	3,5289	3,7088	5,8819	7,3233	9,95	9,84
	انبعاثات CO2 (كجم/ $ من GDP)	-	-	0,3918	0,4465	0,938,7	5,8441	0,6406	5,5738	0,36	0,31
	معدل استنزاف طبقة الأوزون	187,8	307,7	258,3	431,0	359,9	289,8	399,43	571,2	36103	1050
	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه عذبة	-	-	67	62	86	89	92	100	100	100
	استخدام الطاقة (وحدة/ $ من GDP)	-	-	119	147	256	237	214	203	143	127
مؤشرات تكنولوجية	عدد خطوط الهاتف الثابت/ 100 شخص	9,8	17,3	1,2	4,87	6,56	17,12	16,18	15,89	49,66	38,04
	عدد خطوط الهاتف المحمول/ 100 شخص	0,01	69,1	0,05	16,14	0,018	33,24	4,88	102,59	9,34	86,73
	عدد مستخدمي الإنترنت/ 100 شخص	0,03	18,01	0,002	1,61	0,03	16,69	2,31	55,80	1,59	75,4
	عدد الحواسيب الشخصية/ 100 شخص	0,0001	8,9	0,09	2,77	0,68	8,78	2,96	27,78	12,04	44,87

المصدر: نفس مصادر بيانات الجدول م (1-3)

جدول م (4- 1)

البيانات المستخدمة في تقدير بيانات النموذج القياسي

Internet Users/ 100 person	CO_2/kg of GDP	Annual Unemployment	GDP/ Capita	HDI	السنة
0.00	1.16	8.6	1.15	0.495	1990
0.00	1.19	9.6	1.14	0.511	1991
0.00	1.17	9.0	1.17	0.511	1992
0.0009	1.31	10.9	1.19	0.523	1993
0.006	1.15	11.0	1.21	0.537	1994
0.03	1.24	11.3	1.25	0.539	1995
0.06	1.25	9.0	1.28	0.542	1996
0.09	1.26	8.4	1.34	0.551	1997
0.15	1.37	8.2	1.37	0.573	1998
0.29	1.32	8.1	1.43	0.573	1999
0.60	1.42	9.0	1.48	0.585	2000
0.84	1.21	9.4	1.5	0.602	2001
2.72	1.20	10.2	1.51	0.611	2002
4.03	1.45	10.4	1.53	0.616	2003
5.15	1.41	10.7	1.56	0.616	2004
12.19	1.47	11.2	1.6	0.611	2005
13.04	1.48	10.6	1.68	0.618	2006
13.95	1.47	8.9	1.77	0.626	2007
16.36	1.44	8.7	1.86	0.633	2008
18.01	1.42	9.0	1.92	0.638	2009
24.28	1.46	9.0	1.98	0.644	2010

المصادر:

- بيانات **HDI**:

United Nation, **Human Development Reports**, 1990- 2010.

- بيانات المتغيرات **Y1، Y2**:

United Nations Statistics Division, **Millennium Development Goals Database** 1990-2010.

- بيانات المتغير **Y3** :

United Nations Statistics, **Sustainable Development Indicators**, 1990-2010.

- بيانات المتغير **Y4** :

بوابة مصر لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، متاحة على الموقع الإلكتروني:

WWW.. egyptictindicators.go. eg.

م (2-4)

نتائج تقدير نموذج الانحدار للمتغيرين (Y_1 ، X) باستخدام برنامج SPSS

Variables Entered/ Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	HDI[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Y_1

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.965[a]	.950	.943	.9427

a. Predictors: (Constant). HDI

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	. 0144	1	.633	133.46	.000[a]
	Residual	.046	7 -	.007		
	Total	.190	8			

a, Predictors: (Constant), HDI

b. Dependent Variable: Y_1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.5494	.0943		16.4	.000
	HDI	2.0819	.1802	.965	11.6	.000

a. Dependent Variable: Y_1

م (3-4)

نتائج اختبار عدم ثبات التباين في نموذج تقدير العلاقة بين X، Y_1

White Heteroskedasticity Test:

F-statistic	4.581806	Probability	0.179153
Obs*R-squared	4.104233	Probability	0.128463

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 04/04/13 Time: 12:24

Sample: 1990 2010

Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000824	0.001987	0.414804	0.7185
LHDI	0.003196	0.008628	0.370442	0.7466
LHDI^2	0.003087	0.009359	0.329830	0.7729

R-squared	0.820847	Mean dependent var	8.01E-06
Adjusted R-squared	0.641693	S.D. dependent var	6.27E-06
S.E. of regression	3.75E-06	Akaike info criterion	-21.86416
Sum squared resid	2.82E-11	Schwarz criterion	-22.09849
Log likelihood	57.66039	F-statistic	4.581806
Durbin-Watson stat	3.510307	Prob(F-statistic)	0.179153

م(4-4)

نتائج اختبار علاقة السببية بين المتغيرين X ، Y_1

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 06/10/13 Time: 09:05

Sample: 1990 2010

Lags: 1

Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.13051	2.52457	20	Y1 does not Granger Cause X
0.81357	0.05737	20	X does not Granger Cause Y1

م (5-4)

نتائج تقدير نموذج الانحدار للمتغيرين $(Y_4 ، X)$

باستخدام برنامج SPSS

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	HDIa	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Y4

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.879[a]	.773	.741	4.47354

a. Predictors: (Constant), HDI

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	477.889	1	477.889	23.879	.002[a]
	Residual	140.088	7	20.013		
	Total	617.977	8			

a. Predictors: (Constant), HDI

b. Dependent Variable: Y4

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-80.376	18.746		-4.288	.004
	HDI	152.505	31.208	.879	4.887	.002

a. Dependent Variable: Y4



م(6-4)

نتائج اختبار عدم ثبات التباين في نموذج تقدير العلاقة بين X، Y_4

White Heteroskedasticity Test:

F-statistic	0.711515	Probability	0.584278
Obs*R-squared	2.078612	Probability	0.353700

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 04/04/13 Time: 12:27

Sample: 1990 2010

Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.316955	1.103004	1.193971	0.3549
LHDI	5.709051	4.789989	1.191872	0.3556
LHDI^2	6.196059	5.196142	1.192434	0.3554

R-squared	0.415722	Mean dependent var	0.003172
Adjusted R-squared	-0.168555	S.D. dependent var	0.001928
S.E. of regression	0.002084	Akaike info criterion	-9.225529
Sum squared resid	8.68E-06	Schwarz criterion	-9.459866
Log likelihood	26.06382	F-statistic	0.711515
Durbin-Watson stat	2.880936	Prob(F-statistic)	0.584278

م (7-4)

نتائج اختبار علاقة السببية بين المتغيرين X ، Y_4

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 06/10/13 Time: 09:08

Sample: 1990 2010

Lags: 1

Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.77435	0.08485	20	Y4 does not Granger Cause X
0.11230	2.80436	20	X does not Granger Cause Y4

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

1. عبد الرحمن يسري أحمد، السيد محمد احمد السريتي، قضايا اقتصادية معاصرة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية 2007.
2. عبد الرحمن يسري أحمد، التنمية الاقتصادية: نقد الفكر الوضعي وبيان المفهوم الإسلامي، ندوة جامعة سيدي محمد عبد الله- فاس، 1990.
3. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.
4. مصطفى العبد الله الكفري، التنمية البشرية: الطريق إلى التنمية المستدامة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2003.
5. نبيل خوري، سياسات تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية، منشورات جامعة دمشق بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، دمشق 1992.

ب- المقالات والأبحاث:

1. احمد نبيل فرحات، "تنمية الموارد البشرية.. الطريق إلى التنمية المستدامة"، مجلة الصحافة، الخرطوم، 2008.
2. اكرم انور كرارة، "نحو تفعيل دور التعليم والتدريب في إعداد الموارد البشرية لمواجهة تحديات الألفية الجديدة"، تقرير التنمية البشرية في الألفية الثالثة الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2004.
3. البنك الدولي، إستراتيجية بيئية لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار في منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واشنطن، 2002.
4. القمة العربية للتنمية المستدامة، المبادرة العربية للتنمية المستدامة، جوهانسبرج، 2002.

5. إبراهيم التومي، "دور التأهيل والتدريب المهني في تنمية المهارات البشرية"، الندوة القومية حول دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل، منظمة العمل العربية، القاهرة، 2009.

6. أحمد عبد العظيم السيد، "تجارب دولية: تجربة ماليزيا في التنمية"، ورقة عمل منشورة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2006.

7. البنك الدولي، "استراتيجية بيئية لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، ورقة عمل منشورة، واشنطن، 2002

8. باتر محمد علي وردم، "كيف يمكن قياس التنمية المستدامة"، مرصد البيئة العربية، نوفمبر2006.

9. المصطفى عبد الحافظ، "التنمية المستدامة وتحدياتها العربية"، مجلة الحوار المتمدن، دمشق، ، يونيو 2006.

10. عبد السلام أديب، "أبعاد التنمية المستدامة"، مجلة الحوار المتمدن، 2002.

11. علي الحوات، "التعليم العالي في الوطن العربي: بدائل وخيارات لحاجات التنمية في عالم متغير"، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، دورية علمية يصدرها معهد الإنماء العربي، بيروت، 1999.

12. عبد الحافظ الصاوي، «قراءة في تجربة التنمية بماليزيا"، مجلة الوعي الإسلامي، 2005.

13. كتوش عاشور، فورين حاج قويدر، "التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها"، مركز الدراسات الإقليمية، 2009.

14. مركز الدراسات والبحوث بالغرفة التجارية الصناعية، "الاستثمار في رأس المال البشري"، ورقة عمل، الرياض، 2003.

15. معهد التخطيط القومي، "تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، 2008.

16. محمد شريف بشير، "استثمار البشر في ماليزيا"، منشورات جامعة بترا ماليزيا، 2006.

17. نادر الفرجاني، مساهمة التعليم العالي في التنمية في البلدان العربية، مركز المشكاة للبحث العلمي، القاهرة 2006.

18. هلال خزاري، "استخدام التقنيات الحديثة في تطوير الموارد البشرية"، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، 2008.

جـ- الرسـائل:

1. عبير شعبان عبده عبد الحفيظ، دور تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية البشرية في مصر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2010.

2. مجدة إمام، التنمية الاجتماعية في مرحلة الإصلاح الاقتصادي: دراسة سوسيولوجية للمؤشرات الاجتماعية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2007.

ء- التقارير والنشرات:

1. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، الأعداد (1990- 2008).

2. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية، 2010.

3. الأمم المتحدة، لجنة التنمية المستدامة، مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، يونيو 1992.

4. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية: خلق الفرص للأجيال القادمة، عمان، منشورات المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002.

5. البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، (1990-2010).

6. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

7. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة البيانات القومية، (2000-2010).

8. الجامعة العربية، تقرير تحديات التنمية في الدول العربية: نهج التنمية البشرية، الأمانة العامة، ديسمبر 2006.

9. جهاز شئون البيئة، التنمية المستدامة في مصر: الجهود والاحتياجات، وزارة الدولة لشئون البيئة، القاهرة 2004.

10. معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية في مصر، أعداد مختلفة.

11. منظمة العمل العربية، تنمية الموارد البشرية في مواجهة البطالة، مؤتمر العمل العربي، القاهرة، 1999.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

A. Books:

1. Adelman, I., & Morris, C. T., **Economic Growth and Social Equity in Developing Countries**, Stanford,CA: Stanford University Press,1997.
2. Anderson R.C. & Others, **The Use of Economic Incentive Mechanisms In Environmental Management**, Washington D.C., 1990.
3. Andreas Rauch & Michael Frese, **Effects of Human Capital and Long-Term Human Resources Development and Utilization on Employment Growth of Small-Scale Businesses: A Causal Analysis**, Baylor University, 2008.
4. Becker, G.S., **Human capital, A Theoretical and Empirical Analysis, With Special Reference to Education**, Chicago Press, The University of Chicago, ·1980.
5. D.W. Pearce & R.K. Turner, **Economics of Natural Resources and The Environment**, Johns Hopkins University Press, 1990.

6. Gustav Ranis., **Economic Growth and Human Development**, Yale University, New Haven, USA, 2003.

7. James Robertson, **The New Economics of Sustainable Development; A Briefing For Policy makers,** A report for the European Commission, Presented to European Commission 1997.

8. John Wiley & Sons, Chichester, **Measuring Sustainable Development**, London,1994.

9. New Economics Foundation for WWF, New Directions for Structural Funds: Indicators for Sustainable Development in Europe, NEF, London. 1995.

10. Richard A. Carpenter, **Implications of policy and sustainable development,** London 2006.

11. Schultz, T. P., **Education investments and returns in H. Chenery & T.N. Srinivasan, Handbook of Development Economics,** Amsterdam: North Holland,1988.

12. Tarek Khalil, **Challenges of Human Resources Development in Developing Countries**, University of Miami, 2004.

13. Vander Bergh, **Toward Sustainable Development: Concept, Methods And Policy**, Island Press, 2005.

14. World Business Council for Sustainable Development, **Human Resources and Sustainable Development**, 2007.

B. Articles & Researches:

1. King, E. M., & Lillard, L. A. "Education policy and schooling attainment in Malaysia and The Philippines", **Economics of Education Review,** 1987.
2. OECD, **Sustainable Development: Critical Issues,** Work Paper 2007.
3. OECD, **Towards Sustainable Development: Indicators to Measure Progress Proceedings of the Rome Conference,** Rome, Italy, December, 2004.
4. Robert Dorfman, "Economic Development Review From The Beginning to Rostow", **Journal of Economic Literature,** June 1990.

C. Theses:

1. Alan Thomas, **Meaninigs and Views of Development: Poverty and Development into the 21st Century,** Oxford University 2000.
2. Ezzat Molouk Kenawy, **The Economic Development in Egypt During the 1952-2007 Period,** Kafr-Elsheikh University, Egypt.

D. Reports & Periodical:

1. Christopher NG., Social Partnership for Sustainable Development and A Competitive Asian in The Age of Globalization, UNI A Pro-Regional, 2007.
2. Centre for Environmental Policy and Understanding, Oxford, WWF Europe, **A European Sustainable Development Initiative for EU**, Development Co- Operation, WWF European Policy Office, Brussels,1997.
3. Iqbal Farruck, **Sustaining Aims in Poverty Reduction and Human Development in The Middle East and North Africa**, World Bank, Washington, DC, 2006.
4. James Robertson, **The New Economics of Sustainable Development; A Briefing for Policy Makers**, A Report for the European Commission,1997.
5. Robert E. Lucas," On the Mechanics of Economic Development". **Journal of Monetary Economics,**1988.
6. Sudhir Anand & Amartia Sen, **Human Development and Economic Sustainability**, World Development, December 2000.
7. The Committee on Sustainable Development, **Sustainable Development Policy in Africa**, Second Meeting, Addis Ababa, Ethiopia, November 2001.

8. UN, Agenda 21, **Program of Action for Sustainable Development**, Adopted at the United Nations Conference on Environment and Development, Rio de Janeiro, Brazil,1992.

9. UN, **Core ICT Indicators**, Partnership on Measuring ICT for Development, 2005.

10. Vander Bergh J., & Straten J., **Toward Sustainable Development: Concept, Methods and Policy**, Island Press, Washington, 2005.

11. World Bank. Development and The Next Generations, **World Development Report**, Washington D.C., 2007.

12. World Bank, Development and the next Generations, World Development Report, Washington D.C., 2007.

13. World Bank, **World Development Indicators**,1990-2010.

14. World Bank, **The New Economics of Sustainable Development; A Briefing For Policy Makers**, Working paper, Washington 2003.

15. World Health Organization, **Human Resources for Health; Developing Policy Options for Change**, Discussion paper, Geneva 2009.

16. WCED, ***Our Common Future***, World Commission on Environment and Development, Oxford University Press, Oxford,1987.

ثالثاً: الإصدارات والتقارير الدورية لعدد من المؤسسات المحلية والدولية، ومنها:

1. البنك الدولي- تقرير التنمية في العالم
2. الأمم المتحدة- البرنامج الإنمائي
3. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
4. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
5. إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية التابعة لمنظمة الإسكوا.
6. لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة
7. مرصد الإعلاميات العربيات الالكتروني.
8. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري.
9. معهد التخطيط القومي.
10. وزارة التنمية الاقتصادية.

رابعا: المواقع على شبكة الإنترنت:

1. الأمم المتحدة	www.un.org
2. البنك الدولي	www.worldbank.org
3. شبكة المنظمات غير الحكومية	www. ncw.gov.eg
4. وزارة الدولة لشئون البيئة	www. eeaa.gov.eg
5. إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية	www. escwa.org
6- مرصد البيئة العربية	www. arabenvironment.net
7- الشبكة المصرية للمنظمات الأهلية	www.shabakaegypt.org
8. مرصد الإعلاميات العربيات الإلكتروني	www.ayamm.org
9. الإسكوا التابعة للأمم المتحدة	www.escwa.un.org
10. وزارة التنمية الاقتصادية	www.mop.gov.eg
11- المعهد الوطني للتخطيط	www. academic.jeeran.com
12- المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية	www.aitrs.org
13- منظمة العمل العربية	www.alolabor.org
14- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار	www.idsc.gov.eg

15. Institute for Policy Studies
www.ips.dc.org

16. Institute of Development Studies
www.ids.ac.uk

17. International Institute for Sustainable Development
www.iisd.ca

18. Sustainability Web Ring (sustainability directory)
www.webring.org

19. World Data Center-A for Human Interactions in the Environment

www.ciesin.org

20. international Journal of Sustainable Development and World Ecology
www.parthpuo.com

المحتويــــات

الموضـــوع	رقم الصفحة
تمهيد	11
الفصل الأول	
التنمية البشرية	
المفهوم- الأهمية- الأبعاد- مؤشرات القياس	13
1-1 الاستثمار فى العنصر البشرى وانعكاساته على التنمية الاقتصادية	16
1-2 مفهوم التنمية البشرية وأهميتها	21
1-3 أبعاد التنمية البشرية والعوامل المحددة لها	25
1-4 مؤشرات قياس التنمية البشرية	30
1 – 5 التحديات التي تواجه التنمية البشرية..............................	39
الفصل الثانى	
مؤشرات وسياسات التنمية البشرية في مصر خلال الفترة (1990-2010)	49
2 – 1 سياسات التنمية البشرية وأهميتها لتحقيق التنمية الاقتصادية.....	51
2 – 2 تحليل مؤشرات وسياسات التنمية البشرية فى مصر	64
2 – 3 مؤشرات التنمية البشرية فى عدد من الدول – دراسة مقارنة......	70
2 – 4 مؤشرات وسياسات التنمية البشرية فى مصر	85

الموضـــــوع	رقم الصفحة

الفصل الثالث

أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها	95
3 –1 مفهوم التنمية المستدامة	98
3 – 2 أبعاد التنمية المستدامة..	103
3 – 3 مؤشرات قياس التنمية المستدامة..................................	107
3 – 4 آليات التنمية المستدامة...	122

الفصل الرابع

تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في مصر ودول أخرى	135
4– 1 تحليل مؤشرات التنمية المستدامة فى مصر	137
4– 2 تحليل مؤشرات التنمية المستدامة فى عدد من الدول	147
4– 3 دور سياسات التنمية المستدامة فى ضوء تجارب الدول محل الدراسة	151
4– 4 التحديات التى تواجه التنمية المستدامة فى مصر	152

الفصـــل الخامس

آليات تفعيل دور التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة	159
5– 1 تحليل الوضع النسبى لمصر على خريطة التنمية البشرية	161
5– 2 تحليل الوضع النسبى لمصر على خريطة التنمية المستدامة	163
5– 3 آليات تفعيل دور التنمية البشرية فى تحقيق التنمية المستدامة	165

الموضـــــوع	رقم الصفحة
الفصـــل السادس	
دور التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في الفكر الإسلامي	181
6-1 مفهوم التنمية الاقتصادية فى الفكر الإسلامى..................	184
6-2 اهمية التنمية وقيمتها فى الفكر الإسلامى	185
6-3 دور العنصر البشرى فى تحقيق التنمية من منظور إسلامى	186
6-4 اسس ومقومات التنمية فى الفكر الإسلامى..................	187
6-5 التنمية المستدامة فى الفكر الإسلامى	189
6-6 آليات تحقيق التنمية من منظور الفكر الإسلامى..................	190
6-7 التحديات التى تواجه التنمية فى دول العالم الإسلامى..................	191
الفصـــل السابع	
نموذج قياسي بسيط لتقدير اثر التنمية البشرية على التنمية المستدامة	197
7-1 تقدير الأثر على البعد الاقتصادى	201
7-2 تقدير الأثر على البعد الاجتماعي	207
7-3 تقدير الأثر على البعد البيئى	210
7-4 تقدير الأثر على البعد التكنولوجى	213
7-5 نتائج النموذج	218
الملحق الإحصائى	221
قائمة المراجع	239

تم بحمد الله


تليجرام
غواص في بحر الكتب


تليجرام
هنا
سور الأزبكية